

الخصائص السكانية والواقع الاقتصادي والاجتماعي
اقتصادية لبنان

الهرمل

(محافظة البقاع)

إعداد

مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية
ومشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان



اهداءات ٢٠٠٢

مركز دراسات والبحوث الدول النامية

أحد/ مصطفى السيد

أقضية لبنان
الخصائص السكانية
والواقع الاقتصادي والاجتماعي
قضاء الهرمل
(محافظة البقاع)



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وزارة الشؤون الاجتماعية



أقضية لبنان

الخصائص السكانية والواقع الاقتصادي والاجتماعي

قضاء الهرمل

(محافظة البقاع)

14

إعداد

مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية

ومشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان

حقوق النشر محفوظة

الطبعة الأولى

بيروت ٢٠٠١

تصميم وإشراف فني: عمر حرقوم

تدقيق لغوي وتصحيح: محمد حمدان

تضيد وتنفيذ التصحيح: سوسن ضو

تنفيذ: محمد حاوي، محمد مجذوب.

تصدير

ثمرة التعاون بين الوزارة والجامعة

في أواخر العام ١٩٩٩، وبصفتي رئيساً للجامعة اللبنانية، وقّعت وثيقة الاتفاق بين مشروع تحسين أحوال المعيشة (وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) من جهة، ومعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية (مركز الأبحاث) من جهة ثانية، في سبيل إنتاج ستة وعشرين كتيباً إحصائياً وتحليلياً عن الأقضية اللبنانية. واليوم، بعد مضي سنتين تقريباً، شأئت الصدف أن أقدم هذا العمل القيم، بصفتي وزيراً للشؤون الاجتماعية.

وهذه الثمرة الطيبة التي تقدمها هي نتاج هذا التعاون الفعال. فقد كان من ضمن أهداف هذا المشروع التأسيس لعلاقة تعاون تكاملية ومنتجة بين مؤسستين وإدارتين رسميتين معنيتين بشؤون التنمية الاجتماعية، علاقة تجمع بين ميزتي المعرفة الأكاديمية والنشاط الميداني في العمل الاجتماعي. ويشكل هذا العمل، الذي بين أيديكم، أحد ثمار هذه الرؤية وهذا التعاون الذي سنسعى لكي يفتتي ويستمر ويتجاوز الثغرات.

وزير الشؤون الاجتماعية

د. أسعد دياب

تقدير

أعد هذه الكتيّبات الستة وعشرين، عن أوضاع الأقضية اللبنانية وخصائصها، فريق من الباحثين والخبراء اللبنانيين متعاونين بشكل مباشر مع نخبة من طلاب معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، ومع نخبة أخرى من موظفي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

لقد واجه الفريق الذي أنجز هذا العمل الهام، والذي استغرق أشهراً، صعوبات عديدة في تجميع المعلومات والبيانات الإحصائية، كما في محاولة ترجمتها إلى نص مفيد وسهل وصالح للاستعمال الواسع من قبل الناشطين في مجال التنمية والتنمية المحلية. فالهدف من إنجاز هذه الكتيّبات عن أوضاع الأقضية يجمع بين البعد البحثي والمعرفي والأكاديمي وبين البعد العملي في الميدان.

إن كل من يطلع على هذه الكتيّبات سوف يلاحظ الجهد الكبير الذي بذل في إعدادها، ومحاولة تغطية كل الموضوعات داخل كل قضاء. كما أنه سيلاحظ في الوقت نفسه أن هذا المشروع الريادي هو نقطة بداية ليس إلا، تحتاج إلى الكثير من المتابعة لاستكمال النواقص والثغرات، وتبويب البيانات بشكل دائم، وقياس المؤشرات بشكل أكثر دقة وتعبيراً. كما أنه يحتاج إلى نوع خاص من المتابعة من قبل الجهات المعنية كلها، من أجل جعل هذه البيانات تصب في تطوير التدخل التنموي لخدمة الناس وتحقيق الإنماء المتوازن.

إن وزارة الشؤون الاجتماعية ومشروع تحسين أحوال المعيشة المنبثق عنها ومعهد العلوم الاجتماعية، يتوجهون بالشكر العميق لكل الذين ساعدوا في إعداد هذه المراجع عن الأقضية اللبنانية، ونخص بالذكر كل المؤسسات الرسمية والإدارات العامة في بيروت وفي مراكز المحافظات والأقضية والبلديات، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني. كما نخص بالشكر وكالات الأمم المتحدة المختلفة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الشريك الأساسي في إنجاز هذا العمل.

كما نتوجه أيضاً بالشكر إلى جميع أعضاء فريق العمل دون استثناء، والذين حرصنا على أن ترد أسماؤهم جميعاً والمهام التي قاموا بها في كل كتيّب من الكتيّبات، تقديرًا لجهدهم ومساهماتهم التي لم يكن إنجاز هذا العمل ممكناً بدونها.

لقد عمل الجميع بإمكانيات محدودة ومتواضعة، ولكن نتائج هذا العمل بالغة الأهمية في تكريس التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومعهد العلوم الاجتماعية ومركز الأبحاث فيه، وهو تعاون سوف تسعى لكي يستمر في المستقبل لما فيه مصلحة البلاد. ولا شك أن هذه الكتيّبات ستشكل مرجعاً أكاديمياً لطلاب المعهد وأساتذته، كما ستشكل مرجعاً للعاملين في الميدان في مراكز الخدمات والبلديات وناشطتي القطاع الأهلي.

نعمت كتعان

مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية
النسق الوطني لمشروع تحسين أحوال المعيشة

د. محمد شيا

عميد معهد العلوم الاجتماعية
الجامعة اللبنانية

مقدمة

انطلقت فكرة إعداد هذه الكتيبات من أسئلة ومتطلبات عملية. أثناء العمل في الميدان في مشروعات تندرج تحت عنوان التنمية المحلية، برزت لدى المتدخلين المحليين من مراكز خدمات إنمائية تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، أو جمعيات أهلية عاملة في المناطق وعلى النطاق الوطني، حاجة إلى معلومات حديثة وشاملة عن خصائص الوسط الذي يعملون فيه، وقابلة في الوقت نفسه للمقارنة مع أوضاع المناطق الأخرى، ومع المتوسطات الوطنية للمؤشرات التنموية الأساسية.

من جهة أخرى، فإن إدارة معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، وأساقفته وطلابه، طالما بحثوا في كيفية ردم الهوة بين النظري والتطبيقي، وبين الهم البحثي والمعرفي والهم الاجتماعي، وبين الدراسة وسوق العمل. وكانت الإجابات تدور دائماً حول أفكار من نوع دور الجامعة التنموي في المجتمع، والتكامل بين الأكاديمي والنشاط الميداني، وكيفية توجيه أبحاث الطلاب نحو مسائل تشكل أولوية حقيقية بالنسبة للبنان ومجتمعه.

هكذا تلاقت الأفكار والتصورات، وتقاطعت في تجربة رائدة تتجاوز مجرد إنتاج عدد معين من الكتيبات إلى ما هو أبعد. فمن خلال العقد الموقع بين مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان ومركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية، أمكن أولاً بناء شراكة عمل بين وزارة الشؤون الاجتماعية والجامعة اللبنانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى المركزي. كما أن آلية العمل التي وضعت لتنفيذ المشروع، أي لإعداد الدراسات، كرست هذه الشراكة على المستوى اللامركزي. فطُلب إلى أساتذة المعهد المتقشرين في فروع الخمسة الإشراف على إعداد الدراسات عن الأفضية المحيطة بفرعهم، كما طُلب إليهم الاستعانة بطلابهم وبالعاملين في مراكز الخدمات الإنمائية في المناطق في تجميع المعلومات. وكان الهدف من هذه الآلية متعدداً، بينها لفت نظر الطلاب إلى إمكانية القيام ببحوث ذات صلة مباشرة بمتطلبات العمل التنموي في المناطق، ومن محاولة إطلاق علاقة تكامل أكثر وثوقاً بين فروع معهد العلوم الاجتماعية في المناطق والدائرة الإقليمية لوزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز الخدمات المنتشرة في المناطق.

لقد أسس هذا المشروع لإمكانية علاقة من هذا النوع. ولكننا لا نريد المبالغة؛ فما أسسنا له هو إمكانية بناء علاقة من هذا النوع، ويتطلب قيامها فعلياً إرادة وخطوات عملية من الطرفين لتحديد مضمون العمل المشترك الممكن، وكيفية استمراره.

تشكل هذه الكتيبات الستة وعشرون عن الأفضية اللبنانية دراسات مؤنوغرافية تغطي، عبر أحد عشر فصلاً، معظم المعطيات والمحددات التي يتميز بها كل قضاء من هذه الأفضية. وإذا كان الهدف الأساسي منها هو العرض والتوصيف، فهي تشمل إضافة إلى ذلك على إضاءات واستنتاجات تجلّ إمكانات معالجة التفاوتات والحاجات في كل قطاع من قطاعات الحياة في الأفضية. وبهذا تكون هذه الكتيبات مادة أولية وأساسية لكل احتمال تدخل مستقبلي، على طريق الإنماء المتوازن للمناطق اللبنانية. فهذا الإنماء بحاجة ماسة لهذه التشخيصات المعروضة في هذه الكتيبات، لكي يصبح التدخل الإنمائي قابلاً للتجسيد العملي. وإذا كانت هذه المعطيات القطاعية تغطي أحوال كل قضاء بشكل عام، فالقارئ المتخصص لها،

سواء كان مسؤولاً في القطاع الرسمي أو الأهلي أو الدولي، سوف يلاحظ مدى ترابط هذه المعطيات داخل كل قضاء وما بين الأفضية ومدى تأثيرها المتبادل في السلب والإيجاب، وسوف يستنتج بالمقابل أن إمكانات التدخل التي تتيحها في أي قطاع يستتبع إمكانات للتدخل في قطاع آخر، وهكذا دواليك.

ولا شك أن هذا العمل تشويه شوائب على صعيد المعطيات والمعلومات، كما كل عمل إحصائي من هذا النوع. ولكن هذه الشوائب والتواقص لا تعطل الغاية الأساسية منه، وهي الإضاءة على إمكانات التدخل في كل قطاع داخل كل قضاء، إن لم يكن وفي إحيان كثيرة داخل المدن والبلدات. وهو العمل الأول في لبنان على هذا المستوى من الشمول الجغرافي والتفصيل القطاعي. أما عن تجاوز التواقص، فتحن نريد لهذه الكتيبات أن تكون نقطة انطلاق لعملية رصد ومراقبة مستمرة من خلال عمل مراكز الخدمات، ومن خلال الأبحاث الميدانية التي يقوم بها طلاب المعهد كل سنة كمواد عضوية ضمن منهاجهم الدراسي، بحيث تكون نتيجة هذا الجهد تصحيح الأخطاء، وتقييم البيانات، والتفرع بالدراسة إلى مستوى القرى والبلدات، وإعادة إصدار نسخ محسنة عن الكتيبات، من خلال الأطروحات الجامعية أو تقارير وزارة الشؤون الاجتماعية.

إن هذه الكتيبات تتضمن المعلومات الإحصائية المجمعة من مصادر متنوعة منذ منتصف التسعينات حتى عام ٢٠٠٠. وقد استند الأساتذة في إعداد هذه الكتيبات إلى نحو ٤٠ مرجعاً عاماً تغطي الفصول الأحد عشر، وإلى قاعدة البيانات الخاصة بمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٦، والتعداد الشامل للبناني والمؤسسات الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٦، باعتبارهما المصدرين الإحصائيين الوطنيين الأساسيين. وكان هناك بالتأكيد مصادر مكملة مركزية ومحلية جمعت من الوزارات والدوائر والمحافظات والقائمقاميات وذوي العلاقة الآخرين.

إن ثمار هذا العمل يتم وضعها منذ الآن بتصرف أصحاب القرار المتوعين، من إدارات رسمية (كالبلديات والاتحادات البلدية، القائمقاميات، المحافظات، الوزارات والنواب والأحزاب السياسية) ومؤسسات أهلية والمؤسسات الدولية المعنية، ويتصرف أصحاب القدرات البشرية والمشروعات الاستثمارية في القطاع الخاص اللبناني والعربي والدولي، علماً تكون مادة مفيدة للتدخل التنموي المستقبلي.

أديب نعمة

مدير مشروع

تحسين أحوال المعيشة في لبنان

د. نبيل سليمان

رئيس مركز الأبحاث

في معهد العلوم الاجتماعية

الجامعة اللبنانية

فريق عمل إنتاج كتيب قضاء الهرمل

التنسيق العام:

د. نبيل سليمان مدير مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية
د. مظهر الحركة مشروع تحسين أحوال المعيشة

الإعداد والضيافة:

د. علي الموسوي، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، الفرع الرابع

شارك في جمع المعلومات:

مهدي جمفر، مركز الخدمات الإنمائية - الهرمل
هيام شمس، مركز الخدمات الإنمائية - الهرمل

مراجعة بيانات ومعلومات:

توفيق أبو زيد

المحتويات

الفصل الأول: الموقع الجغرافي والإدارات العامة ١٧

١٧ ١-١ الموقع في المحافظة

١٧ ٢-١ الحدود ضمن المحافظة

١٨ ١-٢ المعالم الطبيعية المشهودة محلياً والتي تفصل بين الأضية

١٨ ٣-١ مركز القضاء

١٩ ٤-١ مساحة القضاء

١٩ ٥-١ الطبيعة الجغرافية والمناخية

١٩ ١-٥ الموقع

١٩ ٢-٥ المناخ

٢١ ٣-٥ التربة

٢١ ٤-٥ التضاريس: أعلى جبال القضاء وأوديته الخاصة والمشاركة

٢١ أ) الجبال

٢٢ ب) الأودية

٢٢ ٦-١ قرى القضاء

٢٤ ٧-١ الإدارات الحكومية والمؤسسات العامة

الفصل الثاني: الخصائص الديموغرافية ٢٧

٢٧ ١-٢ عدد السكان

٢٨ ٢-٢ توزيع المقيمين بحسب الجنسية

٢٨ ٣-٢ توزيع السكان بحسب الجنس والعمر

٣٠ ٤-٢ التوزيع الطائفي للسكان

٣٢ ٥-٢ الهجرة والنزوح

٣٢ ١-٥ الهجرة

٣٣ ٢-٥ النزوح

٣٤ ٦-٢ عدد الأسر وحجمها

٣٦	٧-٢ بعض المؤشرات السكانية
٣٦	(أ) العزوبة والزواج
٢٨	(ب) عمر الزواج
٤٠	(ج) الطلاق والترمل
٤٢	(د) الخصوبة ووفيات الأطفال
٤٢	أ - الخصوبة السكانية
٤٣	ب - وفيات الأطفال

٤٧ الفصل الثالث: السكن وخصائصه

٤٧	١-٢ أنواع السكن
٤٧	٢-٢ أشكال الحيازة
٥٠	٢-٢ المساحة العامة
٥١	٤-٢ التجهيزات السكنية
٥٢	٥-٢ الخدمات المتعلقة بالسكن
٥٥	٦-٢ مشاكل السكن
٥٦	٧-٢ التعاونيات الإسكانية
٥٦	٨-٢ الهرمل في نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات
٥٦	(أ) إحصاء المباني والمؤسسات
٥٧	(ب) الهرمل، النتائج العامة والمناطق الفرعية
٥٨	(ج) وحدات السكن: وجهة الاستعمال وتوفر الخدمات
٦٠	(د) المؤسسات الإنتاجية في الهرمل
٦٢	(هـ) أنواع النشاط المؤسسات الاقتصادية في الهرمل

٦٥ الفصل الرابع: أحوال المعيشة في القضاء

٦٥	١-٤ الإطار العام
٦٧	٢-٤ الهرمل في الترتيب العام لدليل أحوال المعيشة
٧١	٣-٤ حصة الهرمل من العدد الإجمالي للمحرومين في لبنان
٧٣	٤-٤ الأوضاع المقارنة للهرمل في ميادين السكن والمرافق العامة والدخل

٧٩ الفصل الخامس: التعليم والمنشآت التعليمية

- ٧٩ ١-٥ عدد دور التعليم
- ٧٩ ٢-٥ أنواع المدارس وتصنيفها
- ٨٠ ٣-٥ لغة التدريس المعتمدة
- ٨١ ٤-٥ التعليم المهني
- ٨٢ ٥-٥ التجهيز المدرسي
- ٨٣ أ) التجهيزات في مدارس الهرمل الرسمية
- ٨٤ ب) حالة المباني في المدارس الرسمية
- ٨٨ ٦-٥ الوضع المدرسي
- ٨٨ أ) توزيع التلاميذ بحسب المرحلة التعليمية وقطاع التعليم
- ٨٩ ب) الوضع التعليمي للمقيمين ونسبة ارتياد المدارس
- ٩٢ ج) نسبة الأمية
- ٩٣ د) متابعة الدراسة والاختصاص
- ٩٤ هـ) التأخر المدرسي
- ٩٦ ٧-٥ كلفة الأساط المدرسية وكلفة النقل
- ٩٨ ٨-٥ التصرب المدرسي
- ٩٩ ٩-٥ المعلمون الاحتمال
- ٩٩ ١٠-٥ توزيع الأفراد في القضاء بحسب درجة الإشباع الأساسي في ميدان التعليم

١١٣ الفصل السادس: الموارد الطبيعية

- ١١٣ ١-٦ الأرض
- ١١٤ ٢-٦ التقسيم العقاري لقضاء الهرمل
- ١١٤ ٣-٦ المياه
- ١١٥ ١-٣ الأنهار
- ١١٥ ٢-٣ الينابيع
- ١١٥ أ) الينابيع الدائمة
- ١١٦ ب) الينابيع الموسمية
- ١١٦ ٢-٣ الآبار

١١٦ (أ) الآبار الحكومية
١١٦ (ب) الآبار الخاصة
١١٧ ٢-٤ البحيرات والسدود
١١٧ ٦-٤ الأحراج
١١٩ ٦-٥ المناجم والكسارات

١٢١ الفصل السابع، القطاعات والأنشطة الاقتصادية

١٢١ ٧-١ الزراعة
١٢١ الأراضي الزراعية وأهم الزراعات
١٢١ (أ) المساحة الزراعية
١٢٢ (ب) الإنتاج النباتي
١٢٥ (ج) الإنتاج الحيواني
١٢٨ ١-٢ العاملين في الزراعة
١٢٨ (أ) نسبتهم من مجموع العاملين
١٢٨ (ب) توزيع العاملين في الزراعة بحسب الجنس
١٢٩ (ج) توزيع العاملين في الزراعة بحسب ديمومة العمل
١٢٩ (د) توزيع العاملين في الزراعة بحسب المهارة
١٣٠ ١-٣ المشاكل الزراعية
١٣٠ (أ) الأمراض والأدوية
١٣١ (ب) التسليف
١٣٢ (ج) التعاونيات الزراعية
١٣٥ (د) مراكز الحسبة في القضاء
١٣٥ ٧-٢ الصناعة
١٣٥ (أ) أنواع الصناعات
١٣٦ (ب) نسبة العاملين في الصناعة
١٣٦ (ج) التمويل والتعاونيات
١٣٧ ٧-٣ الحرف في الهرمل

- ١٣٨ ٤-٧ خدمات تجارية مصرفية
- ١٣٨ (أ) التعاونيات
- ١٣٨ (ب) الوكالات التجارية
- ١٣٨ (ج) الفروع المصرفية
- ١٣٩ (د) الأسواق الأسبوعية
- ١٣٩ (هـ) مراكز الاتصالات
- ١٤٠ ٥-٧ الحياة المهنية
- ١٤٠ (أ) معدل النشاط
- ١٤٢ (ب) البطالة
- ١٤٣ (ج) أنواع المهن الرئيسية في القضاء وتوزيع الماملين عليها
- ١٤٥ (د) أنواع المهن الثانوية
- ١٤٦ (هـ) توزيع الماملين في قطاعات النشاط الاقتصادي بحسب الجنس
- ١٥٠ (و) توزيع الماملين في المهن بحسب العمر
- ١٥٢ (ز) توزيع الماملين بحسب ديمومة العمل

١٥٧ الفصل الثامن: المواقع السياحية والأثرية والطبيعية والخدماتية .

- ١٥٧ ١-٨ قلاع وأثار تاريخية ومقامات دينية
- ١٥٧ (أ) قاموس الهرمل
- ١٥٧ (ب) قناة زنوبيا
- ١٥٨ (ج) آثار بربصا
- ١٥٨ (د) المقامات الدينية
- ١٥٨ (هـ) المناور
- ١٥٩ ٢-٨ الفنادق والمطاعم وأماكن الترفيه
- ١٥٩ (أ) شلالات الدردارة

١٦١ الفصل التاسع: الأندية والمؤسسات الاجتماعية والرياضية

- ١٦١ ١-٩ الأندية الثقافية

١٦١	٢-٩ الجمعيات الرياضية القائمة
١٦٢	٢-٩ الجمعيات الأهلية
١٦٢	٤-٩ الجمعيات الاجتماعية
١٦٢	٥-٩ النقابات
١٦٣	٦-٩ مساهمات ومشاريع المنظمات الأجنبية المانحة في القضاء

١٧١ الفصل العاشر: الصحة والبيئة والمنشآت

١٧١	١-١٠ الصحة ومنشآتها
١٧١	١-١ المنشآت الصحية
١٧١	أ) المستشفيات
١٧١	ب) المستوصفات
١٧١	ج) المراكز الصحية
١٧٢	د) الصيدليات
١٧٢	هـ) العيادات الطبية
١٧٣	و) المختبرات الطبية
١٧٣	٢-١٠ طبعة عمل المنشآت الصحية
١٧٣	٣-١٠ البرامج الصحية
١٧٥	٤-١٠ التأمين الصحي
١٧٦	٥-١٠ النفقات الصحية
١٧٨	٦-١٠ الإعاقة
١٧٨	أ) الإعاقة والجنس
١٧٩	ب) الإعاقة والعمر
١٨٢	٧-١٠ الصحة الإنجابية
١٨٢	٨-١٠ البيئة ومنشآتها
١٨٢	١-٨ المشاكل البيئية
١٨٢	أ) التصحر
١٨٣	ب) النفايات الصلبة والسائلة

١٨٣	ج) رعي وقطع الثروة الحرجية
١٨٤	د) إعمال المواقع الأثرية والطبيعية في القضاء
١٨٤	٢-٨ المؤسسات البيئية
١٨٧	الفصل الحادي عشر: شبكة النقل ووسائلها
١٨٧	١-١١ محاور المواصلات
١٨٧	١-١ الطرق الدولية
١٨٧	٢-١ الطرق الرئيسية
١٨٨	٣-١ الطرق الفرعية
١٩٠	٤-١ الطرق الزراعية
١٩٢	٢-١١ وسائل النقل
١٩٢	١-٢ النقل الحكومي
١٩٣	٢-٢ النقل العام
١٩٣	أ) الباصات
١٩٤	ب) سيارات الأجرة
١٩٤	ج) النقل الخاص
١٩٥	٣-٢ الموانئ والمطارات والمراكز الحدودية
١٩٧	الخلاصة
٢٠٣	لائحة مراجع كتب الأفضية

الفصل الأول

الموقع الجغرافي والإدارات العامة

١-١ الموقع في المحافظة،

يقع قضاء الهرمل في أقصى الشمال الغربي من محافظة البقاع أما حدوده فهي:

من الشمال: الجمهورية العربية السورية.

من الشرق والجنوب: قضاء بعلبك.

من الغرب: سلسلة جبال لبنان الغربية والتي تفصله عن قضاء عكار والضنية.

٢-١ الحدود ضمن المحافظة،

إن قرى القضاء الواقعة على حدوده الشمالية مع الجمهورية العربية السورية من الشرق إلى الغرب هي: حوش السيد علي، القصر، قنّافذ، الهوشية، المرامخ، الصفاوي وقلد السبع.

وعلى حدوده الشرقية والغربية مع قضاء بعلبك من الشمال إلى الجنوب هي:

بيت حيرا، بيت الطشم، الشواخير، جسر العاصي، رأس العاصي (مزرعة عين الزرقا)، وادي النيرة، مراح القريطة، فعرا، المعيصرة.

ومن الجنوب إلى الغرب: وادي فعرا، الخرايب، وادي العصي، مراح الشعب ومراح العبد^(١).

١- في كل الخرائط المتعددة رسمياً في لبنان تشكل فعرا ووادي فعرا جغرافياً جزءاً من قضاء الهرمل إلا أنهما من الناحية الإدارية تتبعان قضاء بعلبك.

وعلى حدوده الغربية مع قضاء الضنية وعكار من الجنوب إلى الشمال هي: الجباب الحمر، عين الحور ومرجحين (مع الضنية)، النعناعة، المعبور، كرم سباط، الرويمة مع عكار^(١).

٢-٢ المعالم الطبيعية المشهورة محلياً والتي تفصل بين الأضية،

يشكل مجرى نهر العاصي (وادي العاصي) الذي يعلو عن سطح البحر ٤٥٠ متراً حدوداً طبيعية مشهورة تفصل قضاء الهرمل عن قضاء بعلبك من الجهة الشرقية.

أما من الناحية الجنوبية فهناك سلسلة من الأودية منها: وادي النيرة، وادي فحرا، وادي العصي وهي تشكل حاجزاً طبيعياً مع قضاء بعلبك.

أما من ناحية الغرب فتشكل القرنة السوداء (٢٠٨٨م)، وهي أعلى قمم لبنان (جبل المكمل) وتحديداً منطقة عريض البركة المعروفة محلياً، الحد المشترك مع قضاء الضنية وإلى الشمال منها تشكل قلعة عروبا (١٩٤٧م) (جبل القموعة) حداً مشتركاً مع قضاء عكار.

أما من ناحية الشمال فإن «ساقية جوسي» تشكل الحدود الطبيعية الفاصلة مع الجمهورية العربية السورية.

٣-١ مركز القضاء:

إن مركز قضاء الهرمل هو مدينة الهرمل. وهي تبعد عن العاصمة بيروت (١٤٤ كلم) وعن مركز المحافظة (زحلة) (٨٥ كلم) وعن مدينة بعلبك (٥٥ كلم) وعن أقرب مدينة سورية، وهي مدينة القصير، (٢٥ كلم تقريباً). وتبعد عن أشهر مدينة سورية في تلك الناحية، مدينة حمص، (٥٨ كلم) تقريباً.

١- كذلك هي الحدود مع عكار فالرويمة هي آخر قرية تابعة جغرافياً لقضاء عكار أما من الناحية السكانية الاجتماعية فهي مرتبطة بقضاء الهرمل (سكانها من عشيرة الجمالفة) وتعتبر الحميري طلياً آخر قرية في الهرمل إدارياً وجغرافياً.

٤-١ مساحة القضاء :

تبلغ مساحة قضاء الهرمل الإجمالية ٥٦٧١٦ هكتاراً^(١).

٥-١ الطبيعة الجغرافية والمناخية :

١-٥ الموقع :

تشكل محافظة البقاع ومن ضمنها قضاء الهرمل ما يسمى «المنطقة الداخلية من لبنان» وهي منطقة تقع في وادي بين سلسلتي جبال لبنان الشرقية والغربية. وتفتح في الشمال، الذي يضم قضاء الهرمل والقسم الشمالي من قضاء بعلبك، على الصحراء السورية. ويلعب هذا الموقع الجغرافي دوراً هاماً في تحديد مناخ محافظة البقاع بشكل عام وقضاء الهرمل تحديداً. ويشكل القضاء جزءاً من السفح الشرقي الشمالي لسلسلة جبال لبنان الغربية في مواجهة السفح الغربي للسلسلة الشرقية.

٢-٥ المناخ :

يوجد في القضاء منطقتان مناخيتان. ويرتبط التمايز المناخي بينهما بمتغير الارتفاع لكل منهما. وتضم المنطقة الأولى مدينة الهرمل (٧٠٠م) وسهلها وخصوصاً القسم الشمالي من المنطقة وتضم المنطقة الثانية منطقة الجرد والتي يتراوح الارتفاع فيها بين ١٤٠٠ و١٩٥٠ متراً.

ويسود في المنطقة الأولى «المناخ الصحراوي الجاف» وفي المنطقة الثانية «المناخ المتوسطي للجبال الداخلية العالية الباردة»^(٢).

تلعب مورفولوجيا سلسلة جبال لبنان الغربية تحديداً دوراً مهماً في كمية هطول الأمطار في محافظة البقاع، ومنها قضاء الهرمل. ويشكل القسم الشمالي من

١ - وزارة الزراعة والوقاية: الإحصاء الزراعي للعام ١٩٩٦ يستغرب عدم وجود تحديد دقيق لمساحة القضاء حيث أن دليل القرى اعتبرها ٧٢١٠٠٥٢ كلم^٢ في ٧٢١٠٠ هكتار.

٢ - طاعور، علي: أطلس لبنان، دار المؤسسة الجغرافية، بيروت، طبعة أولى ١٩٩٢، ص ١٢.

هذه السلسلة القسم الأكثر ارتفاعاً (القرنة السوداء ٢٠٨٨م) ثم تبدأ بالانحدار كلما اتجهت جنوباً، ويمنع ارتفاع الجبال، على حدود قضاء الهرمل، انتقال الرياح الغربية المحملة بالأمطار والتي تصطدم بهذه الجبال فتتغلغل أمطاراً على القلب الغربي للسلسلة وعلى المنطقة الجبلية العالية في القضاء حيث تصل كمية الأمطار السنوية في هذه المرتفعات إلى حدود ١٠٠٠مم. ثم تتراوح هذه الكمية بين ٤٠٠-٦٠٠مم سنوياً في أماكن أقل ارتفاعاً لتصل إلى معدل ٢٥٠مم^(١) في مدينة الهرمل وسهولها الشمالي والشرقي تحديداً، وهي من أقل المعدلات في لبنان باستثناء منطقة القاع -الفاكهة المحيطة بالقضاء^(٢). وهذا ما ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي الأساسي الزراعي لتلك المنطقة وبالتالي على الأحوال المعيشية للسكان.

أما المعدلات الاستثنائية لهطول الأمطار في الهرمل فهي للحد الأعلى ٢٩٨مم في عام ١٩٤٤ والحد الأدنى ٩٣مم في عام ١٩٦٠^(٣) وهي سنة جفاف شديد شكلت عاملاً طارداً رئيسياً من المنطقة إلى مدينة بيروت القطب الجاذب في تلك الفترة.

أما فصول التساقطات فهي في الخريف (٧ أيام) في الشتاء (٢٢ يوماً) وفي الربيع (١١ يوماً)^(٤) أي بمعدل ٤١ يوماً في السنة وهو معدل متدن جداً. أما أشهر التساقطات فيبينها الجدول الآتي:

١ - طالعوز، علي: أطلس لبنان، مرجع سابق، ص ١٤.

٢ - للمقارنة مع الأفضية الأخرى في لبنان راجع بولس، بولس، وجه لبنان في معالنه الحضارية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، مكتبة القزيرة بيروت، ١٩٨٦، ص ١٠٥ (وانظر الملحق رقم ١).

٣ - معسلة الارصاد الجوية اللبنانية - مديرية الطيران المدني ومرصد كسارة: أطلس لبنان المناخي، المجلد الثاني، سنة ٢١، ص ٢١. لقد اعتمدت المعدلات الخاصة بمنطقة الفاكهة لأن الهرمل غير مذكورة ويمنبر وضع الفاكهة هو الأكثر تمثيلاً للهرمل بالنسبة لمعدلات هطول الأمطار وللموصل للتساقطات.

٤ - المرجع نفسه، ص ١٥.

الجدول رقم (١): توزيع الأشهر في الهرمل حسب كمية المطر وعدد الأيام الماطرة
(بالملم) (١٩٧٠-١٩٧١)^(١)

الأشهر	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	المتوسط السنوي	المتوسط اليومي
الأيام والكمية													
كمية الأمطار	٥٤	٤٢	٣١	٢٢	١١	٠,٥	صفر	٠,٥	١	١١	٢٤	٤٣	٢٤٠
الأيام الماطرة	٩	٦	٥	٤	٢	-	-	-	-	٣	٤	٨	-

الحرارة في القضاء «معتدلة وتتراوح بين ٥,٥ درجات في شهر كانون الثاني و٣,٢ درجة في آب مع إمكانية حدوث صقيع دائم طوال الفترة الممتدة من تشرين الثاني إلى شباط»^(٢)، كما أن المنطقة تعاني من الصقيع الربيعي خصوصاً في جردود الهرمل والذي يضر بالمزروعات عموماً وزراعة الأشجار المثمرة تحديداً.

٣-٥ التربة:

تتباين تربة القضاء فهي «حمرء خصب» في وادي العاصي والمنطقة الجردية و«حمرء قاتمة كلسية ومتوسطة الخصب» في الجنوب و«سمرء قليلة الخصب» في الشمال.

٤-٥ التضاريس: أعلى جبال القضاء وأوديته الخاصة والمشاركة:

يغلب على مورفولوجيا قضاء الهرمل الطابع الجبلي. فالقضاء بشكل إجمالي موجود على مرتفع تتداخل فيه الوديان والتلال وتدرج في ارتفاعها لتصل إلى أعلى قمم لبنان. وأغلب وديانها وجبالها وعر المسالك.

أ - الجبال:

إن أعلى جبال القضاء المشتركة هي التي تشكل حداً فاصلاً بينه وبين قضاء الضنية (محافظة الشمال) ومنها جبل المكمل وهو الأكثر ارتفاعاً بين الجبال

١ - كمية الأمطار مأخوذة من بولس بولس، وجه لبنان في معالمة الحضارية والثقافية والسياحية والاقتصادية والاجتماعية، مكتبة القرية، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٠٥.

٢ - غانم، نبه: الزراعة اللبنانية: تحديات المستقبل، لا مطبعة، زحلة، ١٩٧٢، ص ٥٨.

اللبنانية (القرنة السوداء ٢٠٨٨م) ويسمى السفح الشرقي منها عريض البركة (٢٨٦٩م) ثم قرنة الزحطة (٢٢٥٢م) أما قرنة عربوا (هلمة عربوا ٢٢١٦م) فهي تشكل حداً فاصلاً مع قضاء عكار. ومن الجبال المشتركة أيضاً في جنوب القضاء والتي تشكل حداً فاصلاً جبل فعرا (٢١٩٣م). أما أعلى جبال القضاء الخاصة فهي قرنة السندان (١٩٧٥م) وجبل الشربين المعروف محلياً باسم جبل ناصر الدين (١٩٤٧م).

ب- الأودية:

الأودية المشتركة مع قضاء بعلبك هي: وادي العصي، وادي فعرا، وادي النيرة ووادي العاصي.

ومع قضاء عكار: وادي الدموم ومع قضاء الضنية: وادي جهنم. أما الأودية الخاصة فهي عديدة وأهمها: بنيت، الكرم، التركمان، الرطل، الشربين، فيسان، المبور والجوز^(١).

وفي ضوء هذه المعطيات الجغرافية ينقسم قضاء الهرمل إلى ثلاث مناطق معروفة تاريخياً هي:

المنطقة الأولى: الجرود والوديان، المنطقة الثانية: السهل، والمنطقة الثالثة: مدينة الهرمل.

١- قرى القضاء:

تواجه الباحث صعوبة كبيرة في تحديد عدد قرى قضاء الهرمل. أحد مصادر هذه الصعوبة الالتباس الناشئ عن عدم تحديد معنى القرية والمصدر الآخر

١ - فيشكل كل من هذه الأودية مجالاً عشائرياً تحكم فيه إحدى الشائير سيطرتها. وهي تتوزع على الشكل الآتي: وادي النيرة ووادي بنيت (متدش)، وادي التركمان ووادي الرطل (علو) وادي الجوز (ناصر الدين) وادي فيسان ووادي المبور (جفر) وادي الشربين (ناصر الدين) في قسم منه وجفر في القسم الآخر)، وادي الكرم (فخر الدين). وهناك أودية مطية أخرى عديدة منها: وادي الهوة (جبال الحكمر الغارية)، وادي القنم، وادي القطارة (منطقة زغرين المتارية) وادي الثون ووادي مقل بوجرة (منطقة شربين المتارية) وأودية عين - الديور والمصري.

هو التضارب^(١) في أعداد هذه القرى سواء بالنسبة للمصادر الرسمية أم غير الرسمية وقد طال التضارب هذا بعض أسمائها. كذلك فإن مقارنة أسماء هذه القرى مع ما هو مدون على الخرائط وحتى مقارنة ما أوردته الخرائط مع بعضها البعض يضعنا أمام تناقضات تدعو للتساؤل والتعجب في مطلع القرن الحادي والعشرين^(٢).

على الرغم من هذه الصعوبات توصلت من خلال مقارنة ما تجمع لدي من معطيات وثائقية مع معطيات ميدانية إلى لائحة تضم مدينة واحدة و(٦٣) قرية ومزرعة و(١٥) مراحاً^(٣) سأوردها بحسب الترتيب الأبجدي دون اعتبار له أُل التعريف: مدينة الهرمل. أما القرى فهي البريج، بريس، البستان، البيضة، بيت حيرا، بيت الطشم، بيت علوه، بيت عواد، تل مسعود، الجباب الأحمر، جسر العاصي، جوار الحشيش، حرف السماقة، حريقة (الرشعيني)، حريقة (علوه)، حريقة (ناصر الدين)، الحميري، حوش السيد علي، الخرايب، خربة البطن، الدمدم، رأس العاصي، زغرين، زغرين القوقا (البمول)، الزكية، الزيتيني، سهلات الماء، سهلة الفون، السوح، السويدية، شربين الفوقا، شربين التحتا، شعب البير، الشلمان، الشفارة، الشواخير، الصفاوي، العمري، فيسان، قريطة، القرينة، القصر، قلد السبع، قفاقد، الكنيسة، الكواخ، المرامغ، مرجعين، مرد الياس، المشرف، مزرعة سجد، مزرعة الفقية، المعلقة، المعصرة، المنصورة، الناصرية، النيرة، الهوشرية، وادي بنيت، وادي التركمان، وادي الديور، وادي الرطل، وادي العصي. أما المراحات فقد حذفت ما تأكد لي من أكثر من مصدر ميداني خلوها من

١ - ورد في الجريدة الرسمية عام ١٩٧١ اسم ٢٦ قرية واسم مدينة الهرمل والقرى الـ ٦١ إجمالاً مكررة هبطت ٥٢. وفي دليل القرى ورد اسم ٧٧ قرية ومراح ومدينة الهرمل وذلك دون التمييز بالأسماء، وفي كتاب وجه لبنان لبولس بولس ورد اسم ٢٨ قرية (من ضمنها ٢ قرى هي في قضاء بعلبك) وفي بأعرف لبنان لعفيف مرجع ورد ذكر ١٤ قرية وقد انتصر على ذكر الأودية دون ذكر القرى التي تكونها.

٢ - لدى مراجعتي إحدى الخرائط تبين أن حوش السيد علي، وهو قرية حدودية مع سوريا، لم يكن كذلك على الخريطة وإنما هو وضع بعيداً عن الحدود وقد فصلته عنها قريتين أخريين لا أضف إلى ذلك التسميات المتكررة في الخرائط لزراوع أو غيرها من التجمعات التي لم يكن فيها أحد ولا تزال مسجلة وكأنها مأهولة.

٣ - لقد أكد لي المحقق الميداني أن مراح المين ومراح عباس (٢١ منزلاً) تحول كل منهما إلى قرية وينبذ يرتفع عدد القرى إلى ٥٦ وينقص عدد المراحات إلى ١٣. وعلى الرغم من الجهد المبذول إلا أنني لا اعتبر أنني توصلت إلى لائحة نهائية غير قابلة للتصحيح طالما أنني لم أتمكن عبر المحقق الميداني من زيارة كل المراحات وهو عمل يتطلب جهوداً وتكاليف.

السكان حتى صيفاً. أما المراحات الحالية فهي: مراح أيوب، مراح البرغش (رأس عقبة الرطل)، مراح حنا، مراح حنظل، مراح السيد، مراح الشعب، مراح الشنين، مراح الضليل، مراح طورون، مراح طيرحنا، مراح عباس، مراح العين^(١) مراح القرنة، مراح القواس، مراح ياسين.

٧-١ الإدارات الحكومية والمؤسسات العامة :

تتمركز كل الإدارات الحكومية والمؤسسات العامة في مدينة الهرمل (باستثناء بلدية ومخفر في بلدة القصر). أما الإدارات المتواجدة في القضاء فهي الآتية: إدارات حكومية أمنية : كتلة الهرمل العسكرية، مركز الأمن العام، فصيلة درك الهرمل، مخفر درك القصر.

إدارات حكومية مدنية : القائمقامية، قلم نفوس الهرمل (الأحوال الشخصية)، الدفاع المدني، المحكمة المدنية، المحكمة الجعفرية، محتسبية مال الهرمل، مركز الشؤون الاجتماعية، مركز الضمان الاجتماعي، مركز تعليم حياكة السجاد، مركز تأهيل الإنتاج الزراعي، مكتب الإنتاج الحيواني، مستوصف وزارة الصحة العامة، مستشفى الهرمل الحكومي، مكتب البرق والبريد، مركز الهاتف في الهرمل، سنترال مرام العرب وفيسان، الوكالة الوطنية للإعلام، مكتب أمين السجل العقاري المعاون، مكتب طبابة القضاء، إضافة إلى ١٦ مدرسة رسمية ابتدائية و٩ مدارس ابتدائية ومتوسطة منتشرة في قرى القضاء وابتدائية ومتوسطة وثانوية ودار معلمين ومهنية في مدينة الهرمل.

مؤسسات عامة : بلدية الهرمل (أنشئت عام ١٨٩٨)، مؤسسة كهرباء لبنان، مصلحة مياه بعلبك الهرمل (مكتب الهرمل)، بلدية القصر. وعلى مستوى التمثيل البلدي يحتل قضاء الهرمل مركزاً متديناً استثنائياً (٧٪). أما قضاء

١ - المراح هو مسكن مؤقت يستعمل خصوصاً في الصيف من قبل المزارعين أو الرعاة. وهكذا تهجر أغلبية المراحات شتاءً، خصوصاً تلك الموجودة في المناطق العالية. وقد تطور بعض هذه المراحات إلى قرى وعندما هيل والبيض الآخر زال من الوجود والتسم الثالث يشكل المراحات الفعلية.

عكار فهو من حيث عدد القرى المطلق القضاء الأدنى تمثيلاً^(١).

الملحق رقم (١)، لائحة بأسماء بعض قرى قضاء الهرمل بحسب ارتفاعها عن سطح البحر ويعلوها عن كل من العاصمة بيروت ومركز المحافظة ومركز قضاء بطبك^(٢)

البلدية	ارتفاع	بيروت	زحلة	م ق	سكان	منازل	ناخبون	بلدية
بيضة	٦٧٥	١٤٨	٩٨	٥	٤٠٠	٦٠	١٥٠	-
بيت الطشم	٧٥٠	١٥٠	١٠	١٠	٥٠٠	٥٠	١٥٠	-
حوش السيد علي	٦٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥	١٥٠	٢٠	٦٠	-
زويثني	١٢٥٠	١٥٢	١٠٢	٩	١٠٠٠	٥٠	٢٠٠	-
سهلات الماء	٨٥٠	١٥٧	١٠٧	١٤	٢٠٠	٢٥	٨٥	-
شربين/ بريصا/ مرجعين	١٠٠٠	١٥٢	١٠٢	١٠	٤٠٠٠	٨٠٠	٧٥٠	-
شواغير/ الطشم	٦٠٠	١٤١	٩١	٦	٥٠٠	٥٠	١٥٠	-
كواخ	٩٠٠	١٥٤	١٠٤	١١	١٢٠٠	١٥٠	٢٥٠	-
مراح المين	٨٠٠	١٦٢	١١٢	٢٠	٢٠٠	٥٠	٦٥	-
مزرعة سجد	١٢٠٠	١٤٨	٩٨	٥	٢٠٠	٥٠	١٠٠	-
معصرة	١٢٥٠	١٣٥	٨٥	٣٥	١٥٠	٢٥	٥٠	-
هرمل	٧٥٠	١٤٢	٩٢	٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠	١٨٩٨
وادي الكرم	١٢٠٠	١٥١	١٠١	٨	١١٠٠	١٠٠	٤٠٠	-
وادي فمرة	١١٥٠	١٥٠	١٠٠	٢٥	١٠٠٠	٧٠	٢٠٠	-

ملاحظة: لائحة بأسماء بعض قرى قضاء الهرمل كما وردت متفرقة في موسوعة «أعرف لبنان» لعفيف مرهج وقد تم تصنيفها بجهد شخصي مني وبالتعاون مع د. رفيق الكرك. وهي بالطبع غير مكتملة إلا أنها تعطينا بعض المعلومات عن أهم القرى في القضاء. مع ملاحظة عدم الدقة في تعداد القرى حيث هناك قريتان مستقلتان وضمتا في ترتيب واحد (شواغير/ الطشم) كذلك (شربين/ بريصا/ مرجعين).

١ - غصين، اتلولان: لوائح وخرائط، في كتاب بول سالم وأخرون: واقع البلديات في لبنان وعولق المشاركة المحلية والتنمية المتوازنة، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ١٩٩٨، ص ٥٢٧.

٢- مرهج، غيفد: أعراف لبنان، موسوعة المدن والقرى اللبنانية، مطابع مؤسسة الأثر للطباعة، بيروت، ك ١، ١٩٧١.

الفصل الثاني

الخصائص الديموغرافية

٢-١ عدد السكان:

يقدر عدد سكان قضاء الهرمل المسجلين ما يقارب ٧٨ ألف شخص^(١) أما عدد المقيمين فقدر عام ١٩٩٦ بـ ٢٨٩٧٤ شخصاً^(٢) أي ما نسبته (١,٢٥٪) من مجموع المقيمين في لبنان و(٩,٧٪) من مجموع المقيمين في محافظة البقاع والمقدر عددهم بـ ٣٩٩٨٩ شخصاً^(٣). وهو يأتي في الترتيب الرابع بعد أفضية بعلبك (٣٩,٢٪)، زحلة (٣١٪)، البقاع الغربي (١٣,٩٪) أما قضاء راشيا فيمثل (٥,٩٪) وهو يأتي مباشرة بعد قضاء الهرمل.

وتقدر الكثافة السكانية^(٤) في الهرمل بـ ٥٣ شخصاً/كلم^٢. وهي تعتبر كثافة متوسطة حسب تصنيف الجغرافيا السكانية للكثافة، ولكنها تعتبر كثافة قليلة مقارنة مع الكثافة العالية في لبنان (٢٩٧,٧ شخصاً/كلم^٢) وفي قضاء زحلة (٣٠٠ شخص/كلم^٢). وهذه الكثافة تشير إلى هامشية القضاء وعدم جاذبيته للسكان إلا أن هذه الكثافة ترتفع في مدينة الهرمل، بشكل أساسي، وتقل في منطقة الجبال والوديان.

١ - لقد احتسبت عدد المسجلين بالطريقة الآتية: استناداً إلى عدد الناخبين المسجلين في لوائح الشطب من ٢١ سنة وأكثر والبالغ ٣٣٢٤١ (راجع كمال فتالي، الانتخابات التباينة اللبنانية ١٩٩٦، مؤشرات ونتائج بيروت، ٢٠٠٢، ١٩٩٩) واستناداً إلى مسح المخططات الإحصائية للسكان والمساكن تم احتساب نسبة من هم بمر ما دون ٢١ سنة ونسبتهم (٤٩,٣٥٪) وتم جمع ما تمثله هذه النسبة من عدد الناخبين مع مجموع عدد الناخبين ثم قدر عدد أولاد الناخبين والمسجلين في دئوس الهرمل بـ ١٤٣٤٦ فكان العدد التقديري للسكان المذكور أعلاه.

٢ - راجع مسح المخططات الإحصائية للسكان والمساكن الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بيروت، ١٩٩٦-١٩٩٤، ص ١٩.

٣ - المرجع السابق، قدر عدد اللبنانيين المقيمين في البقاع بـ ٢٨٨١٥٢ شخصاً.

٤ - تختلف الكثافة السكانية بحسب تقدير عدد السكان من جهة وتقدير المساحة من جهة ثانية وقد اعتمدت التقدير الذي قدمه مسح المخططات كما أن هناك من يقدر المساحة بـ ٨٢٩ كلم^٢ وأخر بـ ٥٦٧ كلم^٢ تكون الكثافة للأولى ٤٧ شخصاً/كلم^٢ و٦٨ شخصاً/كلم^٢ للثانية.

٢-٢ توزيع المقيمين بحسب الجنسية:

يشكل اللبنانيون المقيمون في الهرمل ما نسبته (٩٩,٧٦٪) مقابل (٩٥,٧٥٪) في لبنان، أما نسبة غير اللبنانيين، وعددهم ٩٢ شخصاً، فتبلغ (٠,٢٤٪) من بينهم ٨٢ شخصاً (٠,٢١٪) من جنسيات عربية و ١٠ أشخاص من جنسيات أوروبية (٠,٠٣٪) ولا تتواجد أية جنسية أخرى في القضاء.

ويدلنا ذلك على التواصل الضعيف لمجتمع الهرمل مع المجتمعات (الجنسيات) الأخرى، لا بل على الانغلاق النسبي، والسبب هو هامشية وعدم جاذبية هذا القضاء على صعد عديدة وتحديدأ على الصعيد الاقتصادي.

٣-٢ توزيع السكان بحسب الجنس والعمر:

يتوزع المقيمون في القضاء بحسب الجنس والعمر على الشكل الآتي:

الجدول رقم (١)، توزيع المقيمين في قضاء الهرمل بحسب الجنس والعمر عام ١٩٩٦
(١) (%)

الجنس	العدد	%	الجنس	العدد	%	المجموع
الذكور	٦٩٥٦	٣٦.١٢	الإناث	٦٩٣٦	٣٥.١٨	١٣٨٩٢
١٤-٠	٦٠٥٩	٣١.٤٦	١٢-٠	٦٠٢٨	٣٠.٥٧	١٢٠٨٧
١٥-٢٩	٥٢١٢	٢٧.٠٧	٢٩-٢٣	٥٧٨٣	٢٩.٢٣	١٠٩٩٦
٣٠-٦٤	٨٧٧	٤.٥٦	٧٢٤	٣.٧٢	١٦١٢	٤.١٤
٦٥-٨٠	١٤٣	٠.٧٤	٢٢٥	١.١٩	٣٧٧	٠.٧٩
لا جواب	١٠	٠.٠٥			١٠	٠.٠٣
المجموع	١٩٢٥٨	١٠٠	١٩٧١٧	١٠٠	٣٨٩٧٤	١٠٠

١- مسح المعطيات الإحصائية للسكان، مرجع سابق، ص ٢٧.

يتوزع المقيمون بحسب الجنس بنسبة (٤٩,٤٪) للذكور و(٥٠,٦٪) للإناث وتكون نسبة الذكورة (أو النوع) ٩٧,٦، وهي أقل من نسبتها سواء في البقاع (١٠٥,٧) أم على المستوى الوطني (١٠٠,٩). وعند التدقيق بنسبة الذكورة في كل فئة من فئات الأعمار فإننا نلاحظ توازناً بين الذكور والإناث في كل من فئتي العمر ١٤-٢٩ و١٥-٢٩ ويعدهما نلاحظ نقصاً في القوى العاملة من الذكور وتحديدًا في فئة ٢٠-٦٤ سنة حيث إن النسبة هي ٩٠,١ ذكر لكل ١٠٠ أنثى. ويمكن تفسير هذا النقص بعدد الذكور، بشكل أساسي، بعامل الوفيات في الحرب وبنسبة أقل بعامل الهجرة، وهي تتوافق مع المعدل العام للفئة نفسها على المستوى الوطني^(١).

وتتوازن هذه النسبة مع فارق طفيف جداً لصالح الذكور في فئتي العمر من ١٤-٢٩ (١٠٠,٢) ذكور و١٥-٢٩ (١٠٠,٥) ذكور.

أما التركيب العمري للمقيمين فيكشف عن أن المجتمع في الهرمل هو مجتمع هتي، حيث تشكل الفئة العمرية ١٤-٢٩ سنة (٣٥,٦٥٪) من مجموع المقيمين مقابل (٢٩,٣٠٪) في لبنان و(٢١,٩٪) في بيروت و(٣٢,٨٪) في البقاع. وهذا التركيب العمري يعتبر واحداً من بين الأكثر فتوة في لبنان ويأتي في الترتيب الثالث بعد قضاء عكار (٤١,٥٪) والمنية - الضنية (٣٦,٨٢٪). وهو ما يربط أعباء معيشية ويرفع نسبة الإعالة على عاتق القوى العاملة في القضاء خصوصاً وعلى المستوى الوطني عموماً.

وتشكل القوى العاملة في القضاء نسبة (٥٩,٢٢٪) من مجموع المقيمين، وتضم الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٦٥ سنة، وهي أقل من مثيلتها في لبنان (٦٣,٧٦٪) وفي بيروت (٦٩,١٪). والبقاع (٦٠,٩٢٪) والمنية (٦٩,٦٦٪) وهي تشكل واحداً من بين أدنى خمسة معدلات للقوى العاملة بعد عكار (٥٣,٥٪) والضنية (٥٨,٦٪) وبنيت جبيل (٧١,٢٪) وبعبك (٦٨,٨٪).

١- يبلغ المعدل الوطني لفئة ٢٠-٦٤ (٩٤,٧٠) ذكر لكل ١٠٠ أنثى (نظر: الأوضاع المعيشية للأسر، مرجع سابق ص ١٠٩ جدول ٨-١) (تابع) ونلاحظ في هذا الجدول أيضاً تأثير الحرب حيث تنخفض نسبة الذكور إلى الإناث في فئات عمرية من عمر ٢٥ إلى ٥٤ سنة.

أما نسبة الفئة العمرية ٦٥ سنة وأكثر فهي لا تتجاوز (١٤,٥%) في القضاء مقابل (٢٧,٦%) في البقاع و(٩١,٦%) في لبنان؛ وهي أيضاً من أدنى النسب وتأتي في الترتيب الخامس بعد أفضية الضنية (٤,٥%) طرابلس (٤,٦%) صور (٤,٧%) صيدا (٥%) ثم الهرمل.

ويدل هرم الأعمار في القضاء، الذي يتميز بنسبة مرتفعة لمن هم دون الـ ١٥ سنة ونسبة منخفضة لفئة عمر ٦٥ سنة وأكثر، على النوع المنتشر في البلدان المتخلفة؛ ويؤثر المعدل المتدني لأمد الحياة على انخفاض دليل التنمية البشرية للقضاء من جهة وللبنان بشكل عام.

أما نسبة إعالة الصغار في القضاء فهي (١٨,٦٠%) ونسبة الإعالة للكبار (٨,٦١%)^(١) ونسبة الإعالة الكلية هي (٦٨,٧٩%) مقابل (٥٦,٧%) على المستوى الوطني. ويحتل القضاء الترتيب الخامس في نسبة الإعالة الكلية المرتفعة بعد عكار (٨٦,٦%) ثم بنت جبيل (٧١,٢%) ثم النية - الضنية (٧٠,٥%) ثم بعلبك (٦٨,٨٦%) فالهرمل (٦٨,٨٠%)^(٢).

٤-٢ التوزيع الطائفي للسكان:

يمكن الاستدلال على التوزيع الطائفي للسكان في قضاء الهرمل من خلال التوزيع الطائفي للناخبين^(٣) والذي يكشف عنه الجدول الآتي:

١- ان اعتبار فئة العمر ٦٥ سنة وأكثر فئة غير منتجة لا ينطبق بالضرورة على مجتمعاتنا وخصوصاً على العاملين في الزراعة.

٢- المقارنة مع إحصاء الأرواح المعيشية للأسر، والذي قسم الفئات العمرية ١٩٠٠-٢٠٠٠، ٢٠٠٠-٢٠٠٠، ٢٠٠٠-٢٠٠٠، أكدت التفاوت بين قضاء الهرمل والمناطق الوطنية وعلى مستوى المحافظة حيث تصبغ النسب في الهرمل ١٩٠٠-٢٠٠٠ = (١٦,٩%)، ٢٠٠٠-٢٠٠٠ = (١٥%)، و٢٠٠٠-٢٠٠٠ = (٨%). (راجع الأرواح المعيشية للأسر في عام ١٩٩٦، مرجع سابق، ص ٢٩).

الجدول رقم (٢) : التوزع الطائفي للناخبين في قضاء الهرمل

طائفة الناخب	عدد الناخبين	النسبة المئوية
شيعي	٣٠٧٨٩	٩٥,٥
سني	٧٤٢	٢,٣
ماروني	٥٦٦	١,٨
كاثوليكي	١٢	٠,٠٣
أرثوذكسي	٧	٠,٠٢
مسيحي	٧	٠,٠٢
غيره	١١٨	٠,٣
المجموع	٣٢٢٤١	١٠٠

يُظهر لنا هذا التوزع أن أغلبية السكان في القضاء هم من الطائفة الشيعية (٩٥,٥٪). وتعتبر كل الطوائف أقلية حيث لا تمثل مجتمعة سوى (٤,٥٪) من مجموع السكان، وليس من مجموع المقيمين، على اعتبار أن هذا التواجد في لوائح الشطب لا يفترض بالضرورة تواجداً وإقامة في القضاء.

توزع الناخبين والمقترعين في قضاء الهرمل ١٩٩٦

العدد	نسبة من محافظة البقاع	نسبة من لبنان
٢٦٠٢٧	٦,٣	١
١٣٤٥٣	٧,٠٨	١,٢

نسبة الاقتراع في القضاء، المحافظة، ولبنان ١٩٩٦

نسبة الاقتراع في القضاء	٥١,٧
نسبة الاقتراع في المحافظة	٤٦,٣
نسبة الاقتراع في لبنان	٤٣,٣

١- هنالي، كمال: الانتخابات القبلية اللبنانية ١٩٩٦، مؤشرات ونتائج، بيروت، كانون الثاني ١٩٩٩.

جدول بأسماء نواب القضاء ونتائجهم على مستوى المحافظة والقضاء ١٩٩٦

الاسم	النائب في المحافظة	نسبة مقترعيه في المحافظة	عدد مقترعي النائب في القضاء	نسبة مقترعيه في القضاء
إبراهيم أمين السيد	٩٣٣٤	٤٩	٩٨١١	٧٣
حسين انجاج حسن	٨٦٤٠٨	٤٦	٩٠٤٤	٦٧
عمار الموسوي	٨٣٦٤٨	٤٤	٨٢٣٣	٦٢
إبراهيم بيان	٧٤٩٥٧	٣٩	٧٧٧٥	٥٨
حسين الحسيني	٦٦٩٠٧	٣٥	٣٤٨٧	٢٦
عاصم قانصوه	٦٥٩٨٦	٣٥	٤٣٢٢	٢٣
ربيعة كيروز	٦٥٤٣٥	٣٤	٧٤٦٨	٥٦
غازي زعيتر	٦٠٦١٩	٣٢	٣٩١٥	٢٩
مروان فارس	٥٠٢٢٧	٢٦	٣٢٥٢	٢٤
إسماعيل مكريّة	٤١٦٣٨	٢٢	١٨٠١	١٣

٢-٥ الهجرة والنزوح:

١-٥ الهجرة:

أما بالنسبة للمهاجرين من أبناء الأسر المقيمة في القضاء، لا بد من الإشارة أولاً إلى أن الهجرة، كظاهرة، لم تكن منتشرة قبل الحرب، وذلك بسبب التركيبة العشائرية للمجتمع؛ وحتى مع بداية الحرب، وبعد أن طالت الهجرة كل المناطق اللبنانية، فقد أشار «مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن»: أن عدد الأسر المقيمة والتي هاجر منها أفراد منذ ١٩٧٥/٨/١ بلغ ٢٤٥ أسرة وعدد المهاجرين من هذه الأسر ٣٤٧ شخصاً أي (٠,٦٪) من مجموع المقيمين. فالى العوامل الأمنية وتأثيرها على الأوضاع الاقتصادية، شكل البحث عن عمل، إضافة إلى الدراسة عند البعض الآخر أسباب الهجرة آنذاك.

وتبين أن غالبية الأسر التي هاجرت كانت أسراً نواتية (٩١,٤) ^(١).

١- راجع مسح المعطيات الإحصائية، مرجع سابق، ص ٤٦٣.

إلا أن استقرار الأوضاع في البلاد، بعد اتفاق الطائف من جهة وحرب الخليج وانعكاسها على سوق العمل هناك وتضييق البلدان الغربية على الهجرة إليها من جهة أخرى، كل ذلك انعكس على حركة الهجرة من القضاء، الضعيفة أساساً، حيث بلغ عدد الأسر المقيمة في الهرمل والتي هاجر منها أفراد ١١٢ أسرة في ١٩٩٣/٧/١ (٩١,٨٪) منها أسر نواتية (راجع مسح المعطيات ص ٤٦٨). أما المهاجرون فبلغ عددهم ١٢٢ مهاجراً أي (٢٨,٠٪) من مجموع المقيمين توزعوا على البلدان الآتية: دول عربية (٣٢,٧٪)، دول أوروبا الغربية (١٦,٣٪)، ودول أوروبا الشرقية (٣٣,٦٠٪) وإلى أميركا الشمالية (٨,١٩٪) وغير ذلك (٨,١٩٪).

أما الأسباب فتوزعت بحسب الأهمية: (٥٠٪) للدراسة أولاً (أكثر من نصفهم أي (٥٠,٨٪) إلى دول أوروبا الشرقية و(٣٢,٧٪) إلى دول عربية أخرى والباقي (١٧,٣٪) إلى أوروبا الغربية. وللعمل ثانياً بنسبة (٢٩,٢٪) إلى دول عربية أخرى و(١٩,٦٪) إلى أوروبا الغربية و(١٩,٦٪) إلى أوروبا الشرقية و(١٩,٦٪) إلى أميركا الشمالية^(١).

٢-٥ النزوح:

أما الظاهرة الملفتة في القضاء، كما في كل أفضية محافظة البقاع، والتي برزت مع بداية الحرب اللبنانية، فهي النزوح العكسي، أي من المدينة إلى الريف، والذي أدى إلى مضاعفة أعداد المقيمين.

فقبل عام ١٩٧٥، كان يقيم في الهرمل ١٧٦٣٦ شخصاً، أي ما نسبته (٤٥,٣٪) من مجموع المقيمين عام ١٩٩٦. وإذا كان النمو الطبيعي للسكان يشكل أحد عوامل الزيادة في أعداد المقيمين إلا أن الجدول رقم (٣) يكشف عن حجم النزوح العكسي الذي لعبته الأوضاع الأمنية المتدهورة، خصوصاً في العاصمة وضواحيها، والذي أدى إلى عودة كثيفة إلى الجذور.

١- النسب المثوية عن الأسباب والبلدان المهاجر إليها مستندة إلى عينة من الأسر والمهاجرين بحسب محل قيد نفوس رب الأسرة ومكونة من ٤٧٢ أسرة و٦٧٢ مهاجراً. وهي تشمل حكماً على الأسر المقيمة في الهرمل وبالتالي فإن هذه الإحصاءات لها دلالة مبررة وليست دقيقة كغاية. (راجع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن)

الجدول رقم (٣): توزيع الأسر المعيشية في الهرمل بحسب نوعها عام ١٩٩٦

نوع الأسرة	أسرة معيشية نواتية	أسرة معيشية مع أقارب	أسرة معيشية ممتدة	أسرة معيشية غير ذلك	المجموع
الهرمل	٥٢٥٣	٢٣٧	٨٤٧	٢١٦	٦٧٥٣
%	٧٧,٨	٥	١٢,٥	٤,٧	١٠٠
لبنان	٥١٢٤٨١	٣٦٠٥٦	٧٠٣٨٧	٤٩٩٧٧	٦٤١٩٩٨
%	٧٦,٦	٥,٤	١٠,٥	٧,٥	١٠٠

يشير الجدول أعلاه إلى تقارب بين المعدلات الوطنية والمعدلات في قضاء الهرمل بالنسبة للأسر المعيشية النواتية (٧٧,٨٪) في قضاء الهرمل مقابل (٧٦,٦٪) في لبنان (أعلى نسبة في قضاء صور ٨٦,٤٪ وأدناها في قضاء البترون ٦٨,١٪). وكذلك بالنسبة للأسر المعيشية مع أقارب (٥٪) في قضاء الهرمل و(٥,٤٪) في لبنان (أعلى نسبة في قضاء بشري ١٠,٩٪) وأدناها في قضاء بعلبك ٢,١٪). ويبرز تمايز واضح في الأسر المعيشية الممتدة (١٢,٥٪) في الهرمل و(١٠,٥٪) في لبنان (أعلى نسبة في قضاء جزين ١٨,٣٪) وأدناها في قضاء الضنية - المنية (٤,٤٪).

يبلغ متوسط حجم الأسرة في قضاء الهرمل ٥,٧ أشخاص، وهو يعتبر من المعدلات المرتفعة في البلاد، فهو أعلى من المتوسط الوطني لحجم الأسرة ٤,٧ أشخاص كذلك هو أعلى من المعدل على مستوى محافظة البقاع والبالغ ٥ أشخاص للأسرة. وتؤثر مجموعة متغيرات مستقلة في ذلك أهمها: المستوى التعليمي للسكان (٤١٪) في الهرمل أميون ويعرفون القراءة والكتابة والمستوى الاقتصادي لأغلبية السكان في الهرمل هو مستوى اقتصادي متدن (انظر الفصل السادس: الأنشطة الاقتصادية)، والسكان بأغليبتهم ريفيون حيث (٣٤,٧٪) من الذكور يعملون في الزراعة، حتى إن مدينة الهرمل لا تزال تعتبر أقرب إلى الريف بعاداتها وتقاليدها ونمط معيشتها منه إلى المدينة.

٧-٢ بعض المؤشرات السكانية :

أ - العزوبة والزواج :

ويتفصيل أكثر للفئات العمرية ونسب العزوبة والزواج يتبين لنا لدى قراءتنا للجدول رقم (٤) تراجعاً في نسبة العزوبة عند الإناث ابتداء من الفئة العمرية ٢٠-٢٤ وكذلك الأمر على الصعيد الوطني ولكن مع نسبة تراجع أعلى بقليل (١,٧٥٪) في القضاء و(٧,٧٢٪) في لبنان؛ وتستمر نسبة العزوبة في الانخفاض أكثر لدى الإناث منه لدى الذكور سواء في القضاء أم في لبنان وذلك حتى عمر ٢٤ سنة.

وابتداء من الفئة العمرية ٢٥-٢٩ تبدأ نسبة العزوبة بالانخفاض أكثر لدى الذكور منه لدى الإناث، سواء في القضاء أم في لبنان، وتستمر كذلك في كل الفئات العمرية اللاحقة.

والظاهرة اللافتة، سواء على مستوى القضاء أم على الصعيد الوطني، هي النسب المرتفعة للعزوبة لدى الإناث أكثر منها لدى الذكور ابتداء من فئة العمر ٢٥-٢٩ والتي تستمر في كل الفئات العمرية اللاحقة.^١

ويمكن اعتبار أن العزوبة المطلقة (النهائية) تبدأ، في قضاء كقضاء الهرمل، من سن ٤٠ وفي ضوء ذلك فإن نسب هذه العزوبة، مرتفعة جداً وهي أعلى من مثيلتها على المستوى الوطني في فئتي العمر ٤٠-٤٤ (٢,١٨٪) في القضاء و(٢,١٥٪) في لبنان و٥٠-٥٤ (٤,١٤٪) في القضاء و(٧,٨٪) في لبنان ونسبة متقاربة في فئة العمر ٤٥-٤٩ (١,١١٪) في القضاء و(٣,١١٪) في لبنان، وتخفض عن مثيلتها في فئة العمر ٥٥-٥٩ (٦,٤٪) في القضاء و(٩,٦٪) في لبنان. إن أسباب ارتفاع نسبة العزوبة المطلقة لدى الإناث، في الهرمل كما في لبنان، تعود بالدرجة الأولى إلى وفيات الشباب في الحرب^(١) ولكن يضاف إلى هذا السبب سبب آخر وهو أن الفتاة العشائرية لم تكن تزوج إلى خارج العشيرة.

١ - لم يشهد قضاء الهرمل معارك مباشرة وإنما الخسائر لحقت بالنازحين منه المقيمين في بيروت وتحديداً في ضواحيها. ومن فئة الشباب لأن فئات العمر من ٤٠-٥٩ تتطابق مع الأعمار من ١٩ إلى ٨٤ سنة عند بداية الحرب عام ١٩٧٥.

والمقارنة بين نسب العزوبة لدى الذكور في القضاء مع المعدل الوطني تكشف عن ارتفاع نسبها في القضاء في فئات الأعمار ما بين ٢٠-٣٤ سنة بنسب تتراوح بين ١,٩% و ٣,٧% بما يعني تأخرأ في الزواج في هذه الفئات العمرية لدى الذكور في الهرمل. إلا أن النسب تتغير ابتداء من سن ٣٥ وأكثر حيث تقل نسبة العزوبة في الهرمل عن المعدل الوطني وفي كل المراحل اللاحقة لتستقر على (٢%).

الجدول رقم (٤) : نسبة العزوبة والزواج من عمر ١٥-٥٩ بحسب الجنس في الهرمل ولبنان عام ١٩٩٦ (%)^(١)

العمر	نسبة الزواجية		نسبة العزوبة				نسبة الزواج	
	الهرمل	لبنان	ذكور		إناث		إناث	
			الهرمل	لبنان	الهرمل	لبنان	الهرمل	لبنان
١٩-٢٥	١٠٠	٩٩,٨	٩٦,٤	٩٥,٤	٠	٠,١	٣,٥	٤,٥
٢٤-٣٠	٩٦,٥	٩٥	٧٥,١	٧٢,٧	٣,٤	٤,٨	٢٣,٨	٢٦,٦
٣٩-٢٥	٧٣,٥	٧١,٦	٨٨,٧	٤٧,١	٢٦,٤	٢٨,٠	٤٩,٤	٥١,٥
٣٤-٣٠	٤٢,٩	٣٩,٢	٣٦,٨	٣٠,٥	٥٦,٢	٦٠,١	٦١,٤	٦٦,٧
٣٩-٣٥	١٦,٨	١٩,٢	٢١,٩	٢٠,٧	٨٢	٧٩,٩	٧٢,٣	٧٥,١
٤٤-٤٠	٨,٦	١٠,٢	١٨,٣	١٥,٢	٩١,٣	٨٨,٦	٧٢,٤	٧٨,١
٤٩-٤٥	٣,٤	٦,٩	١١,١	١١,٢	٩٦,٥	٩٢,٦	٨٠,٥	٧٨,٢
٥٤-٥٠	٢	٤,٧	١٤,٤	٨,٧	٩٥,٩	٩٣,٤	٦٣,٧	٧٥,٧
٥٩-٥٥	٢	٣,٧	٤,٦	٦,٩	٩٤,٠	٩٢,٩	٦٥,٦	٧٢

وبمقارنة نسبة الزواج عند الإناث في الهرمل مع مثيلتها في لبنان يتبين لنا أنها في الفئات العمرية كلها، التي لحظها الجدول رقم (٤)، هي أدنى في القضاء من مثيلتها على المستوى الوطني وبفارق كبير في فئتي العمر من ٥٠-٥٤ ومن ٥٥-٥٩ سنة وتصل إلى ١٢% في فئة ٥٠-٥٤ سنة. وكما أشرنا سابقاً يمكن اعتبار أن هاتين الفئتين من شباب الهرمل كانتا الأكثر خسارة للذكور بين الفئات العمرية الأخرى كافة، إما بسبب الحرب أو بسبب زواج الشباب من

١- استندت في إعداد هذا الجدول على أرقام من «مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن». مرجع سابق.

خارج العشيرة. بينما لم يكن الأمر متاحاً للفتاة العشائرية.. أما نسبة الزواج عند الذكور فهي تكشف عن تدني في نسبها، بالمقارنة مع النسب على المستوى الوطني، في فئات العمر من ١٥-٣٤؛ أما من السن ٣٥ وحتى ٥٩ فتصبح نسب الزواج هذه أعلى في القضاء من نسبها في لبنان.

ب - عمر الزواج،

الجدول رقم (٥)، توزيع المقيمين المتزوجين من عمر ١٠-٣٤ سنة بحسب الجنس والعمر عند الزواج الأول (الهرمل ولبنان) ١٩٩٦ (%)

العمر	الهرمل		لبنان	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٤-١٠	٠,١	٧	٠,١	٥,٢
١٩-١٥	١١,٩	٤٤,٧	٧,٩	٤٢,٤
٢٤-٢٠	٢٣,٧	٢٢,٠	٣٢,٦	٣٣,٤
٢٩-٢٥	٢٣,٥	١١,١	٣٢,٦	١٢,٣
٣٤-٣٠	١٤,٥	٣,٥	١٦,٤	٣,٦

تبين لنا الأرقام الواردة في الجدولين رقم (٤) و (٥) أن عمر الزواج شهد تطوراً بارزاً خلال أقل من ٦٠ سنة. فقد تزوج (١٢,١٪) من مجموع المقيمين الذكور في الهرمل، زواجهم الأول عندما كانوا في عمر بين ١٠ - ١٩ سنة. وبالمقابل لم يلحظ مسح المعطيات الإحصائية أي زواج في فئة العمر هذه. والظاهرة نفسها سجلت على المستوى الوطني بنسبة (٨٪) سابقاً مقابل (٥,٠٥٪) عام ١٩٩٦، بمعنى أن هذه الحالة أصبحت نادرة في الوقت الراهن وأن معدل انتشارها في الهرمل كان أعلى من المعدل الوطني كما هو واضح.

وظاهرة الزواج المبكر قديماً تبرز بوضوح وكثافة عدد الإناث سواء على مستوى قضاء الهرمل حيث شكلت نسبتها (٥١,٧٨٪) من مجموع المقييمات اللواتي حصل زواجهن الأول عندما كن في عمر ما بين ١٠-١٩ بينما لم تتزوج حالياً

من فئة العمر نفسها سوى (١٥,١٪)، أما على الصعيد الوطني فإن نسبة (٤٥,٧٪) تزوجن زواجهن الأول في عمر ما بين ١٠-١٩ ولم تزوج حالياً من فئة العمر ذاتها سوى (١٪) فقط، وفي ضوء أرقام الجداول ٦٥٥ يمكن إبداء الملاحظات الآتية:

الملاحظة الأولى:

غياب ظاهرة الزواج المبكر جداً عند الذكور ويصوّر خاصة عند الإناث من عمر ١٠-١٤ غياباً كلياً بعد أن كانت متواجدة في الزيجات السابقة عند الذكور بنسبة ضئيلة جداً (١٧,٠٪) الهرمل و(١١,٠٪) لبنان. أما في الزيجات السابقة عند الإناث فبلغت نسبة هامة (٧٪) في الهرمل و(٢١,٥٪) في لبنان.

الملاحظة الثانية:

غياب ظاهرة الزواج المبكر جداً عند الذكور أيضاً في فئة العمر ١٥-١٩ سنة بعد أن كانت قد سجلت نسبة هامة بلغت (١١,٩٤٪) من المقيمين في الهرمل و(٧,٩٠٪) من المقيمين في لبنان.

الملاحظة الثالثة:

سجل الزواج المبكر عند الإناث تراجعاً ملحوظاً في فئة العمر ١٥-١٩ سنة، وهي فئة كانت تشكل فئة العمر الأساسية للزواج عند الإناث. فبعد أن بلغت النسبة (٤٤,٧٨٪) في الهرمل و(٤٢,٤٩٪) في لبنان، تراجعت إلى (١٥,١٪) في الهرمل و(٠,٩٩٪) في لبنان عام ١٩٩٦.

الملاحظة الرابعة:

تأخر من الزواج عند الذكور والإناث في الهرمل، كما في لبنان، والذي تؤكد كل الملاحظات السابقة، حيث إن (٧٧,١٧٪) من المقيمين الذكور تزوجوا

زواجهم الأول في فئة ١٥-٢٩ سنة بينما لا نجد في الفئة نفسها، في الحالة الزوجية الراهنة، سوى (٨,٥%) نسبتان أقل من مثيلتهما على الصعيد الوطني. أما تفسير هذا الغياب للزواج المبكر والتأخر في الزواج فيعود إلى أسباب باتت معروفة أهمها: الأزمة الاقتصادية الاجتماعية وخصوصاً ازدياد البطالة على أنواعها إضافة إلى كلفة الزواج، المهر... الخ وأزمة السكن ومتابعة الدراسة والتخصص.

بلغ متوسط عمر الزواج الأول عند الذكور في القضاء (٢٦,٣) سنة وعند الإناث (٢٠,٥) سنة ويفارق (٥,٨) سنوات.

ج - الطلاق والترمل^(٦)،

الجدول رقم (٦) : نسب الطلاق والترمل بحسب الجنس في قضاء الهرمل وفي لبنان عام ١٩٩٦ (%)

الحالة الزوجية والجنس	نسبة الطلاق		نسبة الترمل	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الهرمل	٠,١٧	١,٧٦	٢,٦٦	٢١,٥١
لبنان	٠,٧٠	١,٧٨	٢,٧٨	١٨,٨٤

ما عدا الانحرافات الناتجة عن صغر حجم العينة الممثلة للقضاء، يكشف لنا الجدول رقم (٦) انخفاض نسبة الطلاق عند الذكور (٠,١٧%) في القضاء، أي بمعدل حالة طلاق لكل ٥٨٨ أسرة مقابل معدل وطني (٠,٧٠%) أي بمعدل طلاق لكل ١٤٢,٨ أسرة. وهذا يعني أن ظاهرة الطلاق غير منتشرة في قضاء الهرمل ونسبتها قليلة مقارنة مع المعدل الوطني. ولم تسجل في العينة التي استند إليها مسح المعطيات الإحصائية، أية حالة طلاق بين عمر ١٥-٤٠ سنة مما يدفعنا إلى التساؤل عن مدى تمثيل العينة؟ ولكن تبقى النتائج، بشكل

١- لقد احتسبت نسب كل من الطلاق والترمل على أساس العدد الإجمالي للمتزوجين فعلياً وليس قانونياً وبالتالي لم احتسب فئة الكاتب كتابه ضمن المتزوجين.

عام، معبرة عن عدم انتشار هذه الظاهرة عند الذكور في الهرمل. ويمكن تفسير ذلك جزئياً بإمكانية تعدد الزوجات عند الذكور والتي تبلغ (١,٤٩٪) من مجموع الحالات الزوجية في قضاء الهرمل، وهو أمر غير متاح بالدرجة نفسها للإناث، لا بل انه من غير المألوف، وهو يفسر أيضاً النسبة المرتفعة للمطلقات في القضاء (٢,٦٦٪) بالنسبة للمطلقين. وتسجل نسبة المطلقات في القضاء تراجعاً طفيفاً بالمقارنة مع المعدل الوطني للمطلقات (٢,٧٨٪).

أما الظاهرة اللافتة التي يكشف عنها الجدول، فهي الفارق الكبير في نسبة الترميل بين الذكور في القضاء (١,٧٦٪) وفي لبنان (١,٧٨٪) من جهة وبين المترملات في القضاء (٢١,٥١٪) وفي لبنان (١٨,٨٤٪) من جهة أخرى. حيث إن هناك حالة ترميل لكل ٣٧,٥ ذكر متزوج في الهرمل ومقابل حالة لكل ٢٥,٧ ذكر متزوج ذكر في لبنان بينما هناك حالة ترميل لكل (٤,٦٪) من الإناث المتزوجات في الهرمل ومقابل (٥,٣٪) من الإناث المتزوجات على المستوى الوطني.

تعتبر الحرب العامل الأساسي في تفسير هذا الفارق في النسب بين المترملين من الجنسين حيث يمتد الذكور، وخصوصاً الشباب منهم، وقود كل حرب^(١). وهناك عوامل أخرى هي الوفيات الطبيعية لكبار السن، والتي تبلغ عند الذكور نسبة أعلى منها عند الإناث. ويكشف لنا كل ذلك الأوضاع المعيشية الصعبة ١/٥ من الأسر التي فقدت معيلاً أساسياً، وما يستلزمه ذلك من تدخلات اجتماعية مكثفة، سواء من قبل الدولة أم من قبل المنظمات غير الحكومية.

١- يتوضع تأثير الحرب من خلال الربط بين حالات الترميل والوفيات العمرية عند الإناث، حيث يبرز تأثير الحرب بشكل واضح في فئات الأعمار إن كانت أعمارهم ٥٠ سنة عند إجراء المسح أي بمر ١٩ سنة عند بداية الحرب عام ١٩٧٥.

د - الخصوبة ووفيات الأطفال:

أ - الخصوبة السكانية الكلية:

بسبب عدم توافر بيانات عن الخصوبة على مستوى الأقضية، سأكتفي بالمعدلات على مستوى المحافظات، لإبراز التفاوتات بينها، وللاستدلال من هذه المعدلات، وفي ضوء العوامل المؤثرة بالخصوبة، عن واقعها في القضاء.

الجدول رقم (٧): معدلات الخصوبة الكلية (١٥-٤٩) بحسب المحافظة والفترة الخمسية السابقة على المسح (١٩٩٦)

المحافظة	الفترة الزمنية قبل المسح (سنوات)	٤٠-٤٩	١٥-٢٤	١٥-١٤
بيروت	١,٩	٢,٠	٢,٢	
جبل لبنان	٢,١	٢,٥	٣,١	
الشمال	٣,٥	٤,٥	٥,٤	
البقاع	٢,٧	٣,١	٤,٩	
الجنوب	٢,٩	٤,٠	٤,٥	
النيطية	٢,٦	٣,٨	٤	
المعدل العام	٢,٦	٣,٣	٤,٤	

يتبين من هذا الجدول أن البقاع كان في الترتيب الثاني بعد الشمال لجهة معدلات الخصوبة الكلية المرتفعة في الفترة الزمنية من ١٠-١٤ سنة (١٩٨٢/١٩٨٦) (٥,٤ في الشمال ٤,٩ في البقاع). والخصوبة الدنيا سجلت في بيروت (٢,٢). ثم نلاحظ تراجعاً لهذه الخصوبة في الفترة من ٥-٩ أعوام أي ما بين ١٩٨٧-١٩٩١ بالمقارنة مع الأعوام السابقة. وقد كان هذا التراجع شاملاً لكل المحافظات، إلا أن التفاوت كان في درجة التراجع. حيث سجل البقاع أكبر درجة تراجع (١,٨)؛ وقد استمر الشمال في الحفاظ على أعلى معدل خصوبة (٤,٥) وحلّ الجنوب ثانياً حسب الترتيب بمعدل (٤,٠) ثم النبطية (٣,٨) فالبقاع (٣,١) فجبل لبنان (٢,٥) واستمرت بيروت في الترتيب الأخير مع

أدنى خصوصية في لبنان (٢,٠).

وفي الأعوام بين ٩٢-٩٦ استمر الشمال محافظاً على أعلى معدل خصوصية في لبنان بمعدل (٢,٥) ثم الجنوب (٢,٩) فالبقاع (٢,٧) والنبطية (٢,٦) ثم جبل لبنان (٢,١) فبيروت (١,٩).

وهكذا نستخلص حصول تراجع في الخصوصية الكلية على مستوى لبنان وعلى مستوى كل محافظة على حدة؛ إلا أن هذه المعدلات على مستوى المحافظة تخفي تفاوتات ضمن أفضية كل محافظة. وفي غياب الإحصاءات، ومع معرفتنا لأسباب تدني الخصوصية، ومنها العوامل الاجتماعية والاقتصادية كالمستوى التعليمي للألم والأب، والوضع الاقتصادي للأسرة ومكان السكن في المدينة أو الريف؛ إلا أن هذه العوامل تختلف في تأثيرها ضمن محافظة البقاع بحسب الأفضية حيث إن الوضع في الهرمل تعليمياً واقتصادياً وسكانياً وغيرها من العوامل هو من الأوضاع الأكثر تدنياً في لبنان ومن بعض أفضية البقاع لذا نستخلص أن الخصوصية الكلية في الهرمل هي أعلى من المعدل العام للبنان من جهة والبقاع من جهة ثانية.

ب - وفيات الأطفال:

تشكل وفيات الأطفال أحد المؤشرات على الحالة الصحية والتي تشكل بدورها أحد مكونات دليل التنمية البشرية المستدامة، وفي غياب الإحصاءات الحديثة^(١) عن وفيات الأطفال في القضاء يبقى أنه يمكننا الاستدلال عليها، في ضوء المعدل العام للمحافظة، من خلال العوامل التي تؤثر فيها.

١- المدلات المتوافرة عن وفيات الأطفال في القضاء قدرت عام ١٩٧٠ بمعدل ٥٦ / ٠٠ للمقيمين والثاني توتر نتيجة عمل ميداني لكاتب هذه السطور عام ١٩٨٠ وبلغ معدلها ٣٢,٦ / ٠٠ خلال ٣ سنوات من ١٩٧٨ حتى (انظر الموسوي، علي: منطقة بعلبك - الهرمل وزراعة الحشيشة، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم والتقنيات، ليل - فرنسا، ١٩٨٥، ص ٤٨، بالفرنسية). غير منشورة.

الجدول رقم (٨)؛ معدل وفيات الأطفال حسب المحافظات (بالألف / ١٠٠)

المحافظة	معدل وفيات الرضع (دون السنة)	معدل وفيات الأطفال (دون الخمس سنوات)
بيروت	١٩,٦	١٩,٦
جبل لبنان	٢٧,٦	٣٠,٦
الجنوب	٢٧,٢	٣٢,٣
البقاع	٣٩,٨	٣٩,٨
الشمال	٤٨,١	٥٣,٧
المعدل الوطني	٢٧,٩	٣٢,٢

يُظهر لنا هذا الجدول التفاوت الواضح، في معدل وفيات الأطفال، بين المحافظات. حيث يأتي البقاع مع نسبة (٣٩,٨٠ / ١٠٠) لكل من وفيات الرضع ووفيات الأطفال في الترتيب الثاني بعد الشمال الذي تشكل الوفيات الأولى (٤٨,١ / ١٠٠)، أي ضعف معدل وفيات الرضع في بيروت، والثانية (٥٣,٨ / ١٠٠) أي ما يقارب ٢ أضعاف معدل وفيات الأطفال في بيروت. إلا أن هذه المعدلات على المستوى الوطني، وخصوصاً على مستوى المحافظات، تتطوي على تفاوتات بين الأفضية في كل محافظة وهو ما ينطبق تحديداً على البقاع.

وفي ضوء العوامل المؤثرة في وفيات الأطفال ومنها المستوى التعليمي والاقتصادي وغيرها من الأسباب، وفي ضوء معرفتنا بوجود تفاوت تاريخي كبير^(١) بين قضاء زحلة وبقية الأفضية في البقاع، ومنها قضاء الهرمل بصورة خاصة، يمكن أن نستدل أن معدل وفيات الرضع والأطفال في الهرمل هو أعلى من المعدل العام في البقاع (٣٩,٨ / ١٠٠) بسبب توافر كل العوامل المؤثرة في ارتفاعه في القضاء: كتندي المستوى التعليمي عموماً وخصوصاً للإناث (انظر الفصل الثامن) وارتفاع نسبة الأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود (انظر

١ لقد أشارت بعثة أرفد إلى هذا التفاوت في تقريرها بالقول: 'يمتد البقاع إحدى المناطق اللبنانية التي تشهد على التفاوتات الأشد في مستويات معيشته، من تلك المشابهة لقرى سهل عكار إلى تلك المشابهة للبلدان الأكثر تطوراً في جبل لبنان' (انظر: بعثة أرفد حاجات وإمكانات التنمية في لبنان صادر عن وزارة التصميم، الجزء الملحق، ٥١٥).

الفصل السادس) بالإضافة إلى ضعف، لا بل شبه غياب للمؤسسات الصحية الحكومية والخاصة (انظر الفصل العاشر) وسوء التغذية وغير ذلك من الأسباب^(١).

مع الإشارة أخيراً وعلى الرغم من استمرار هذا التفاوت بين المعدل في القضاء والمعدل في المحافظة، إلا أن القضاء شهد تطوراً بين معدل وفيات الأطفال عام ١٩٧٠ والمعدل الحالي، والحد من هذا التفاوت، بين القضاء وبين محافظة البقاع وباقي المحافظات ذات المعدلات المنخفضة، يستلزم تدخلاً، ينصب على العوامل المؤثرة، لتكون له مفاعيله الإيجابية.

١ - يتبين من إحصاءات مسح الأم والطفل أن ٧٥٪ من الأمهات في البقاع استعن بطبيب لتأدية حملهن وهي أدنى نسبة بين المحافظات اللبنانية، حيث لم تقل هذه النسبة في أي منها عن ٩٤,٥٪؛ بينما ٢١,٢٪ منهن تأبتهن مع ممرضة أو قابلة قانونية و ٢٠,٨٪ عبر الداية. وهناك (٨٠,١٪) من الأمهات يولدن أطفالهن في مؤسسة صحية خاصة بينما لا تزال (٧٪) يقمن بذلك في المنزل و (١١,٦٪) في مؤسسة صحية حكومية. والتسببتان الأخيرتان تؤشران على الأوضاع المعيشية الصعبة جداً لهذا السرد. راجع المسح اللبناني لصحة الأم والطفل، التقرير الرئيسي الصادر عن وزارة الصحة العامة بالتعاون مع جامعة الدول العربية، المشروع العربي للتهوض بالطفولة، ١٩٩٨.

الفضل الثالث

السكن وخصائصه

١-٣ أنواع السكن:

الجدول رقم (١): توزيع الأسر بحسب نوع المسكن وشكل إشغال المسكن في قضاء الهرمل عام ١٩٩٦^(١)

نوع المسكن	شقة في مبنى		مسكن مستقل		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المسكن بأكمله ملك الأسرة	٢٤٦٨	٦١,٢٧	٢٣٢٦	٨٥,٧٧	٤٨٠٠٤	٧١,١٥
حصة من المسكن ملك الأسرة	١١٩٣	٢٩,٦٢	٢٦٥	٩,٧٤	١٤٥٩	٣١,٦٠
المسكن بالإيجار	٢٥٥	٦,٣٣	٥١	١,٨٧	٣٠٦	٤,٥٣
غير ذلك	١١٢	٢,٧٨	٧١	٢,٦٢	١٨٤	٥٢,٧٢
المجموع	٤٠٢٩	١٠٠,٠٠	٢٧٢٣	١٠٠,٠٠	٦٧٥٢	١٠٠,٠٠

إن القراءة العمودية للجدول رقم ١ تبين لنا أن نسبة (٤٠,٣٪) من الأسر في قضاء الهرمل تقيم في مساكن مستقلة وأن نسبة (٥٩,٧٪) منها تقيم في شقة في مبنى. وهذا المنحى يتعارض مع المنحى العام على المستوى الوطني حيث إن نسبة (١٩,٣٪) فقط من الأسر تسكن في مسكن مستقل مقابل (٨٠,٣٪) تسكن في شقة في مبنى. ويرتبط هذا التفاوت بشكل أساسي بنمط المعيشة في كل من المدينة والريف حيث تكثر المساكن المستقلة في الأرياف وتقل في المدن.

٢-٣ أشكال الحيازة:

أما القراءة الأفقية للجدول فتبين لنا أن معظم سكان الهرمل يملكون المساكن التي يقيمون فيها (٧١,١٥٪) (وهي نسبة مرتفعة في الأرياف بالمقارنة مع

١- مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن ١٩٩٦، مرجع سابق.

المناطق المدنية)، بينما تبلغ نسبة المالكين لمساكنهم على المستوى الوطني (٦٣,٧٦٪). وهذا الانخفاض في نسبة المالكين لمساكنهم على المستوى الوطني تعود إلى كثافة السكان في المدن أساساً. وترتفع نسبة المالكين في قضاء الهرمل إذا أضفنا إليهم الذين يملكون حصة في المسكن (٢١,٦٠٪) لتصبح نسبة المالكين كلياً أو جزئياً لمساكنهم (٩٢,٧٥٪). وتشكل الأسر المستأجرة لمساكنها نسبة (٤,٥٣٪) فقط في الهرمل مقابل (٢٢,٢٢٪) في لبنان. وهذا الفارق الكبير بين التبعيتين يعود أيضاً إلى نمط المعيشة سواء المدني أو الريفي. وبالنسبة إلى وجود مسكن ثانوي فليس هناك من إحصاءات دقيقة تكشف عن ذلك في الهرمل. أما الإحصاءات عن البقاع (١٠,٦٪ من الأسر البقاعية تملك مسكناً ثانوياً) فهي لا تكشف عن التمايزات داخل الأقضية في البقاع حيث أعتقد أن هذه النسبة في قضاء الهرمل هي أقل من غيرها في الأقضية الأخرى في البقاع وذلك بسبب الفقر والحرمان الذي يعانيه سكان القضاء بشكل عام. أما إشغال المساكن فهو، كما يظهر الجدول، بنسبة (١٠٠٪) حيث لا توجد مساكن شاغرة (هئة غير معني ومسكن غير ذلك).

٣-٣ المساحة العامة:

إن النسبة العالية في الهرمل للمساكن التي تملكها الأسر كلياً (٧١,١٥٪) أو جزئياً (٦٠, ٢١٪) (أي ٩٢,٧٥٪)، ليست بالضرورة مؤشراً على الرفاه الاجتماعي. وهذا ما يكشف لنا عنه الربط بين متغيري عدد الأسر وعدد الغرف التي تشغلها (راجع الجدول رقم ٢). فهناك (١٠٪) من الأسر تشغل غرفة واحدة فقط مقابل (٤,٩٪) على مستوى لبنان. وتتوزع هذه النسبة بين (٢٩,٨٥٪) درجة إشغال طبيعي و(٧٠,١٥٪) يراوحون بين درجة إشغال كثيف مقبول مؤقتاً (٢٢,٨٨٪) ودرجة إشغال كثيف جداً (٤٦,٢٢٪) حسب تصنيف دراسة الأوضاع المعيشية للأسر. وتؤكد درجة الإشغال الكثيف جداً في القضاء عند مقارنتها مع مثيلتها، من الفئة نفسها، على المستوى الوطني والتي تبلغ (٢٩,٨٥٪).

وهناك (٢٧,٩٪) من الأسر تسكن في غرفتين من بينهم (٤٠٪) يراوحون بين درجتي إشغال قليل وإشغال طبيعي (١٧,٣٠٪ للأول و٢٢,٧٠٪ للثاني) بينما هناك (٦٠٪) منهم يراوحون بين درجة إشغال كثيف مقبول مؤقتاً (٢٧٪) ودرجة إشغال كثيف جداً وتبلغ نسبتها (٣٢,٩٨٪) مقابل (١٧,٦٩٪) لهذه الفئة الأخيرة على المستوى الوطني.

وهناك (٢٦,٩٪) من الأسر يسكنون في ثلاث غرف من بينهم (٦٠,٦٧٪) يتوزعون بين درجة إشغال طبيعي (٢٦,٤٠٪) ودرجة إشغال قليل معتدل (٢١,٩١٪) ودرجة إشغال قليل جداً (١٢,٣٦٪) والباقيون يتوزعون بين (١٩,٦٦٪) درجة إشغال كثيف مقبول مؤقتاً وأيضاً (١٩,٦٦٪) درجة إشغال كثيف جداً مقابل (٦,٧٢٪) للفئة الأخيرة على المستوى الوطني.

أما الأسر التي تسكن في أربع غرف فتشكل (١٩,٦٪) من مجموع الأسر وهي تتوزع بين درجة إشغال طبيعي (٢٤,٦٢٪) ودرجة إشغال قليل معتدل (٢١,٥٤٪) ودرجة إشغال قليل جداً (٣٦,٩٢٪) من جهة وبين درجة إشغال كثيف مقبول مؤقتاً بنسبة (١٦,٩٢٪) مقابل (٦,٩٨٪) للفئة نفسها على المستوى الوطني.

أما الذين يسكنون في خمس غرف فيشكلون نسبة (٩,٨٪) من الأسر في

الهرمل، ويمكن تصنيفهم بين درجة إشغال طبيعي (١٦، ٢٦٪) ودرجة إشغال قليل معتدل (١٦، ٤٦٪) ودرجة إشغال قليل جداً (٧٠، ٢٧٪). وأخيراً فإن نسبة (٥٨، ٥٪) من الأسر تسكن في ست غرف وأكثر وهي تراوح بين درجة الإشغال القليل المعتدل (٧٢، ٢٩٪) وبين درجة الإشغال القليل جداً (٢٧، ٦٩٪). فالتفاوت المناطقي المعبّر يظهر من أن نسبة (٣٩٪) من الأسر في قضاء الهرمل مقابل (١، ٢١٪) الأسر في لبنان ممن يسكنون في غرفة واحدة هي أسر مكونة من ٦ أفراد وأكثر. أما التفاوت الطبقي فيظهر من أن (٢٤٪) من الأسر التي تسكن في ٦ غرف فأكثر هي مكونة من فرد إلى ٣ أفراد ومن بينها (٧، ٢٪) تتشكل أسرتهن من فرد واحد ويسكنون في ٦ غرف وأكثر.

٣-٤ التجهيزات السكنية:

إضافة إلى المساحة وكثافة الإشغال في المسكن فإن التجهيزات الخاصة بالمسكن تشكل مؤشراً مهماً على الرفاه الاجتماعي؛ ويتبين من دراسة الأوضاع المعيشية في لبنان أن (٩٠، ٥٪) من الأسر في البقاع تملك براداً و (٨٥، ٩٪) منها تملك غسالة و (٣، ٧٤٪) تملك تلفزيوناً و (١، ٢٨٪) جهاز فيديو و (٢، ٢٪) كمبيوتراً و (٤، ٢١٪) هاتفاً عادياً و (٣، ١٣٪) هاتفاً خلوياً. وإذا ما استندنا إلى التفاوت الفاضح في مستويات المعيشة الذي كشفت عنه بعثة أرفد في الستينات وتؤكد الإحصاءات الحديثة، إضافة إلى الملاحظة الميدانية للباحث، فإن هذه النسب لا تنطبق على واقع التجهيزات السكنية في منطقة الهرمل خصوصاً منها تلك التجهيزات ذات النسبة المنخفضة في البقاع. وبالطبع، فإن الرغبة بامتلاك التجهيزات المحرومة منها الأسر تختلف بين هذه التجهيزات بحسب أهميتها وضرورتها. فالكمبيوتر والخلوي ليسا من أولويات الأسر في الهرمل والتجهيزات الأساسية التي تتمنى الأسر اقتناءها هي البراد والغسالة والتلفزيون ثم الهاتف العادي فالفيديو^(١).

١- استندت في هذا التقدير على الإحصاءات الواردة في: الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان ١٩٩٦، مرجع سابق.

٣-٥ الخدمات المتعلقة بالسكن:

الجدول رقم (٣)، توزع الأسر في قضاء الهرمل بحسب نوع شبكة المياه في المسكن
نوع المسكن

نوع المسكن	شبكة المياه		شبكة مياه		مساكن مستقل		الاجمعي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الشبكة العامة للمياه	٢٣٥٦	٥٨,٤٨	١١٢٢	٤١,٥٧	٣٤٨٨	٥١,٦٦		
الشبكة العامة وبئر ارتوازي معاً	٨٢	٢,٠٣	٦١	٢,٢٥	١٤٣	٢,١١		
شبكة خاصة أو بئر ارتوازي	٩٨٩	٢٤,٥٦	٨٢٦	٣٠,٣٤	١٨١٦	٢٦,٨٩		
المسكن غير موصول بشبكة مياه	٦٠٢	١٤,٩٤	٧٠٤	٢٥,٨٤	١٣٠٦	١٩,٣٤		
الاجمعي	٤٠٢٩	١٠٠	٢٧٢٢	١٠٠	٦٧٥٢	١٠٠		

يكشف لنا هذا الجدول عن تفاوت في الإشباع في تجهيز المسكن بشبكة المياه حيث إن نسبة (١٩,٢٤٪) من الأسر تقيم في مساكن غير موصولة بشبكة مياه. وهذه الأسر لا تزال تعتمد بشكل أساسي على مياه الجمع في آبار (مياه الشتاء أو شراء من صهاريج) وهي نسبة تفوق بكثير المعدل العام الوطني البالغ (٤,٧٢٪). وينعكس ذلك كله على المستويات المعيشية للسكان (صحيحاً واجتماعياً...).

وهناك (٢٦,٨٩٪) يعتمدون على شبكة خاصة أو بئر ارتوازي وهي أيضاً نسبة تفوق بكثير مثيلتها على المستوى الوطني والتي تبلغ (٩,٨١٪). إن هاتين النسبتين ومجموعهما (٤٦,٢٣٪) تكشفان عن غياب الدولة على مستوى الخدمات الحياتية على الأقل على مستوى هؤلاء السكان.

يوجد (٥٣,٧٧٪) من المساكن التي تتوفر لها شبكة عامة للمياه أو شبكة عامة وبئر ارتوازي معاً. وتقتصر هذه النسبة بشكل أساسي على مدينة الهرمل وجوارها مما يخلق نوعاً من التفاوت، (التفاوت أصلاً بالمقارنة مع المستوى الوطني (٨٥,٥٪) هي من هذه الفئة) حتى ضمن المنطقة الواحدة أي بين مدينة الهرمل والقرى الجردية.

وعدم الربط الآلي بين ملكية المسكن واعتبارها مؤشراً كافياً للدلالة على الأحوال المعيشية المرتفعة يظهر من خلال هذا الجدول رقم ٣ حيث إن

(٨٤,٢٥٪) من المساكن المستقلة، والتي تبين أن أغليبتها تملكه الأسر كلياً أو جزئياً، غير موصول بشبكة مياه.

الجدول رقم (٤): توزيع الأسر في قضاء الهرمل بحسب وسيلة الصرف الصحي للمسكن ونوع المسكن^(١)

نوع المسكن	شقة في مبنى		مسكن مستقل		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
وسيلة الصرف الصحي						
شبكة مجاري عامة	٤٢٨	١٠,٦٣	٢٠٤	٧,٤٩	٦٣٢	٩,٣٧
جورة صحية	٢٩٧٨	٧٣,٩٢	١٩٢٨	٧٠,٧٩	٤٩٠٦	٧٢,٦٦
مجاري مكشوفة	٢٥٥	٦,٣٣	١٦٣	٥,٩٩	٤١٨	٦,١٩
لا يوجد صرف صحي للمسكن	٣٦٧	٩,١١	٤٢٨	١٥,٧٣	٧٩٦	١١,٧٨
المجموع	٤٠٢٩	١٠٠	٢٧٣٢	١٠٠	٦٧٥٢	١٠٠

إن أحد المؤشرات الكاشفة عن مدى تفاوت التنمية الاجتماعية بين المناطق هو وسيلة الصرف الصحي التي يتمتعها المسكن. وهذا التفاوت يظهر جلياً من مقارنة النسب في قضاء الهرمل مع النسب على المستوى الوطني، حيث يتبين لنا أن (١١,٧٨٪) من المساكن في قضاء الهرمل لا يوجد فيها صرف صحي، وهي تعبر عن درجة إشباع منخفضة، بينما تبلغ نسبتها على المستوى الوطني (٨٢,٠٪). والوسيلة الأساسية المعتمدة في الصرف الصحي في القضاء هي الجورة الصحية (٧٢,٦٦٪) مقابل (٢٧,٢٣٪) في لبنان. ولا يستفيد من شبكة المجاري العامة سوى (٩,٣٧٪) من المساكن، وهي نسبة متدنية مقارنة مع مثيلتها في لبنان (٦٠,٢٣٪). ويؤشر ذلك على ضعف الخدمات الاجتماعية الحكومية في قضاء الهرمل وعلى تفاوت كبير مع المعدل العام الوطني. كذلك فإن نسبة المجاري المكشوفة (٦,١٩٪) في الهرمل مقابل ١,١٥٪ في لبنان) تكشف عن الواقع المتردي للمساكن في القضاء وللبيئة المحيطة بها. أما نسبة الأسر التي تملك التجهيزات الخاصة بالبنائية فهي متوفرة على مستوى محافظة البقاع ويلخصها الجدول الآتي:

١- الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان: إدارة الإحصاء المركزي، مرجع سابق، ص ١٧٢، جدول ٢-٢٠.

الجدول رقم (٥)، نسبة الأسر التي تملك التجهيزات الخاصة بالبنية في البقاع
ولبنان (%)

البقاع	المجموع لبنان	التجهيزات
١.٤	٢١.٧	مصعد
٧٠.٨	٧٩.٩	مياه من الشبكة العامة
٢٠.٤	١٩.٨	بئر ارتوازي
٢.٧	٩.٦	تنفثة مركزية
٣٧.٧	٣٢.٦	مولد كهرباء
٤١.١	٥٧.٥	وسيلة صرف مياه عامة
٥٦.٨	٤٢.٨	جورة صحية
٩٢.٢	٩٥.١	بيت خلاء داخل المسكن
٢١٦٥	١٦٨٦٤	مجموع العينة (الأسر)

يتبين من هذا الجدول أن نسب التجهيزات الخاصة بالبنية في البقاع متدنية جداً. فتسبة المساكن المجهزة بمصعد لا تمثل سوى (١,٤%) في مساكن البقاع وهو أمر يمكن تبريره باعتبار أن البقاع منطقة ريفية والسكن فيها يمتد أفقياً بشكل عام ولا يحتاج إلى مصاعد. كذلك فإن مؤشر التنفثة المركزية غير معبر، كون الوسائل التقليدية للتنفثة في منطقة باردة كالبقاع هي المدفأة أو الصوبياً وخصوصاً منها تلك التي تعمل على المازوت، إضافة إلى التوفير الذي يؤمنه استعمال الصوبياً في غرفة أو اثنتين بدل تشغيل التنفثة المركزية.

إلا أن بعض النسب الأخرى معيرة في دلالاتها، حيث إن مصدر مياه الشرب في البقاع هو بنسبة (٧٠,٨%) من الشبكة العامة مقابل (٧٩,٩%) في لبنان ووسيلة صرف المياه هي وسيلة عامة بنسبة (٤١,١%) في البقاع مقابل (٥٨,٥%) في لبنان. مما يدلنا في الحالتين على تدني الخدمات الحكومية على مستوى هذين التجهيزين في قضاء الهرمل بالمقارنة مع المعدل العام اللبناني. كما أن النسب المرتفعة لبعض التجهيزات في القضاء عن مثيلاتها في لبنان، كالبئر الارتوازي البالغ معدله (٢٠,٤%) في البقاع مقابل (١٩,٨%) في لبنان ومولد الكهرباء (٣٧,٧%) في البقاع مقابل (٣٣,٦%) في لبنان والجورة

الصحية (٥٦,٨%) في البقاع مقابل (٤٢,٨%) في لبنان ليست مؤشرات دالة على مستوى معيشي أفضل بقدر ما هي دلالة على إهمال إضافي في هذه الميادين من قبل السلطات الحكومية، حيث يضطر المواطنون، وبسبب انقطاع الكهرباء من جهة وانقطاع المياه أو عدم وجود شبكة مياه أصلاً كذلك بسبب عدم وجود شبكة صرف صحي على تدبر أمورهم بوسائلهم الذاتية. وهذا الواقع العام في محافظة البقاع يزداد سوءاً خصوصاً في قضاء الهرمل حيث تعتبر أفضية الهرمل وعكار والمنية وعلبك وطرابلس وبنيت جبيل ذات المراتب الأدنى في دليل المسكن، إذ إن نسبة الأسر ذات درجة الإشباع المتدنية فيها هي الأعلى...^(١).

٦-٣ مشاكل السكن:

بالارتكاز على الطريقة التي اعتمدت في خارطة أحوال المعيشة في لبنان قمت باحتساب علامات مؤشر الغرف في قضاء الهرمل على الشكل الآتي:

الجدول رقم (٦) : علامات مؤشر الغرف في قضاء الهرمل في لبنان

نسبة الأسر (٦)	نسبة الأسر (٦)	العلامة	حصة الفرد (شرفة)
٥,٢٩	١,٧	٢	٣ فأكثر
٧,٧٩	٤,٥	١,٨	٢,٩٩-٢
٣٢,٦	٢٠,٨	١,٦	١,٩٩-١
٨,٢٢	٢,٥	١,٤	٠,٩٩-٠,٧٦
١٩,٦	١,٦	١,٢	٠,٥٧-٠,٥١
٧,٦٧	١٥,٧	١	٠,٥
١٧,٥	٣٧,٨	حصة الفرد ٠,٥	أقل من ٠,٥

يكشف لنا هذا الجدول عن حرمان أساسي في مجال إشباع الحاجات الأساسية في ما يخص المسكن حيث (٣٧,٨%) من الأسر هي تحت مستوى

١- وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خارطة أحوال المعيشة في لبنان ١٩٩٨، ص ١٢٣-١٢٤.

عتبة الإشباع. وإذا ما أضفنا إلى هذه الفئة نسبة الأسر الموجودة على حدود العتبة (٣٥,٢٪) لارتفعت نسبة هذه الأسر، التي تعاني من إشغال كثيف أو كثيف جداً، إلى (٧٣٪) مقابل (٥٤٪) على المستوى الوطني. وهو مؤشر مهم ذو دلالة على التفاوت المناطقي في التنمية الاجتماعية.

ولا تشكل نسبة الأسر المرفهة في القضاء سوى (٦,٢٪) حيث تتوزع بين (١,٧٪) درجة إشباع عالية جداً و٤,٥٪ درجة إشباع عالية) مقابل (١٣٪) في لبنان تتوزع بين (٥,٢٩٪) درجة إشباع عالية جداً و٧,٧٩٪ درجة إشباع عالية).

تجدر الإشارة إلى أن العديد من المساكن القديمة في الجرد تحديداً هي مساكن غير صحية، بسبب طريقة بنائها مما يحرمها من أشعة الشمس والتهوية ويزيد الرطوبة فيها، وهذا ما يؤدي إلى انتشار مرض السل عند بعض سكان هذه المساكن.

٧-٣ التعاونيات الإسكانية :

استناداً إلى دليل الجمعيات التعاونية ومصاديق التعاضد في لبنان للعام ١٩٩٨ يتبين أنه لا يوجد في قضاء الهرمل أي تعاونية إسكانية، وهذا ما تأكد لنا أيضاً في العام ٢٠٠٠ من قبل المحققين الميدانيين. بينما تتركز هذه التعاونيات الإسكانية، بشكل أساسي، في قضاء زحلة^(١).

٨-٣ الهرمل في نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات^(٢) :

أ) إحصاء المباني والمؤسسات :

عام ١٩٩٦، نفذت إدارة الإحصاء المركزي تعداداً شاملاً للمباني والمؤسسات في لبنان، نشرت نتائجه تباعاً في العامين اللاحقين. ويتيح هذا الإحصاء

١- تتوزع التعاونيات الإسكانية في البقاع على الشكل الآتي: هرمل (صفر) راشيا (صفر) البقاع الغربي (تعاونية واحدة) بعلبك (تعاونية واحدة) زحلة (تسع عشرة تعاونية) (راجع مريم حمزة: التعاونيات الزراعية في بعلبك بين المبادئ والممارسة، رسالة جدارة في الخدمة الاجتماعية والتنمية الحلية إشراف د. علي الموسوي، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الرابع، ١٩٩٩).

٢- مديرية الإحصاء المركزي، الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات، ١٩٩٦.

الشامل تحديد عدد الأبنية والمؤسسات، وخصائصها، ونوع النشاط الاقتصادي، والمساحات، والوضع القانوني... الخ، وفق معايير موحدة في كل الأفضية اللبنانية، مما يتيح إجراء المقارنات في ما بينها، وبين النسب المقابلة على صعيد المحافظة، وعلى الصعيد الوطني. وهذه البيانات متوفرة على مستوى القضاء، وعلى مستوى تقسيمات فرعية خاصة بالقضاء، يشار إليها في حينه.

ب) الهرمل، النتائج العامة والمناطق الفرعية:

قسّم الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات قضاء الهرمل إلى منطقة واحدة هي الهرمل (انظر الخريطة المرفقة). واستناداً إلى نتائج الإحصاء المشار إليه، تبين أن عدد المباني في الهرمل يبلغ ٧٤٠٢ مباني وهي تحتوي على ١٤٢١ مؤسسة. ويبلغ إجمالي عدد الوحدات فيها ٦٢٢٧٠ وحدة مبني لشتى الاستعمالات.

وبذلك تضم الهرمل ٧,٥٪ من إجمالي المباني في البقاع، و١,٤٪ من مباني لبنان. مقابل ٥,٣٪ من المؤسسات البقاعية، و٠,٧٪ من مؤسسات لبنان؛ ٥,٢٪ من إجمالي الوحدات في البقاع، و٠,٦٪ من إجمالي الوحدات في لبنان. وتوزع هذه النسب على المناطق الفرعية في الهرمل حسب الجدول الآتي:

المباني والمؤسسات في الهرمل حسب المناطق الفرعية، ومقارنة مع البقاع ولبنان

	البياني		المؤسسات		الوحدات	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
الهرمل	١٠٠	٧٤٠٢	١٠٠	١٤٢١	١٠٠	٦٢٢٧٠
كل الهرمل	١٠٠	٧٤٠٢	١٠٠	١٤٢١	١٠٠	٦٢٢٧٠
محافظة البقاع	٤٥,٦	٩٧٧٢٧	٤٢,٣	٣٦٨٠٦	٣٩,٧	١٧٨٨٧٩
لبنان	٨,٦	٥١٨٨٥٨	٥,٧	١٩٨٤٣٦	٤,٨	٤٥٦٣٧٩

وقد صنف الإحصاء وحدات المباني حسب وجهة الاستعمال إلى وحدات تستخدم للسكن، أو للسكن والعمل، أو للعمل، أو وحدات غير مصنفة. وقد تبين

أن نحو ٦,٧٤٪ من الوحدات تستخدم للسكن، في حين تستخدم ٣,٢٥٪ منها للعمل. ويلاحظ أن نسبة الوحدات المخصصة للسكن والعمل معاً متدنية، ولا تتجاوز ٠,١٪. ولا تختلف هذه النسب كثيراً عن النسب المقابلة على مستوى محافظة البقاع.

وحدات المباني في الهرمل ومحافظة البقاع حسب وجهة الاستعمال

المسكن	سكن وجعل	غير السكن	غير مخصص	مجموع
٦٩٧٣	١	٢٣٦٥	٣	٩٣٤٢
٧٤,٦	٠,٠١	٢٥,٣	٠,٠٣	١٠٠
١٢١١٩٨	١٠٧	٥٧٢٣٩	٢٣٥	١٧٨٨٧٩
٥٦٧,٧	٠,٠٥	٣١,٩	٠,١٨	١٠٠
١٣١٨٤٧٢	٣٥٥٢	٤٧٢٤٨٧	٤٦٨٨	١٧٩٩١٩٩
٧٣,٢	٠,١٩	٢٦,٢	٠,٢٦	١٠٠

ج) وحدات السكن، وجهة الاستعمال وتوفر الخدمات:

بينت نتائج الإحصاء الشامل للمباني والمؤسسات أن ٧٥,١٪ من الوحدات المخصصة للسكن في الهرمل هي مساكن أساسية، ونحو ١٦,٢٪ هي مساكن ثانوية، في حين تبلغ نسبة الشغور ٢,٧٤٪. ويلاحظ بشكل عام أن النسب متقاربة مع مثيلاتها على مستوى محافظة البقاع، ما عدا نسبة المساكن الثانوية، حيث هي في الهرمل أقل مما هي عليه في محافظة البقاع (١٦,٣٪ مقابل ١٤,٥٪).

وحدات السكن في الهرمل ومحافظة البقاع حسب وجهة الاستعمال

الوجهة	عدد	أساسي	ثانوي	شاعر	لا يوجد	مجموع
قضاء بعلبك	عدد	٥٢٣٩	١١٣٧	١٩١	٤٠٧	٦٩٧٤
	%	٧٥,١	١٦,٣	٢,٧٤	٥,٨٤	١٠٠
محافظة البقاع	عدد	٨٩٧٢٢	٧٩١٦	١٧٥٩٦	٦٠٧٠	١٢١٣,٥
	%	٧٣,٩	٦,٥	١٤,٥	٥,١	١٠٠
كل لبنان	عدد	٩٩٥٦٨٤	٦٦٧٩١	٢٢٨٤٠٧	٣١١٤٢	١٢٢٢٠٢٤
	%	٧٥,٣	٥	١٧,٣	٢,٤	١٠٠

أخيراً، وفي ما يتعلق بتوفر الخدمات الأساسية في المباني، تسجل تفاوتات هامة بين الهرمل والبقاع ولبنان في أكثر من مجال. ويعرض الجدول الآتي مقارنة توفر هذه الخدمات على المستويات الثلاثة المشار إليها:

توفر الخدمات في مباني بعلبك

الوجهة	بعلبك		محافظة البقاع		لبنان	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
مصعد	٤	٦١٤٥	٤٤٢	٨٥٦٦٤	٣١٥٠٠	٤٨٧٧٧٤
موقف سيارات	٢٢٤	٥٩٥٨	٢٢٣٤٧	٦٢٨٧٨	١٤٧٦٩٢	٣٧١٦٧٩
بواب أو حارس	٢٨	٦١٤٤	١٧٤٧	٨٤٤٩٢	٢٦٠٢٠	٤٩٣٣٠٢
مولد كهرباء	٢٢٤	٥٩٥٧	٧٩٣٢	٧٨٣٩٢	٤٨٧٧٢	٤٧٠٢٢٣
بئر ارتوازي	٧٧٧	٥٤٠٠	١٠٠٩٧	٧٦١٢١	٥٢٣٥٧	٤٦٦٣٧٣
شبكة مياه	٢٥٢٢	٣٦٥٩	٥٩١٧٦	٢٧٠٥٣	٤١٦١٣٦	١٠٢٨٦٠
شبكة مجاري	٢٦٣	٥٩١٨	٢٥٦٧٥	٦٠٥٩٥	٢١٥٤٩٥	٣٠٣٣٦٥

ويتبين من الجدول السابق أن الاختلافات الأكثر أهمية تتعلق بالدرجة الأولى بتوفر خدمات شبكة المياه. حيث إن نسبة ٥٨,٩% من المباني غير موصولة بشبكة المياه في الهرمل مقابل ٢١,١% في البقاع، ١١,٩% في لبنان يأتي بعدها من حيث الأهمية توفر شبكة المجاري حيث نسب عدم الاتصال هي ٩٥,٣% في الهرمل مقابل ٦٩,٦% في البقاع، و٥٣,٧% في لبنان. من جهة أخرى، فإن النسب المنخفضة جداً لتوفر المصاعد ومواقف السيارات ووجود بواب أو حارس في

بعلبك. إنما هي شاهد على الطبيعة الريفية لهذا القضاء، وعلى خصائصه العمرانية، حيث إن هذه الخدمات هي ذات طابع مدني عموماً.

(د) المؤسسات الإنتاجية في بعلبك:

يبن الإحصاء وجود ٢٣٦٥ وحدة مخصصة لغير السكن في بعلبك، من أصلها ١٤٢١ مؤسسة إنتاج، و ٥١ مبنى تابعاً لإدارة عامة، وتبلغ نسبة الشغور ٦,٧٪ أي ثلاثة أضعاف نسبة الشغور في الوحدات المخصصة للسكن (٢,٧٪).

توزيع وحدات غير السكن في الهرمل حسب النوع

نوع	عدد	نسبة	إنتاج	مؤسسة	غير	لا	مجموع
الهرمل	١٤٢١	٥١	٩٢	٢٣١	١٨٠	٢٨٩	٢٣٦٥
٢	٦٠	٢,١	٢,٩	١٣,٩	٧,٦	١٢,٢	١٠٠
محافظة	٣٦٨٠٦	٦٤٢	١٤٢٤	٢١٠٢	١٦١٢٥	١٠٢٢١	٥٧٣٤٦
البقاع	٤٦,٧٤	١,١٢٥	٢,٤٨	٢,٦٧	٢٨,١٤	١٧,٨١	١٠٠
لبنان	٢٤٥٤٠٠	٢٤٧٩	٢٠٧٤١	٢٤٥٢٠	١٢٥٥١	٥٤٥٨١	٤٦٧,٢٩
	٥١,٥٥	٠,٩٠	٤,٣٦	٥,١٥	٢٦,٣٧	١١,٥٢	١٠٠

أما لجهة عدد العمال والمستخدمين في المؤسسات العاملة في الهرمل، فإن الغلبة الواضحة للمؤسسات الصغيرة الحجم التي تستخدم أقل من خمسة عاملين، والتي تشكل ٩٦,٦٪ من العدد الإجمالي للمؤسسات. وهذه سمة عامة في البقاع، حيث المؤسسات من الحجم نفسه تشكل ٩٣,٢٪ من العدد الإجمالي للمؤسسات في البقاع، في حين أن النسبة المقابلة في لبنان هي ٨٧,٤٪. ولا تضم أي مؤسسة تستخدم أكثر من ٥٠ و ٩٩ مستخدماً من أصل ٣٣ مؤسسة بهذا الحجم في البقاع، و مؤسسة واحدة تستخدم أكثر من مئة عامل من أصل ٣٠ مؤسسة بهذا الحجم في البقاع.

مؤسسات الهرمل ومحافظة البقاع حسب عدد العمال في المؤسسة

مجموع	لا جواب	أكثر من ١٠٠	٩٩-١٠٠	٤٩-٩٠	٢٩-٤٠	٩-٥	أقل من ٥	عدد	
١٤٢١	١٥	١	-	٢	٦	١٩	١٣٧٨	عدد	بعلبك
١٠٠	١٠٠٦	٠,٠٧	-	٠,١٤	٠,٤٢	١,٣	٩٦,٩	%	
٢٦٨٠٦	٤٠٩	٣٠	٣٣	١٦٤	٢٨٩	٨٩٥	٢٤٩٨٦	عدد	البقاع
١٠٠٥	١,٥٣	٠,١١	٠,١٢	٠,٦١	١,٠٨	٣,٣٤	٩٣,٢١	%	
٢٤٥٤٠٠	٨٧٨٣	٥٣٨	٦٦٩	٢٥١٠	٤٨٥٣	١٣٥٦٢	٢١٤٤٨٥	عدد	لبنان
١٠٠	٢,٥٨	٠,٢٢	٠,٢٧	١,٠٢	١,٩٨	٥,٥٢	٧٨,٤	%	

أما لجهة قدم نشاط المؤسسات الاقتصادية في بعلبك، فقد بيّن الإحصاء أن نحو ١٣,٣٪ فقط من المؤسسات العاملة عام ١٩٩٦، تم تأسيسها قبل عام ١٩٦٤. وشهد العقد الممتد بين عام ١٩٦٥ و ١٩٧٤، تأسيس ١٤٪ من العدد الإجمالي للمؤسسات. في حين أن عقدي الحرب الممتدة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٩ شهدا تأسيس ٣١,١٪ من المؤسسات الباقية. أما النصف الأول من التسعينات، فقد شهد تأسيس ٢١,٨٪ من المؤسسات العاملة.

يتشابه هذا التوزيع مع توزيع المؤسسات العاملة في محافظة البقاع ككل، مما لا يوحي بوجود اختلافات زمنية هامة بين المحافظة والقضاء على هذا الصعيد. ولكن ما يجب الانتباه له، هو أن هذا الإحصاء يشمل المؤسسات التي كانت تعمل فعليا أثناء إجراء التعداد عام ١٩٩٦، ولا يشكل المؤسسات التي أفلست أو انتقلت أو أقفلت لأي سبب آخر. وبالتالي، فإن النسب لا تعبر تماما عن العدد الفعلي للمؤسسات التي تأسست في الفترات الزمنية المقابلة.

المؤسسات الإلكترونية في الهرمل والبقاع حسب النشاط الذي تمارسه (عدد و%)

نوع النشاط	عدد المؤسسات	% الهرمل نسبة	% البقاع نسبة
تجارة تفريخ	٩٢٢	١٠,٧٢	٢٧,٢
زراعة وتجهيز	٥٨٢٥	٨,٠٧	١٧,٥
بيع وسيلة المركبات ذات محرك	٢٥٢١	٩,١٥	١٢
تجارة الجملة	٦٠٥	٨,٤٢	١,٩
الطماق والمطاعم	٩٩٢	١٠,٦	٢,٥٩
الصحة والعمل الاجتماعي	٧٦١	١٠,٢٥	٢,٩
الخدمات للأفراد	٦٤٩	١٢,٢	٢,٩٨
صنع للقطاعات الخدمية والتج	٦٨٩	١٠,٠١	٢,٥
صنع للقطاعات الخدمية	٧٨٧	١٢,٠٧	٢,٥
صنع للفروشات	٤١٩	١٠,٢٨	١,٦
للصناعات والصناعات الخدمية	٢٠٨	٩	١,٠٤
صنع للقطاعات غير الخدمية	٤٩٧	١٢,٦٨	٢,٥٢
التعليم	٢٥٠	٦,٤	٠,٥٩
الإنتاجية التجارية الأخرى	٤٧٥	٩,٢٦	٤,٦٤
الإنتاجية التجارية والترفيهية والثقافية والرياضية	٢٦٦	٩,٠٢	٠,٨٩
صيد الأسماك	-	-	-
صنع الخشب والورق	٢٨٢	١٠,٥٩	١,١٥
البناء	٩٩	١٢,١٢	٠,٤٤
البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	١٠٨	٢٠,٢٧	٠,٨٢
لحاء والكهرباء والغاز	٢٩٢	٢٥,٢٤	٢,٧٦
الإدارة العامة والتمويل	١٤	١٤,٢٩	٠,٠٧
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية	٧٤	١٢,١٦	٠,٢٢
صنع الآلات والمعدات	٧٩	٢,٨	٠,١١
الإنتاجية للمساعدة للتقل	١٢٤	١٦,١٢	٠,٧٤
الوساطة المالية	٥٥	٧,٤٧	٠,١٤
الأنشطة للمساعدة للوساطة المالية	٧٠	١,٤٢	٠,٠٢
الإنتاجية التجارية	٥٠	-	-
تأجير الآلات والمعدات	٤٠	١٥	٠,٢٢
الطباعة والنشر	٤١	٢,٤٤	٠,٠٢
الزراعة	٩	-	-
التأمين	٥٢	-	-
خدمات الحساب الإلكتروني	١٢	-	-
القطاعات والخدمات غير الإنتاجية	٤	-	-
غير محدد	٧	٤,٥	٠,٠٢
المجموع	٢٦٨٠٦	١٠	١٠٠

الفصل الرابع

أحوال المعيشة في القضاء

١-٤ الإطار العام:

صدر عن وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٨، دراسة بعنوان خارطة أحوال المعيشة في لبنان. وهي عبارة عن دراسة تحليلية لبيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الذي صدرت نتائجه عام ١٩٩٦.

تضمنت الدراسة محاولة لقياس أحوال معيشة الأسر والأفراد المقيمين في لبنان، استناداً إلى دليل لأحوال المعيشة مركب من أحد عشر مؤشراً، تعبر عن درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميادين المسكن وتوفير المياه والصرف الصحي والتعليم ومؤشرات متصلة بالدخل. واستناداً إلى هذه الدراسة، أمكن التعرف إلى أوضاع الأقضية اللبنانية في ما يختص بالمؤشرات المشار إليها، وبالنسبة إلى دليل أحوال المعيشة، كما أمكن تصنيف هذه الأقضية بالتسلسل حسب نسب الأسر والأفراد المحرومين من إجمالي المقيمين فيها، وتصنيفها حسب حصتها من إجمال الأسر أو الأفراد المحرومين في لبنان. وقد صنفت الدراسة الأسر والأفراد ضمن خمس (وثلث) فئات من أحوال المعيشة، على النحو الآتي: منخفضة جداً، ومنخفضة (مجموعهما يشكل فئة أحوال المعيشة المتدنية في التصنيف الثلاثي، وهم مجموع من يعتبرون تحت عتبة الإشباع المقبولة لحاجاتهم الأساسية)، ومتوسطة، ومرتفعة، ومرتفعة جداً (ومجموع الفئتين الأخيرتين يشكل فئة أحوال المعيشة العالية ضمن التصنيف الثلاثي). إن منهجية هذه الدراسة، والنتائج التفصيلية معروضة في الدراسة التي صدرت عام ١٩٩٨ كما سبقت الإشارة، وهي متوفرة للراغب في الاطلاع عليها. إلا أننا في إطار الدراسة الحالية، سوف تقتصر على عرض أبرز النتائج في ما يختص بالهرمل، وبالمقارنة مع المؤشرات نفسها على صعيد البقاع

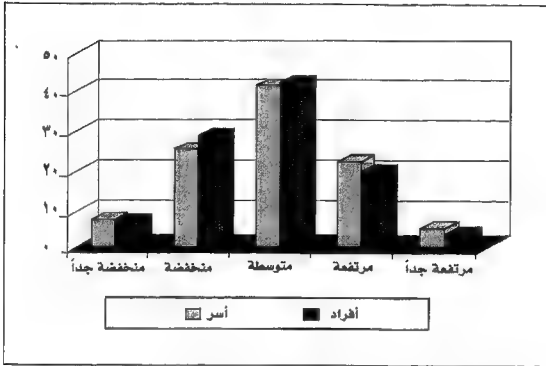
ولبنان، والترتيب العام للهرمل ضمن مجموع الأقضية اللبنانية. قد بينت الدراسة ما يأتي: على صعيد لبنان بأسره، تبين أن ٣٢,١٪ من الأسر المقيمة في لبنان (٣٥,٢٪ من الأفراد) ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، وهؤلاء ينقسمون إلى أسر ذات درجة إشباع منخفضة جداً وتضم ٧,١٪ من الأسر (٦,٨٪ من الأفراد)، ومنخفضة وتضم ٢٥,٠٪ من الأسر (و٢٨,٤٪ من الأفراد). وتمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط النسبة الأكبر مع ٤١,٦٪ من الأسر (و٤٢,٢٪ من الأفراد). أما الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ٢٦,٤٪ من الأسر (و٢٢,٦٪ من الأفراد)، منها ٢١,٩٪ من الأسر (و١٩,٣٪ من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة، و٤,٥٪ من الأسر (و٣,٣٪ من الأفراد) درجة إشباع حاجاتها مرتفعة جداً.

توزيع الأسر (والأفراد) حسب درجة إشباع الحاجات في الميادين الأربعة - لبنان^(١)

المكان	بدرجة جداً منخفضة	بدرجة منخفضة	متوسطة	بدرجة مرتفعة جداً	مجموع
السكن	١٠,١	١٥,٨	٣٦,٥	١٧,٣	١٠٠
المياه والصرف الصحي	١٠	٥,٥٠	٦٥,٩	٨,٣٨	١٠٠
التعليم	١٦,٦	١٦,٢	٣١,٣	١٩,١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالتدخل	١٩,٤	٢٣,٤	٣٢,٤	٨,٥٤	١٠٠
دليل أحوال المعيشة					
أسر	٧,٠٩	٢٥	٤١,٦	٢١,٩	١٠٠
أفراد	٦,٨٢	٢٨,٤	٤٢,٢	١٩,٣	١٠٠

١ - خارطة أحوال المعيشة في لبنان ١٩٩٨، مرجع سابق.

درجات الإشباع حسب دليل أحوال المعيشة - % للأسر والأفراد، لبنان



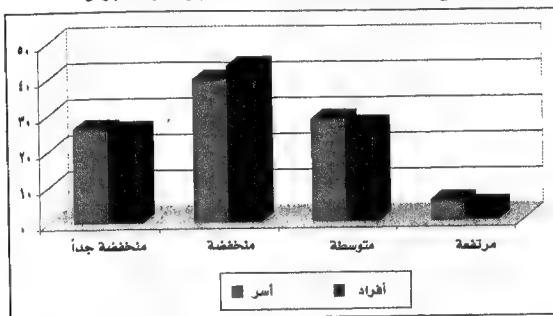
٤-٢ الهرمل في الترتيب العام لدليل أحوال المعيشة:

أما بالنسبة للهرمل، فقد أتت النتائج لتبين أن ٦٥,٨% من الأسر المقيمة في الهرمل (و ٦٩,٠% من الأفراد) ينتمون إلى درجة الإشباع المتدنية، وهؤلاء ينقسمون إلى أسر ذات درجة إشباع منخفضة جداً وتضم ٢٦,١% من الأسر (و ٢٥,٦% من الأفراد)، ومنخفضة وتضم ٣٩,٧% من الأسر (و ٤٣,٤% من الأفراد). وتمثل الأسر ذات الإشباع المتوسط ٢٨,٦% من الأسر (و ٢٦,٨% من الأفراد). أما الأسر ذات درجة الإشباع العالية فتشمل ٥,٦% من الأسر (و ٤,٢% من الأفراد).

توزيع الأسر (والأفراد) حسب درجة إشباع الحاجات في الميادين الأربعة - الهرمل^(١)

البيانات	المرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	المرتفعة جداً	مجموع
السكن	٢٣.١	٢١.٦	٢٩.٣	٢١	٥.٠	١٠٠
المياه والصرف الصحي	٢٢.٢	١٠.٩	٦٥.٦	٠.٩	٠.٥	١٠٠
التعليم	٣٤.٤	٢٨.٩	٢٣.٠	٦.٦	٧.١	١٠٠
مؤشرات متصلة بالدخل	٣٧.٢	٣١	١٩.٢	٨.٢	٤.٥	١٠٠
دليل أحوال المعيشة						
أسر	٢٦.١	٣٩.٧	٢٨.٦	٥.٦	-	١٠٠
أفراد	٢٥.٦	٤٢.٤	٢٦.٨	٤.٢	-	١٠٠

درجات الإشباع حسب دليل أحوال المعيشة - % للأسر والأفراد، الهرمل



ويتبين من المقارنة الأولية، الاختلاف الكبير في التكوين الاجتماعي لقضاء الهرمل، مقارنة بالمتوسط الوطني لأحوال المعيشة. والنسبة المرتفعة من الأسر المحرومة في هذا القضاء، جعلته يأتي في الترتيب الثاني بين الأقضية لجهة نسبة الأسر المحرومة من إجمالي الأسر المقيمة فيه، كما يبين ذلك الجدول الآتي:

١ - خارطة أحوال المعيشة في لبنان ١٩٩٨، مرجع سابق.

ترتيب الأفضية اللبنانية حسب % للأسر المحرومة من إجمالي القيمين في القضاء^(١)

الترتيب	البلد	المتوسط	الحد	المتوسط
١- بنت جبيل	٦٧,٢	٢٨,٥	٤,٢٤	١٠٠
٢- الهرمل	٦٥,٩	٢٨,٦	٥,٥٨	١٠٠
٣- عكار	٦٢,٣	٢٩,١	٧,٥٩	١٠٠
٤- مرجعيون	٦٠,٠	٣٢,٣	٧,٦٣	١٠٠
٥- النية - النضية	٥٤,٢	٣٩,٢	٦,٥١	١٠٠
٦- بعلبك	٤٩,٢	٤٠,١	١٠,٧	١٠٠
٧- صور	٤٥,٠	٤١	١٤	١٠٠
٨- حاصبيا	٤١,٥	٤٨,٤	١٠,١	١٠٠
٩- النبطية	٤٠	٤٧,٤	١٢,٦	١٠٠
١٠- راشيا	٣٩,٥	٥١,٩	٨,٦٦	١٠٠
١١- جزين	٣٥,٧	٤٩,٨	١٤,٥	١٠٠
١٢- طرابلس	٣٤,٩	٣٨,٢	٣٦,٩	١٠٠
١٣- بشري	٣٤,٨	٤٥,٤	١٩,٨	١٠٠
١٤- البترون	٣٤,٢	٤٥	٢٠,٨	١٠٠
كل لبنان	٣٢,١	٤١,٦	٢١,٤	١٠٠
١٥- بعبدا	٣١,٦	٤٢,٢	٢٦,١	١٠٠
١٦- الشوف	٣١	٥٠	١٩	١٠٠
١٧- البقاع الغربي	٣٠,٧	٥٢,٦	١٥,٨	١٠٠
١٨- جبيل	٣٠,١	٤٦,٧	٢٣,٢	١٠٠
١٩- زغرتا	٢٩,٧	٤٣	٢٧,٣	١٠٠
٢٠- صيدا	٢٩,٧	٤٧,٢	٢٣	١٠٠
٢١- زحلة	٢٨,٩	٤٥,٣	٢٥,٨	١٠٠
٢٢- الكورة	٢٧	٤٤,٧	٢٨,٢	١٠٠
٢٣- عاليه	٢٥	٤٥,٦	٢٩,٣	١٠٠
٢٤- المتن	١٩,٧	٤٣,٩	٣٦,٤	١٠٠
٢٥- بيروت	١٨,٤	٣٨,٧	٤٣	١٠٠
٢٦- كسروان	١٣,٥	٣٨,٣	٤٨,٢	١٠٠

١ - خارطة أحوال المعيشة في لبنان ١٩٩٨، مرجع سابق.

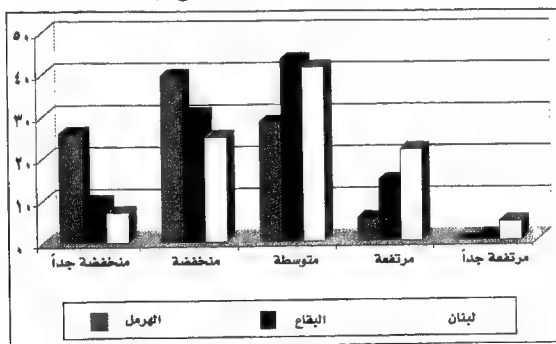
ولدى مقارنة توزيع الأسر في الهرمل حسب فئات أحوال المعيشة، مع التوزيع على الصعيد الوطني، وعلى صعيد محافظة البقاع، يتبين ما يأتي:

مقارنة دليل أحوال المعيشة (% أسر) في الهرمل مع محافظة البقاع والمعدل الوطني

الدليل أحوال المعيشة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً	مجموع
الهرمل	٢٦,١	٢٩,٧	٢٨,٦	٥,٦	—	١٠٠
البقاع	٩,٩	٣٠,٧	٤٣,٥	١٤,٦	١,٣	١٠٠
لبنان	٧,١	٢٥,٠	٤١,٦	٢١,٩	٤,٥	١٠٠

إن نسبة الحرمان العامة في قضاء الهرمل (٦٥,٨%) توازي النسبة في محافظة البقاع (٤٠,٦%)، بينما هي أعلى من النسبة الوطنية (٣٢,١%). ولكن الفارق هو أن نسبة من يعيشون في حالة حرمان شديد (فئة أحوال المعيشة منخفضة جداً) مرتفعة للغاية في قضاء الهرمل إذ تبلغ ٢٦,١% من المقيمين في القضاء، مقارنة بنسبة البقاع (٩,٩%) والمعدل الوطني ٧%.

نسب الأسر حسب فئات أحوال المعيشة في الهرمل والبقاع ولبنان،



٤-٣ حصة الهرمل من العدد الإجمالي للمحرومين في لبنان؛
من جهة أخرى، وأخذاً بعين الاعتبار عدد السكان الفعلي، يتبين أن حصة
قضاء الهرمل من الإجمالي للسكان المحرومين في لبنان تبلغ ٢,٤٦٪، في حين
أن حصة القضاء من السكان المصنفين ضمن فئة أحوال المعيشة المتوسطة تبلغ
٨٠,٠٪، و٢٣,٠٪ من إجمالي السكان المصنفين ضمن فئة أحوال المعيشة
المرتفعة. وهذا الواقع يجعل من قضاء الهرمل يأتي في الترتيب الرابع عشر بين
الأقضية اللبنانية كلها لجهة حصته من إجمالي المحرومين في لبنان، وذلك
بسبب النزوح التاريخي للفقراء من الريف إلى المدن وضواحيها بشكل خاص.

الأقضية اللبنانية مرتبة حسب حصتها من العدد الإجمالي للمحرومين في لبنان (%)
(من السكان)^(١)

الرقم	البلد	العدد	النسبة	النسبة
١ - عكار	١٢,٥	٢,٩٠	١,٤٦	٦,٣٧
٢ - جبيل	١,١٤	١٢	١٢,٢	١٢
٣ - طرابلس	٨,٧٤	٦,٦٠	٧,٢٤	٧,٣٢
٤ - بطرك	٧,٦٧	٤,٦٨	١,٧٣	٥,٠٥
٥ - بيروت	٧,١٥	١٢,٨	٢٢,٩	١٢,١
٦ - المتن	٦,٢٠	١٣	١٨,٠	١١,٨
٧ - صور	٥,٧٣	٤,٠٢	٢,٠٧	٤,١٨
٨ - النبطية - الشنتية	٥,١٤	٢,٧٢	٠,٦٣	٢,١٠
٩ - صيدا	٣,٩٤	٥,١٠	٤,٠١	٤,٤٥
١٠ - الشوف	٣,٥٣	٤,٧١	٢,٨٤	٢,٨٧
١١ - زحلة	٣,٤٢	٤,٤٥	٤,٠٤	٤
١٢ - بنت جبيل	٣,٣٧	١,٠٩	٠,٢٢	١,٦٩
١٣ - النبطية	٣,٣٤	٢,٤٩	١,٤١	٢,٩٧
١٤ - الهرمل	٢,٤٦	٠,٨٠	٠,٢٣	١,٢٥
١٥ - عاليه	٢,٣٥	٢,٦٣	٣,٧٨	٢,٢١
١٦ - مرجعيون	٢,١٩	١,٠٧	٠,٤١	١,٣١
١٧ - جبيل	١,٨٥	٢,٢٦	١,٧٧	٢,٠١
١٨ - القنيطرة الغربية	١,٦٢	٢,٣١	١,١٠	١,٧٩
١٩ - كسروان	١,٣٨	٢,٨٧	٨,١٩	٣,٩٧
٢٠ - زهرتا	١,٣٥	١,٦٧	١,٧٣	١,٥٧
٢١ - الكورة	١,١٦	١,٦٩	١,٨١	١,٥٣
٢٢ - البترون	١,٠٧	١,٢٢	١	١,١٢
٢٣ - راشيا	٠,٨٧	٠,٩٥	٠,٢٥	٠,٧٧
٢٤ - حاصبيا	٠,٧٥	٠,٧٣	٠,٢٣	٠,٦٣
٢٥ - بقرى	٠,٥٢	٠,٦٢	٠,٤٣	٠,٥٤
٢٦ - جزين	٠,٤١	٠,٦٠	٠,٣٢	٠,٤٧
كل لبنان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١ - خارطة أحوال المعيشة في لبنان ١٩٩٨، مروج سابق.

أما إذا اعتمدنا التصنيف الخماسي، فيتبين أن قضاء الهرمل يحتوي على ٤,٧% من العدد الإجمالي للسكان الفقراء جداً، وأقل من ثلث حصة محافظة البقاع من السكان المصنفين ضمن هذه الفئة.

حصة الهرمل والبقاع من العدد الإجمالي لكل من فئات أحوال المعيشة (% من السكان)

مجموع	مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً	
١,٢	-	٠,٣	٠,٨	١,٩	٤,٧	الهرمل
١٢,٩	٢,٥	٨	١٢,٢	١٥,٧	١٧	البقاع
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	لبنان

٤-٤ الأوضاع المقارنة للهرمل في ميادين السكن والمرافق العامة والدخل،

كما سبقت الإشارة، فإن خارطة أحوال المعيشة تتضمن توزيع الأسر والسكان حسب فئات أحوال المعيشة كما تم تصنيفها حسب دليل أحوال المعيشة، وهو ما عرضناه بشيء من التفصيل في الفقرات السابقة، إلا أن الدراسة نفسها، تتضمن أيضاً تحليلاً مقارنة لأوضاع الأقضية حسب المؤشرات الخاصة بالميادين الأربعة الآتية التي سبقت الإشارة إليها، وهي: السكن وخصائصه؛ توفر خدمات المياه والصرف الصحي؛ مؤشرات التعليم؛ ومؤشرات متصلة بالدخل.

وعلى سبيل الإيجاز وإبراز السمات المقارنة الأساسية، يتضمن الجدول الآتي توزيع الأسر في قضاء الهرمل حسب الأدلة الخاصة بالميادين الأربعة، مقارنة بالوضع في البقاع ولبنان. النسب الواردة في الجدول، هي نسب الأسر في كل فئة من فئات أحوال المعيشة الخاصة بالميادين المحدد (% من إجمالي الأسر المقيمة في القضاء أو المحافظة أو في لبنان).

توزيع الأسر حسب الدليل الخاص بكل ميدان (الهرمل، البقاع، لبنان)^(١)

المسكن	الهرمل	البقاع	لبنان	المتوسط	الفرق	مجموع
المسكن						
الهرمل	٢٢,١	٢١,٦	٢٩,٣	٢١	٥	١٠٠
البقاع	٨,٩	١٧,٥	٣٠,٦	٢١,١	١١,٩	١٠٠
لبنان	١٠,١	١٥,٨	١٦,٥	٣٠,٣	١٧,٣	١٠٠
التيار والصرف الصحي						
الهرمل	٢٢,٢	١٠,٩	٦٥,٦	٠,٩	٠,٥	١٠٠
البقاع	١٠,٥	٧,١	٦٨,٢	١٠,١	٤,١	١٠٠
لبنان	١٠	٥,٥	٦٥,٩	١٠,٢	٨,٤	١٠٠
التعليم						
الهرمل	٣٤,٤	٢٨,٩	٢٣	٦,٦	٧,١	١٠٠
البقاع	٢٠,٥	٢٠,٩	٣٣,٧	١٣,٧	١١,٢	١٠٠
لبنان	١٦,٦	١٦,٢	٣١,٣	١٦,٨	١٩,١	١٠٠
مؤشرات متعلقة بالدخل						
الهرمل	٢٧,٢	٣١	١٩,٢	٨,٢	٤,٥	١٠٠
البقاع	٢٣,٧	٢٨,٧	١٩,٩	١١,٨	٥,٨	١٠٠
لبنان	١٩,٤	٢٣,٤	٣٢,٤	١٦,٣	٨,٥	١٠٠

واستناداً إلى الجدول أعلاه، يمكن تلخيص الخصائص المقارنة في هذه الميادين على النحو الآتي:

أولاً، المسكن: يتكون دليل المسكن من ثلاثة مؤشرات هي: حصة الفرد من المساحة المبنية للمسكن؛ وعدد الأفراد في الغرفة الواحدة؛ والوسيلة الرئيسية للتدفئة. واستناداً إلى هذا الدليل والعتبات المحددة، وجدت دراسة خارطة أحوال المعيشة أن نحو ٢٥,٩٪ من الأسر تعيش في ظروف سكن متدنية النوعية، ومن أصل هؤلاء ١٠,١٪ يعيشون في ظروف متدنية جداً. ويبين الجدول أعلاه، أن هذه النسب في محافظة البقاع توازي النسب الوطنية (٢٦,٤٪ و ٨,٩٪)، في حين أن وضع الهرمل على هذا الصعيد أسوأ إذ تبلغ النسب المقابلة (٤٤,٧٪ و ٤,٤٪).

١ - خارطة أحوال المعيشة في لبنان ١٩٩٨، مرجع سابق.

و ٢٣٪). إلا أن نسب الحرمان في الهرمل في ما يختص ظروف السكن، تبقى أقل مما هي عليه بالنسبة للميادين الأخرى، وبالنسبة للدليل العام.

ثانياً، المياه والصرف الصحي: يتكون دليل ميدان المياه والصرف الصحي من ثلاثة مؤشرات أيضاً هي: الاتصال بشبكة مياه للاستخدام المنزلي؛ المصدر الرئيسي لمياه الشرب؛ الاتصال بشبكة صرف صحي. واستناداً إلى هذا الدليل والعتبات المحددة لمؤشرات، بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة أن نسبة ١٥,٥٪ من الأسر المقيمة في لبنان، تعيش دون مستوى العتبة في ما يتصل بتوفر هذه الخدمات، من أصلها ١٠٪ تعيش في وضعية سيئة جداً. وما يلفت النظر بالنسبة لهذا الميدان، هو أن القسم الأكبر من السكان يتجمع في الفئة الوسطى (نحو ٦٦٪ من الأسر المقيمة في لبنان)، ويعود ذلك إلى أن هذا النوع من الخدمات يتوفر عموماً من خلال شبكات القطاع العام، وبنوعيات متقاربة لمختلف الفئات الاجتماعية، ما عدا بعض الحالات الخاصة في المناطق الشديدة الحرمان، أو الشديدة الثراء. ويتجمع ضمن هذه الفئة الوسطى، ٦٨,٢٪ من الأسر في البقاع، و ٦٥,٦٪ من الأسر في الهرمل. وهي نسب متقاربة كما هو واضح. إلا أن الاختلاف والتفاوت يبرز هنا في الفئات الطرفية بشكل خاص، حيث إن نسبة ٢٢,٢٪ من الأسر في الهرمل تعتبر محرومة جداً من خدمات المياه والصرف الصحي في الهرمل، في حين أن هذه النسبة لا تبلغ سوى ١٠٪ تقريباً في كل من البقاع ولبنان. كما أن نسبة الأسر التي تتم إشباع حاجاتها إلى خدمات المياه والصرف الصحي في الهرمل بشكل ممتاز، لا تزيد عن ٥,٠٪ من الأسر، مقابل نحو ٤,١٪ في البقاع و ٨,٤٪ في لبنان. ويعني ذلك أن مؤشر الحرمان المناطقي في ما يختص توفر المياه والصرف الصحي في قضاء الهرمل، مرتفع جداً مقارنة بالبقاع، وبالمتوسط الوطني على حد سواء.

ثالثاً، دليل التعليم: يتكون دليل التعليم من مؤشرين هما: مؤشر الالتحاق الدراسي؛ ومؤشر مستوى التعليم أو المرحلة التعليمية. واستناداً إلى هذا الدليل والعتبات الخاصة بمؤشرات، تبين أن نحو ٣٣٪ من الأسر المقيمة في لبنان، هي في وضعية حرمان لجهة حقوقها التعليمية، وإن نصف هذه النسبة تقريباً هي في وضعية حرمان شديد. ويتميز توزيع الأسر في ميدان

التعليم، بالنسب المهمة للفتتين الطريقتين المنخفضة جداً (١٦،٦٪)، والمرتفعة جداً (١٩،١٪)، مما يشير إلى درجة تفاوت هامة جداً في هذا الميدان، مقارنة بالمليادين الأخرى. إن نسب الأسر المحرومة في ميدان التعليم في محافظة البقاع تزيد عن المعدل الوطني بشكل محسوس (٤١،٤٪ من الأسر، من أصلها ٢٠،٥٪ ضمن فئة منخفضة جداً)، إلا أن هذه النسب تبلغ أعلاها في لبنان في محافظة الهرمل التي يسجل فيها أدنى مؤشرات دليل التعليم، حيث إن نسبة الأسر المحرومة حسب دليل التعليم تبلغ ٦٢،٢٪ من الأسر المقيمة في القضاء، ومن أصلها نسبة ٣٤،٤٪ تعتبر محرومة جداً (في مكان آخر من هذه الدراسة، سيجري تناول مؤشرات التعليم والأمية بشكل أكثر تفصيلاً).

رابعاً، مؤشرات متصلة بالدخل: يتكون دليل المؤشرات المتصلة بالدخل من ثلاثة مؤشرات هي الآتية: مؤشر المهنة الرئيسية؛ مؤشر ملكية سيارة خاصة؛ ومؤشر معدل الإعالة الاقتصادية الفعلية للأسرة (نسبة الذين يعملون على العدد الإجمالي للأسرة). واستناداً إلى دليل الميدان والعتبات الخاصة بمؤشراته، سجلت دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان، أن نحو ٤٢،٨٪ من الأسر المقيمة في لبنان تعيش تحت عتبة الحرمان بالنسبة لدليل المؤشرات المتصلة بالدخل، و١٩،٤٪ من هؤلاء يعيشون في حالة نقص شديد للمداخيل. أما في محافظة البقاع، فإن هذه النسب تبلغ ٥٢،٤٪ (دون العتبة) منهم ٢٢،٧٪ ضمن فئة أحوال المعيشة المنخفضة جداً. وتبلغ النسب المقابلة للهرمل ٦٨،٢٪ و٣٧،٢٪. وما يلفت النظر في وضعية دليل المؤشرات المتصلة بالدخل في قضاء الهرمل، هو أن نسبة الأسر المصنفة ذات وضعية منخفضة جداً (٣٧،٢٪) هي أعلى من نسبة الأسر المصنفة ذات وضعية منخفضة (٣١٪)، مما يشير إلى التدني الشديد في مستوى المداخيل في هذا القضاء.

على سبيل الخلاصة:

بإيجاز شديد، بينت دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان، أن الهرمل هو أحد الأفضية الطرفية الأكثر حرماناً في لبنان. وتتفاوت ترتيب قضاء الهرمل مقارنة بالأفضية الأخرى، لجهة شدة الحرمان فيه، حسب الميدان المحدد.

ويأتي هذا القضاء في الترتيب الأول حسب دليل المؤشرات المتصلة بالدخل والثاني حسب دليلي أحوال المعيشة العام والتعليم، إلا أنه يأتي في الترتيب الرابع حسب دليل المياه والصرف الصحي، والسابع عشر حسب دليل المسكن.

ترتيب الهرمل حسب الميادين، والقضاءين الأكثر والأقل حرماناً

ترتيب الهرمل	دليل أجوان المعيشة	دليل المسكن	دليل المياه والصرف الصحي	دليل التعليم	دليل المؤشرات المتصلة بالدخل
١	٢	١٧	٤	٢	١
القضاء الأكثر حرماناً	بنت جبيل	بعبدا	بنت جبيل	الهرم	الهرمل
القضاء الأقل حرماناً	كسروان	جزين	بيروت	لكسروان	كسروان

الفصل الخامس

التعليم والمنشآت التعليمية

٥-١ عدد دور التعليم:

يبلغ عدد المدارس في قضاء الهرمل إحدى وأربعين مدرسة^(١).

٥-٢ أنواع المدارس وتصنيفها:

تتوزع مدارس التعليم العام في قضاء الهرمل على الشكل الآتي:

الجدول رقم (١): توزع المدارس في قضاء الهرمل بحسب قطاع التعليم والمرحلة التعليمية^(٢)

المرحلة التعليمية	الابتدائية	%	الابتدائية والثانوية	%	الثانوية	%	المجموع
رسمي	١٧	٦٨	١٠	٨٢.٢	١	٢٥	٧٨.٢
خاص مجاني	٧	٢٨	-	-	-	٧	١٧.٠
خاص غير مجاني	١	٤	٢	١٦.٧	٢	٧٥	١٤.٦
المجموع	٢٥	١٠٠	١٢	١٠٠	٤	١٠٠	٩٩.٨

يتبين من الجدول رقم (١) أن (٦٨,٢%) من مدارس القضاء، هي مدارس تنتمي إلى القطاع العام الرسمي بينما تتدنى هذه النسبة إلى (٤,١%) في قضاء

١- يوجد حسب التحقيق الميداني الذي أجرته، ما مجموعه ٢٩ مدرسة رسمية من بينها ثانوية الهرمل الرسمية والباقية تتوزع بين ابتدائي ومتوسط، وإضافة إلى ذلك توجد ١٠ مدارس خاصة مجانية وغير مجانية من بينها ثانوية خاصة غير مجانية. وهناك مدرسة قيد الإنشاء اسمها مدرسة الهادي (انظر الملحق رقم ١).

٢ - اعتمدت في إعداد الجدول على إحصاءات المنطقة التربوية في قضاء الهرمل ١٩٩٨.

زحلة والسبب لا يعود إلى نقص في المدارس الرسمية في القضاء الأخير وإنما إلى انتشار المدارس الخاصة غير المجانية، والتي تشكل ما يقارب (٤٠٪) من مجموع مدارس قضاء زحلة، بينما هي لا تشكل سوى (١٤,٦٪) من مجموع المدارس في قضاء الهرمل.

ومما يلفت أيضاً، في هذا القضاء، هي النسبة المرتفعة للمدارس الخاصة المجانية والتي تشكل (١٧٪) من مجموع مدارس القضاء بينما هي لا تشكل سوى (١٩٪) من مجموع مدارس قضاء زحلة و(٢٠٪) من مدارس قضاء البقاع الغربي و(٧,٦٪) من مدارس قضاء راشيا و(٢٤,٥٪) من مدارس قضاء بعلبك. وتعتبر هذه النسبة المرتفعة لهذا النوع من المدارس في قضاء الهرمل مؤشراً على ضعف نوعية التعليم من جهة وعلى الفقر وتدني مستوى المعيشة عند أسر التلامذة الملتحقين بهذه المدارس من جهة ثانية.

ويتبين من الجدول أيضاً النسبة المرتفعة للمدارس الرسمية في المرحلتين الابتدائية (٦٨٪) والمتوسطة (٨٣,٢٪) على المدارس الخاصة المجانية الابتدائية (٢٨٪) والخاصة غير المجانية الابتدائية (٤٪) والمتوسطة (١٦,٧٪). إلا أن هذه النسبة تتبدل جذرياً في المرحلة الثانوية حيث تشكل المدارس الرسمية نسبة (٢٥٪) من مجموع المدارس الثانوية في القضاء بينما تشكل المدارس الخاصة نسبة (٧٥٪) وهذا يفترض تدخلاً من الدولة لزيادة عدد الثانويات الرسمية في القضاء للتخفيف من أعباء التعليم الثانوي الخاص^(١) خصوصاً بعد إقفال المدارس الثانوية الخاصة بسبب الأزمة الاقتصادية وبالتالي ازدياد الطلب على الثانويات الرسمية.

٥-٣ لغة التدريس المعتمدة:

تجدر الملاحظة إلى أن اللغة الأجنبية المعتمدة في مدارس الهرمل كافة، من دون استثناء، هي اللغة الفرنسية. ويعتبر القضاء الوحيد، في محافظة البقاع

١- ازدياد عدد هذه المدارس الثانوية الخاصة في الحرب بسبب الفورة الاقتصادية (اقتصاد المخدرات والتهرب) ولكن تبين لنا أنها توقفت عن العمل منذ سنتين، ما عدا واحدة، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد عامة وللقضاء تحديداً.

على الأقل، الذي لا توجد فيه أية مدرسة تدرس لغة أجنبية أخرى غير اللغة الفرنسية (راجع الملحق رقم ٢). وهذا الاختصار على اللغة الفرنسية لا يتماشى مع التوجه العام في البلاد والذي ينحول اعتماد اللغة الإنكليزية كلفة أساسية أو على الأقل كلفة أجنبية ثانية كما هو الحال حتى في المدارس التابعة للدولة الفرنسية والموجودة في لبنان. وهذا مؤشر ساطع على عدم مواكبة مدارس الهرمل للتطورات الحاصلة على الصعيد التربوي في لبنان.

٥-٤ التعليم المهني:

توجد في قضاء الهرمل مدرسة مهنية رسمية واحدة هي مدرسة الهرمل الفنية العالية ويتساوى القضاء في ذلك مع كل من قضاءي زحلة وراشيا حيث في كل منهما توجد مهنية رسمية، بينما توجد مدرستان مهنيتان رسميتان في قضاء بعلبك واثنان أيضاً في قضاء البقاع الغربي (انظر الملحق رقم ٣).

أما بالنسبة إلى المهنات الخاصة فلا يوجد أي مهنية خاصة في قضاء الهرمل (انظر الملحق رقم ٤). وضعف التعليم المهني في قضاء الهرمل، سواء الرسمي منه أم الخاص، هو مؤشر على أزمة في بنية التعليم في لبنان، حيث لا يزال التعليم العام النظري هو التعليم المسيطر، وكذلك على تخلف في بنية التعليم في القضاء كما يؤثر أيضاً على الفقر الذي لا يشجع على إنشاء مهنات خاصة. بينما ينتشر التعليم المهني الخاص في قضاء زحلة حيث يتركز فيها (١٢ مدرسة) أي (٦٠٪) من مجموع مدارس التعليم المهني الخاص في محافظة البقاع و(٣٥٪) في قضاء بعلبك و(٥٪) في قضاء البقاع الغربي.

أما عدد الطلاب المهنيين في الهرمل للعام ١٩٩٧-١٩٩٨ فقد بلغ ٢٧٢ طالباً، جميعهم في التعليم المهني الرسمي كما ذكرنا وهم يشكلون نسبة (٨,١٪) من مجموع طلاب التعليم المهني الرسمي في محافظة البقاع و(٥,٥٪) من مجموع طلاب التعليم المهني، الرسمي والخاص معاً في البقاع (انظر الملحق رقم ٥). ولكن لا بد من الإشارة إلى أن بعض الجمعيات الأهلية تنظم دورات لتعليم

مهنة معينة: كومبيوتر، أشغال يدوية، خياطة وتصفيف الشعر كمركز السيدة زينب التابع لمعهد الزهراء أنشئ عام ١٩٨٢ تحت اسم معهد الإمام علي ثم توقف عن العمل فأعيد تشفيله عام ١٩٩٢ وهو يهدف إلى إقامة دورات تدريب حرفة للفتيات، وجمعية دعم الأسرة الريفية (١٩٩٨-١٩٩٩) وهدفها إقامة دورات تدريب حرفة للفتيات وقد نظمت دورات خياطة وأشغال يدوية ورسم على القماش^(١) وقد كان لأحزاب الحركة الوطنية في المنطقة دور في هذا المجال في فترة نهوضها ولكن نشاطاتها متوقفة راهناً. وهناك دورات تدريبية يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة في منطقة بعلبك - الهرمل ستتم الإشارة إليها في الفصل التاسع (المنظمات الدولية المتدخلة في القضاء).

ويقتصر التعليم المهني في مدرسة الهرمل الفنية على اختصاصي النجارة والميكانيك وقد تمت المساعدة في فتح صف التمريض في مهنية الهرمل (من قبل بلدية الهرمل) علماً أن العمل جار على فتح صف الفندقية أيضاً^(٢).

٥-٥ التجهيز المدرسي:

إن الحالة العامة للتجهيز المدرسي سواء ما يتعلق منها بالمباني أم التجهيزات الأخرى التي تحتاج إليها المدرسة (كآلة تصوير Photocopie، ستسل، كومبيوتر... الخ) تكشف لنا عن تخلف هذا المكوّن من مكونات بنية التعليم في قضاء الهرمل. ويقتصر تحليلنا على المدارس الرسمية والتي تشكل كما ذكرنا (٦٧,٥٪) من مجموع المدارس في قضاء الهرمل (بدون احتساب الثانوية الرسمية) بحسب إحصاءات المنطقة التربوية و(٧٩٪) بحسب تحقيقنا الميداني للعام ١٩٩٩، مما يعني أن وضع هذه المدارس يعبر عن الحالة العامة للمدارس في قضاء الهرمل، وخصوصاً أن التعليم الخاص فيها بأغلبه كما ذكرنا مجاني، وهو بالتالي ذو نوعية متدنية عن التعليم الرسمي.

١ - مصدر هذه المعلومات إحصاء قام به مركز الخدمات الإنمائية في بعلبك.
٢ - الهرمل: نشرة تصدر عن الدائرة الإعلامية في بلدية الهرمل، العدد الأول، أيلول، ١٩٩٩، ص ١٠.

و(٤١,٣٨٪) لديها راديو كاسيت وهما نسبتيان لا يوجد أدنى منهما في المحافظة إلا في مدارس قضاء بعلبك (٣٧٪) للأولى و(٣٦٪) للثانية. وتتساوى مدارس القضاء بمدارس قضاء راشيا، في غياب أي من التجهيزات الخمسة الأخيرة الواردة في الجدول (كمبيوتر، طابعة، UPS، مولد، مكبر صوت). وهذا يؤكد على التخلف التقني، الذي تعيش فيه مدارس هذين القضاءين، حيث لم يعد الكمبيوتر حاجة كمالية بل أداة أساسية للتواصل مع العصر. وفي مقابلة مع أحد التربويين في القضاء قال: رغم أهمية هذه الوسائل في العملية التربوية فإن معظم هذه المدارس تفتقر إلى الحد الأدنى منها (خريطة، مجسم الكرة الأرضية... الخ) ناهيك بالوسائل السمعية - البصرية على اختلافها^(١).

ب - حالة المباني في المدارس الرسمية :

يكشف لنا الجدول رقم (٢) عن عدد المدارس الرسمية وحالة الأبنية فيها سواء منها ما يتعلق بالتعليم والتربية أم بالإدارة أم بالمباني والخدمات المشتركة.

١- من مقابلة مع أحد التربويين في القضاء، الهرمل، أيلول ١٩٩٩.

الجدول رقم (٣)، حالة الأبنية في المدارس الرسمية في قضاء الهرمل للعام ١٩٩٧^(١)

نوع الأبنية	حالة الأبنية	المبنى	المرحلة	المرحلة	عدد الأبنية	عدد الأبنية
نوع الأبنية	حالة الأبنية	المبنى	المرحلة	المرحلة	عدد الأبنية	عدد الأبنية
المسكن						
غرفة صف	١٩٧	١٢٤	٦٢	١١	٦٤	١٣,٢٩
غرفة متخصصة	٧٧	٠	٠	٧	٠	٠
مختبر فيزياء + كيمياء	١	١	٠٠	٦	٠,٠٤	٢٤٧٢
مختبر علوم طبيعية	٨	١	٠	٧	٠,٠٤	٢٤٧٢
غرفة تصوير للمختبر	٧	١	٠	٦	٠,٠٤	٢٤٧٢
قاعة رسم	٦	٠	٠٠	٦	٠	٠
مغسل فنون	٦	٠	٠	٦٦	٠	٠
قاعة كمبيوتر	٦	٠	٠	٠	٠	٠
قاعة متعددة الأغراض	٦	٠	٠	٦	٠	٠
مصحح	٨	٠	١	٧	٠,٠٤	٢٤٧٢
مكتبة	٩	١	٢	٦	٠,١١	٨٢٤
مخزن للكتب	٧	٠	١	٦	٠,٠٤	٢٤٧٢
مستودعات	٩	١	٢	٦	٠,١١	٨٢٤
الإدارة						
مكاتب	٢٨	١٥	٦	٧	٠,٧٥	١١٧,٧١
غرفة للأساتذة	١٥	٩	٠	٦	٠,٢٢	٢٧٤,٦٧
أرشيف - مخزن	١١	٣	١	٧	٠,١٤	٦١٨
المباني والخدمات المشتركة						
غرفة لتدريس	٧	٠	٠	٧	٠	٠
مخزن - احتياط	٩	٢	٠	٧	٠,٠٧	١٢٣٦
مرحاض للمعلمين	٢٣	١٩	٩	٥	١	٨٨,٢٩
مرحاض للتلامذة	١١٧	٢٤	٥٥	٢٨	٢,١٨	٢٧,٧٨
غرفة للسيارة	٦	٠	٠	٦	٠	٠
مسكن الحارس	٧	٠	١	٦	٠,٠٤	٢٤٧٢
ملعب مسقوف	٢٣	٧	١٢	٤	٠,٦٨	١٣٠,١١

ملاحظة: عدد المدارس حسب هذا الإحصاء ٢٨.

١- المركز التربوي للبحوث والإحصاء التربوي ١٩٩٧.

يتبين من الجدول رقم (٢) أن الحالة العامة للغرف، سواء المخصص منها للتدريس أم للنشاطات أم للإدارة والمعلمين أم للخدمات المشتركة، حالة سيئة عموماً، على الرغم من عدم لحظ غياب أي من القاعات عن المدارس الرسمية في القضاء. ولكن الحالة الرديئة لمعظمها يجعلها بحكم غير الموجودة مثل: القاعات المتخصصة، قاعات الرسم، المحترفات الفنية، قاعات المعلوماتية، القاعات المتعددة النشاطات. أما التجهيزات الأخرى المتعلقة بالأبنية المخصصة للتعليم وللعملية التربوية فهي شبه معدومة وتراوح بين (٠,٠٤ و ٠,١١) (حصة كل مدرسة من القاعات الجيدة والقاعات التي يجب ترميمها، باستثناء الصفوف العادية، حيث معدل حصة المدرسة الواحدة تشكل ٦,٦٤ غرف وهو ما يتطابق مع الحاجة الفعلية^(١)).

ووضع الأبنية الخاصة بالإدارة ليس بحال أفضل. فحصة كل مدرسة من المدارس الرسمية في الهرمل، من القاعات الجيدة والقاعات التي يجب ترميمها سواء قاعات المعلمين حيث (٥٢,٧٪) من المدارس توجد فيها هذه القاعات و(٢٩,٢٪) منها يوجد فيها أرشيف، ومع ذلك تراوح حصة المدارس مما هو موجود وحالته جيدة أو يجب ترميمها بين (٠,١٤) و(٠,٣٢). وتزداد حصة هذه المدارس من مكاتب الإدارة إلى (٠,٧٥) أي بكلام آخر هناك (٢٥٪) من المدارس حالة مكاتب إدارتها رديئة لا بل في بعض منها تحتل الإدارة إحدى زوايا غرفة التدريس نفسها^(٢).

أما عن وضع الخدمات والأبنية المشتركة فالمعطيات الواردة في الجدول عينه تكشف عن رداءة نوعيتها، حيث إنه لا توجد صيدلية إلا في (٢٥٪) من

١- عدد المدارس الابتدائية حسب إحصاء المنطقة التربوية هو $5 \times 17 = 85$ غرفة والمدارس الابتدائية -المتوسطة $9 \times 10 = 90$ غرفة والثانوية $6 \times 1 = 6$ غرف فيكون المجموع ١٨١ غرفة. أي بمعدل (مع افتراض غياب أي تشعب لأي صف) ٦,٤٤ غرفة.

٢- من المقابلة مع أستاذ التعليم الرسمي نفسه. ملاحظة: إن هذه الإحصاءات الجامدة يجب ألا تحجب عن نظر الباحث الملاحظ الأوضاع المزرية للمباني المدرسية في قضاء الهرمل حيث أغلبية هذه المدارس وخصوصاً في الوديان تتكون من غرفتين وأحياناً من غرفة واحدة مما يقضي بتجميع التلامذة من صفوف دراسية مختلفة في صف واحد (من الأول ابتدائي حتى الخامس) وبالتالي يطرح السؤال عن حصة كل صف دراسي من الوقت خصوصاً إذا عرفنا أن ساعات الدوام لا تزيد عن أربع ساعات (من مقابلة مع أستاذ في التعليم الرسمي في الهرمل).

المدارس، وهي إن وجدت تكون في حالة رديئة كلياً. كذلك الحال بالنسبة لغرف الصيانة فهي موجودة فقط في (٢٠٪) من المدارس وكلها في حالة رديئة. كذلك مبنى الحراسة حيث لا يوجد إلا في (٢٥٪) من المدارس وهو في حالة رديئة حيث وجد باستثناء حالة مدرسة واحدة حيث يتطلب مبنى الحارس تأهيلاً.

أما المراحيض الخاصة بالمعلمين فهي بمعدل عام (١،١) لكل مدرسة، أما معدل المراحيض ذات الحالة الجيدة فهو (٠،٥٧) لكل مدرسة وهي نسبة متدنية.

أما المراحيض الخاصة بالتلامذة فمعددها ١١٧ أي بمعدل ١،٤ مراحيض لكل مدرسة. ولكن المراحيض التي حالتها جيدة لا تشكل سوى (٢٩٪) من المجموع العام أي بمعدل (١،٢) مرحاض جيد لكل مدرسة و١،٩ مرحاض يجب ترميمه لكل مدرسة وبمعدل مرحاض جيد أو مرحاض يجب ترميمه لكل ٢٧،٧٨ تلميذاً ومرحاض جيد لكل ٧٢،٧ تلميذاً. وهي نسبة متدنية وتكشف عن وضع سيئ جداً وبكلام آخر يوجد (٧١٪) من المراحيض تراوح حالتها بين سيئة ويجب ترميمها من بينها ما نسبته (٢٤٪) بحالة سيئة، وهذا يعني وجود مدارس ليس فيها الحد الأدنى من المستلزمات البديهية في أية مدرسة عصرية وهو ما أكده أحد المدرسين من «أن بعض المدارس يفتقر إلى المراحيض كلياً ويستعاض عنها باللجوء إلى الطبيعة».

أما حالة الملاعب في مدارس الهرمل الرسمية فليست بأفضل من حال التجهيزات والمباني الأخرى. فمعدل الملاعب المسقوفة للمدرسة الواحدة هو ٢م^{٨٠} ومعدل الملاعب المكشوفة هو ٢م^{٦٠٢}، بينما مساحة الملاعب في مدارس قضاء زحلة هي ١٩٥،٦ م^٢ للأولى و٨٥١ م^٢ للثانية وفي بيروت ٢م^{٢٦١} للأولى و٧٠٨ م^٢ للثانية، والمعدل العام للأفضية كافة هو ١٨٢ م^٢ للأولى و٢م^{٨١٢}، مما يكشف لنا عن تمايز أساسي بين مدارس القضاء من جهة والمعدل العام الوطني (انظر الملحق رقم ٦). وقد بلغت حصة التلميذ من الملاعب المسقوفة في مدارس الهرمل أقل من متر مربع (٢م^{٠،٨٠}) ومن الملاعب المكشوفة

٢٦,٨. وتعتبر حصة التلميذ من الملاعب المسقوفة مؤشراً ذا دلالة معبرة عن النقص في التجهيز إذا ما أخذنا في الاعتبار العوامل المناخية في القضاء سواء لجهة الشتاء القارس أم الصيف الحار جداً (راجع الفصل الأول: المعطيات المناخية)؛ أما اتساع المساحات المكشوفة للملاعب فليس بالضرورة مؤشراً على تجهيز جيد لأنه غالباً ما تشكل هذه المساحات امتداداً طبعياً للمدرسة من دون وجود أي تجهيزات تجعلها تؤدي وظيفتها.

٦-٥ الوضع المدرسي:

أ - توزيع التلاميذ بحسب المرحلة التعليمية وقطاع التعليم:

يبلغ عدد التلاميذ في قضاء الهرمل في جميع مراحل التعليم ما قبل الجامعي ٦٩٥٢ تلميذاً حسب إحصاءات المنطقة التربوية في محافظة البقاع^(١).

الجدول رقم (٤)، توزيع التلاميذ في قضاء الهرمل بحسب القطاع والمرحلة للعام

١٩٩٨-١٩٩٩^(٢)

القطاع	المرحلة	العدد	%	القطاع	المرحلة	العدد	%	القطاع	المرحلة	العدد	%
رسمي	٣٦٦	٣٢,٧	١٤٨٥	٣٩,٧	٩٦٩	٥٧,٦	٤١٩	١٠٠	٣٢٢٩	٤٦,٥	
خاص مجاني	٢٥١	٢٢,٥	١٦٢٤	٤٣,٧	-	-	-		١٨٨٥	٢٧,٢	
خاص غير مجاني	٤٩٩	٤٤,٧	٦١٩	١٦,٥	٧١١	٤٢,٣	-	صفر	١٨٢٩	٢٦,٣	
المجموع	١١١٦	٩٩,٩	٣٧٣٨	٩٩,٩	١٦٨٠	٩٩,٩	٤١٩	١٠٠	٦٩٥٢	١٠٠	
%	١٦	٥٣,٨	٢٤,٢	٦	٢٤,٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

يتبين لنا من هذا الجدول أن التعليم الرسمي يستوعب (٤٦,٥%) من تلاميذ قضاء الهرمل وهو يأتي في الترتيب الأول لجهة العدد ثم يأتيه التعليم الخاص

١- بلغ عدد التلاميذ حسب إحصاءات المركز التربوي للبحوث والإنماء ٧٠٥٤ تلميذاً أي بزيادة ١٠٠ تلميذ عن إحصاء المنطقة التربوية في البقاع. بينما بلغ ١١٩٤٤ تلميذاً عام ١٩٩٦ حسب مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن.

٢- اعتمدت في إعداد هذا الجدول على إحصاءات المنطقة التربوية في البقاع (انظر الملحق رقم ١٠).

المجاني بنسبة (٢٧,٢٪) فالتعليم الخاص غير المجاني بنسبة (٢٦,٢٪). وتعتبر نسبة التلاميذ في المدارس المجانية عالية جداً إذا ما أخذنا في الاعتبار أن التعليم الخاص المجاني يقتصر على مرحلتي التعليم الابتدائي وما قبل الابتدائي، وإذا ما احتسبنا النسبة على أساس توزيع التلاميذ في هاتين المرحلتين فقط، وبحسب القطاع، لبلغت (٢٨,٨٪) للتعليم الخاص المجاني و(٢٨,١٩٪) للتعليم الرسمي و(٢٣٪) للتعليم الخاص المجاني. ومع ذلك يكشف الجدول عن النسبة العالية للتلاميذ (٤٢,٧٪) في المرحلة الابتدائية في التعليم الخاص المجاني وهو مؤشر مهم على الفقر من جهة وتدني مستوى التعليم لهؤلاء التلاميذ من جهة ثانية. وهو يعزز ما توصلت إليه دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان والتي أشارت استناداً إلى الدراسة الميدانية إلى انتشار المدارس الخاصة في المناطق الجغرافية الأقل حرماناً، في حين تنتشر المدارس الرسمية (والمدارس الخاصة المجانية) في المناطق الجغرافية الأكثر حرماناً^(١). وفي المرحلة المتوسطة يتوزع التلاميذ بنسبة (٥٧,٦٪) في المدارس الرسمية وبنسبة (٤٢,٣٪) في المدارس الخاصة غير المجانية. وفي المرحلة الثانوية تستقطب المدرسة الرسمية تلامذة المرحلة كلهم وهو مؤشر على تفوق المدرسة الرسمية الثانوية في القضاء على المدارس الخاصة لغياب النوعية الجيدة منها في القضاء من جهة وبسبب ضعف الإمكانيات المادية عند الأهـل والتي لا تشجع على فتح مثل تلك المدارس من جهة ثانية.

ب - الوضع التعليمي للمقيمين ونسبة ارتياد المدارس؛

يكشف لنا الجدول رقم (٥) عن الوضع التعليمي للمقيمين عام ١٩٩٦، الذين يتابعون الدراسة، بحسب الجنس والمستوى التعليمي المحصل.

١- خارطة أحوال المعيشة في لبنان ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ١١٣.

الجدول رقم (٥)، توزيع المقيمين في قضاء الهرمل الذين هم في الحضانة أو الروضة أو يتابعون الدراسة حالياً بحسب الجنس والمستوى التعليمي الحالي لعام ١٩٩٦^(١)

المستوى التعليمي	الذكور		الإناث		المجموع	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
صفر-٥ سنوات يتابع في الروضة أو الابتدائي	٢٥٥	٤,٢٧	٣١٦	٥,٢٩	٥٧١	٤,٧٨
ست سنوات أو أكثر يتابع في الابتدائي أو دون الابتدائي	٣٦٠	٦,٠٣٤	٣٢٣٢	٥٣,٩٢	٦٨٩٤	٥٧,١٣
يتابع في المتوسط أو BP	١٣٢٦	٢٢,٢٢	١٥٧١	٢٦,٢٨	٢٨٩٨	٢٤,٢٥
يتابع في الثانوي أو BT	٣٦٧	٦,١٥	٤٧٩	٨,٠٢	٨٤٧	٧,٠٩
يتابع في الجامعة TS أو LT	٣٧٧	٦,٣٢	٣٥٧	٥,٩٧	٧٣٤	٦,١٥
يتابع دراسات عليا	٤١	٠,٦٨	٣١	٠,٥١	٧١	٠,٦٠
المجموع	٥٩٦٧	١٠٠	٥٩٧٧	١٠٠	١١٩٤٤	١٠٠

يشكل المقيمون الذين يتابعون الدراسة حالياً حسب الجدول رقم (٥) نسبة (٢٩,٨%) من مجموع المقيمين ويتوزعون مناصفة تقريباً بين الذكور والإناث (٥٠,٥% إناث، و٤٩,٥% ذكور). وبالإضافة إلى هذه النسبة الإجمالية فإن النسبة بين الذكور والإناث، في كل مرحلة من مراحل التعليم، تكشف لنا عن غياب التمييز بين تعليم الذكور والإناث حتى في المناطق الأكثر ريفية في لبنان. لا بل إن نسبة الإناث من عمر صفر -٥ سنوات، واللواتي يتابعن في الروضة أو الابتدائي، تشكل (٥٥,٤%) مقابل (٤٤,٦%) للذكور، وبينما ترتفع النسبة إلى (٥٢,٧%) للذكور في المرحلة الابتدائية مقابل (٤٧,٣%) للإناث تعود النسبة لترتفع لمصلحة الإناث في المرحلتين المتوسطة (٥٤,٢%) إناث مقابل (٤٥,٨%) ذكور، والثانوية (٥٦,٥%) إناث مقابل (٤٣,٥%) ذكور لتعود وتصبح (٥١,٩%) للذكور في المرحلتين الجامعية والدراسات العليا مقابل (٤٨,١%) للإناث.

نستخلص من هذا التحليل الإحصائي من مرحلة الروضة وحتى المرحلة الجامعية، أنه لا يوجد أي تمييز واضح، بحسب الجنس، في وقتنا الراهن سواء

١- مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، مرجع سابق.

في الالتحاق بالمدرسة أم في متابعة الدراسة.

بينما هذا التمييز كان سائداً في فترات سابقة وهو ما يكشف لنا عنه الجدول رقم (٦)، وخصوصاً في فئة العمر عشر سنوات أو أكثر وأمّي، حيث يتبين أن نسبة الإناث كانت تشكل (٧١,٥٪) بينما نسبة الذكور في الفئة نفسها كانت تشكل (٢٨,٥٪). كذلك يظهر من مجموع الإناث والذكور، الذين هم حالياً خارج المؤسسات التعليمية والذين أنخوا اختصاصاً تعليمياً، حيث إن نسبة الذكور (٦٣,٦٪) بينما نسبة الإناث (٣٦,٤٪) (راجع الملحق رقم ٧ ج ١٠ وج ١١) وهذا التمييز يظهر بوضوح عند هذه الفئة في المراحل التعليمية كافة من الابتدائي وحتى الجامعي، حيث إن نسبة الذكور فيها هي دائماً أعلى: ابتدائي (٥٤,٢٪) ذكور (٤٥,٨٪) إناث، متوسط (٦٥,٤٪) ذكور مقابل (٣٤,٦٪) إناث، ثانوي (٦٠,١٪) ذكور مقابل (٣٩,٩٪) إناث، جامعي (٧٠,٨٪) ذكور مقابل (٢٩,٢٪) إناث. وهذا ما يتوافق مع الاتجاه العام للتوزيع بين الجنسين بحسب المستوى التعليمي، على المستوى اللبناني.

الجدول رقم (٦): توزيع المقيمين في قضاء الهرمل الذين هم خارج المؤسسات التعليمية حالياً بحسب الجنس والمستوى التعليمي الحاصل في العام ١٩٩٦

الجنس	الذكور	الإناث	العمر		المجموع
			الذكور	الإناث	
صفر-٥ سنوات غير ملتحق بالروضة حالياً	٢٠٣٠	١٥,٢٠	٢١٤٢	١٥,٥٩	١٥,٤٠
من ٦-٩ سنوات غير ملتحق بالمدرسة حالياً	٣٠٦	٢,٣٠	١٧٣	١,٢٦	١,٧٧
عشر سنوات أو أكثر، أمّي	١٩٩٩	١٥,٠٤	٥٠١٨	٣٦,٥٣	٢٥,٩٦
عشر سنوات أو أكثر، يقرأ ويكتب	٣٢١٣	٢٤,١٧	٢١٩٣	١٥,٩٦	٣٠
أنهى الابتدائي	٣٣٥٦	٢٥,٢٥	٢٨٣٦	٢٠,٦٤	٢٢,٩١
أنهى المتوسط أو BP	١٤٠٨	١٠,٥٩	٧٤٥	٥,٤٢	٧,٩٦
أنهى الثانوي أو BT	٧٥٥	٥,٦٨	٥٠٠	٣,٦٤	٤,٦٤
أنهى الجامعة أو TS أو LT	٢٢٤	١,٦٩	٩٢	٠,٦٧	١,١٧
أنهى دراسات عليا	١٠	٠,٠٨	٤١	٠,٣٠	٠,١٩
المجموع	١٣٢٩١	١٠٠	١٣٣٣٩	١٠٠	٢٧٠٣٠

أما النسبة العامة لارتياح المدارس فتبلغ في قضاء الهرمل (٢٨,٧٪) مقابل (٣٠,٣٪) في لبنان بفارق غير معبر بين الجنسين (٢٩,٢٪) للذكور و(٢٨,١٩٪) للإناث. وتبلغ نسبة الارتياح المدرسي بين عمر ٥-٩ سنوات (٨٥,١٪) (٨٧,٢٪ للذكور و٨٣٪ للإناث). وتبلغ نسبة الارتياح أعلاها بين عمر ١٠-١٤ سنة (٨٧,٤٥٪) (٨٨,٧٪ للذكور و٨٦,٢٪ للإناث) مقابل (٩٤٪) كمعدل وطني، أي أنه يوجد (١٢,٥٥٪) من هذه الفئة لم يذهبوا إلى المدرسة مقابل (٧٪) على المستوى الوطني. تم تنخفض هذه النسبة إلى (٤٩,٤٪) في فئة ١٥-١٩ (٥٢,٩٪ للذكور و٤٥,٩٪ للإناث) مقابل (٦٤,٤٪) كمعدل وطني. أما الذين يتابعون الدراسة من عمر ٢٠ سنة وأكثر فتبلغ نسبتهم (٥,٦٪) (٥٪ للذكور و٦,٢٪ للإناث) وهي نسبة تتوافق مع الاتجاه العام على المستوى الوطني لجهة ازدياد نسبة الإناث بالمقارنة مع نسبة الذكور الذين يتابعون دراساتهم الجامعية والعليا، إلا أنها تبقى نسبة أقل مما هي على الصعيد الوطني.

ج - نسبة الأمية :

تبلغ نسبة الأمية، من مجموع المقيمين في الهرمل من عمر ١٠ سنوات وأكثر، بحسب الجدول رقم (٧)، (٢٢,١٦٪) مقابل (١٣,٥٤٪) على المستوى الوطني، والتفاوت بين الذكور والإناث أقل حدة على المستوى الوطني (١٧,٨٢٪ للإناث و٩,٢٦٪ للذكور) منه على مستوى قضاء الهرمل (٣٢,٦٥٪ إناث و١٣,٣٩٪ ذكور). ولكن إذا ما أضفنا إلى فئة الأمي فئة من يقرأ ويكتب من عمر ١٠ سنوات وأكثر، لارتفعت النسبة في قضاء الهرمل إلى (٤١٪) مقابل (٢٢,٤٠٪) على المستوى الوطني.

الجدول رقم (٧)، توزيع المقيمين ١٠ سنوات وأكثر بحسب الجنس والمستوى التعليمي
الحاصل في العام ١٩٩٦

الجنس	الذكور		النساء		المجموع	النسبة المئوية (%)
	العدد	%	العدد	%		
عشر سنوات أو أكثر، أمي	١٩٩٩	١٣,٣٩	٥٠١٨	٣٢,٦٥	٧٠١٨	٢٢,١٦
عشر سنوات أو أكثر، يقرأ ويكتب	٣٢١٣	٢١,٥٢	٢١٩٣	١٤,٢٧	٥٤٠٦	١٧,٨٤
ست سنوات أو أكثر يتابع في الابتدائي أو دون الابتدائي	١٨٥٦	١٢,٤٣	١٥١٠	٩,٨٢	٣٣٦٦	١١,١١
أنهى الابتدائي	٤٦٨٢	٣١,٣٥	٤٤٠٦	٢٨,٦٧	٩٠٨٨	٢٩,٩٩
أنهى المتوسط أو BP	١٧٧٥	١١,٨٩	١٢٢٤	٧,٩٦	٣٠٩٩	٩,٩٠
أنهى الثانوي أو BT	١١٣٢	٧,٥٨	٨٥٧	٥,٥٧	١٩٨٩	٦,٥٦
أنهى الجامعة أو TS أو LT	٢٦٥	١,٧٨	١٢٢	٠,٨٠	٣٨٨	١,٢٨
أنهى دراسات عليا	١٠	٠,٠٧	٤١	٠,٢٧	٥١	٠,١٧
المجموع	١٤٩٣٢	١٠٠	١٥٣٧١	١٠٠	٣٠٣٠٤	١٠٠

د - متابعة الدراسة والاختصاص:

يتوزع المقيمون، الذين يتابعون الدراسة من مستوى متوسط وما فوق، حسب الاختصاصات على الشكل الآتي: (٧,٤%) منهم اختصاصات علمية و(١٤,٥٧%) اختصاصات أدبية و(٧٧,٥٨%) تعليم عام. وهذه النسبة المرتفعة للتعليم العام تشمل المرحلة ما قبل الجامعة. بينما يبلغ عدد المقيمين الذين يتابعون الدراسة في الجامعات (راجع الجدول رقم ٥) ٨٠٥ طلاب من بينهم (٨,٨%) يتابعون دراسات عليا (يتوزعون بين (٥٧,٧%) ذكور و(٤٢,٣%) إناث) و(٩١,٢%) يتابعون في الجامعة والتعليم المهني العالي يتوزعون بين (٢٠,٥٦%) اختصاصات علمية (٦٠,٦% ذكور و٢٩,٤% إناث) و(٦٩,٤٤%) اختصاصات أدبية (٥٠,٨% للإناث و٤٩,٢% للذكور) (انظر الملحقين رقم ٧ و٨)، وتؤكد لنا هذه الأرقام مسألتين:

الأولى: غلبة الاختصاصات الأدبية عند الذين يتابعون تعليمهم العالي وما يخلفه ذلك من انكماسات سلبية على العلاقة بسوق العمل.

الثانية: غلبة عددية ذكورية في الاختصاصات العلمية وتعادل تقريباً بين الذكور والإناث في الاختصاصات الأدبية.

وتلعب الفروع الجامعية في المناطق، وخصوصاً تلك التابعة للجامعة اللبنانية، دوراً أساسياً في الحد من التمييز بين الذكور والإناث في متابعة تحصيلهم الجامعي. والمقارنة بين الجدولين المرقمين ١٠ و ١١ رقم ٧ تؤكد ذلك.

هـ. التأخر المدرسي:

الجدول رقم (٨): الوضع المدرسي في قضاء الهرمل ولبنان للعام ١٩٩٦ حسب المرحلة والمرحلة التعليمية

المرحلة التعليمية	التأخر المدرسي		المتساو بين الجنسين		التفوق المدرسي	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
الأول	٣٣.٥	٢٢.٤	٦٤.٣٤	٧٤.٧٥	٢.١	١.٨٥
الثاني	٤٩.٢	٢٧	٤٥.١٤	٦٦.٣٢	٥.٥٦	٦.٦٩
الثالث	٥٠.٤	٣٣.٩٩	٣٩.٥٠	٥٨.٦٧	١٠.٠٨	٧.٣٥
الرابع	٦٢.٨	٣٦.٨٢	٣٣.٨٨	٥٦.٦٧	٣.٣١	٦.٥١
الخامس	٦٤.٦	٣٨.٤٧	٣٢.٧٨	٥٦.٢٣	٢.٥٢	٥.٢٩
معدل المرحلة	٥٢.١	٣١.٩	٤٣.١٢	٦٢.٥	٤.٧	٥.٥
الأول	٦٤.٩٢	٤٣.٩٢	٣٢.٤٥	٥١.٢٥	٢.٦٣	٤.٨٤
الثاني	٦٦.٦٥	٤٢.٦١	٣١.٥٨	٥٣.٢٤	١.٧٥	٤.١٤
الثالث	٥٧.٨٩	٤٢.١٩	٣٤.٣١	٥٢.٩٤	٧.٨٩	٤.٨٧
الرابع	٥٣.٥٣	٤٢.٥٥	٤٠.٨٤	٥٢.٦٦	٥.٦٣	٤.٧٨
معدل المرحلة	٦٠.٧٥	٤٢.٨٢	٣٤.٧٧	٥٢.٥٢	٤.٤٧	٤.٦٥
الأول	٧٢.٧٢		٢٧.٢٨		-	
الثاني	٨٠		٢٠		-	
الثالث	٧٤.٢٩		٢٥.٧١		-	
معدل المرحلة	٧٥.٦٧		٢٤.٣٣		-	

(♦) التوافق الدراسي أو الحالة الدراسية الطبيعية تعني: الذين يتابعون الدراسة ويتوافق عمرهم مع المرحلة التعليمية التي يتابعونها:

ابتدائي: ٦-٧ سنوات إلى ١٠-١١ سنة

متوسط: ١١-١٢ سنة إلى ١٤-١٥ سنة

ثانوي: ١٥-١٦ سنة إلى ١٨-١٩ سنة

التأخر المدرسي: الذين يتابعون الدراسة في مرحلة أدنى من المرحلة المطابقة لعمرهم.

التفوق المدرسي: الذين يتابعون الدراسة في مرحلة أعلى من المرحلة المطابقة لعمرهم.

يكشف لنا الجدول رقم (٨) عن وضع التحصيل الدراسي، ومن ضمنه عن التأخر الدراسي للمقيمين في القضاء والذين يتابعون الدراسة في كل من المراحل الثلاث التعليمية. وتبين لنا من الجدول ذاته، وبوضوح، ظاهرة التأخر الدراسي في المرحلة الابتدائية حيث إنها تبلغ نسبة (٥٢٪)، وهي نسبة عالية جداً، مقابل (٣١,٩٪) في لبنان. وهي تكشف لنا عن خلل في العملية التربوية كما تمارس في القضاء. وتزداد نسبة التأخر الدراسي كلما انتقلنا من مرحلة تعليمية إلى مرحلة أعلى ومن صف إلى صف أعلى فهي تبلغ (٣٣,٥٪) نسبة في الصف الأول ابتدائي مقابل (٢٣,٤٪) في لبنان و(٤٩,٢٪) في الصف الثاني مقابل (٢٧٪) ثم (٥٠,٤٪) في الصف الثالث مقابل (٣٣,٩٩٪) ثم (٦٢,٨٪) في الصف الرابع مقابل (٣٦,٨٢٪) في لبنان و(٦٤,٦٪) في الصف الخامس مقابل (٣٨,٤٧٪) في لبنان. كذلك في المرحلة المتوسطة فإن التأخر الدراسي يبلغ نسبة (٦٤,٩٢٪) في الصف الأول مقابل (٤٢,٩٢٪) في لبنان و(٦٦,٦٥٪) في الصف الثاني في الهرمل مقابل (٤٢,٦١٪) في لبنان و(٥٧,٨٩٪) في الهرمل في الصف الثالث مقابل (٤٢,١٩٪) في لبنان و(٥٣,٥٣٪) في الرابع في الهرمل مقابل (٤٢,٠٥٪) في لبنان. والعدل العام للتأخر الدراسي في المرحلة المتوسطة هو (٦٠,٧٥٪) في الهرمل مقابل (٤٢,٨٢٪) في لبنان.

كذلك الأمر في المرحلة الثانوية حيث يبلغ التأخر الدراسي نسبة (٧٢, ٧٢٪) من تلامذة الصف الأول و(٨٠٪) في الصف الثاني و(٧٤, ٤٩٪) في الصف الثالث من بينهم توجد نسبة (٤٠٪) حيث يصنف تأخرهم تأخراً حاداً أي من عمر عشرين سنة وأكثر.

أما معدل الذين يتابعون دراستهم الابتدائية بصورة طبيعية أي حيث يتوافق عمرهم والمرحلة التعليمية التي يتابعون فإن نسبتهم تبلغ (٤٣, ١٢٪) ومعدل المتفوقين في دراستهم، تبلغ نسبتهم (٤, ٧٪) وهي تقارب مثلتها على المستوى اللبناني والبالغة (٤, ٦٪).

وهكذا يتبين لدينا وجود علاقة بين التأخر الدراسي والمرحلة التعليمية في قضاء الهرمل حيث إنه كلما ارتفع مستوى المرحلة التعليمية كلما ازداد التأخر الدراسي (٥٢, ١١٪) في الابتدائي و(٦٠, ٧٥٪) في المتوسط و(٧٥, ٦٧٪) في الثانوي، كلما قل التوافق الطبيعي (٤٣, ١٢٪) في الابتدائي و(٣٤, ٧٧٪) في المتوسط و(٢٤, ٣٣٪) في الثانوي.

٧-٥ كلفة الأقساط المدرسية وكلفة النقل:

أما كلفة الأقساط فهي ٢٠٠ ألف ليرة لبنانية سنوياً في المدارس الثانوية الرسمية منها رسوم ١٥٠ ألف ليرة لخزينة الدولة و٥٠ ألف ليرة لصندوق المدرسة. كذلك فإن الأقساط في المدارس المتوسطة هي ١٢٠ ألف ليرة لبنانية يدفع منها رسوم لخزينة الدولة ٩٠ ألف ليرة و٣٠ ألف ليرة لصندوق المدرسة والرسوم التي تبقى في صندوق المدارس الرسمية سواء الثانوية أم المتوسطة أم الابتدائية تستعمل لشراء القرطاسية والمأزوت وغيرها من المصاريف.

أما ما يسمى المدارس المجانية فهي تحمل الاسم فقط وعلى الرغم من المساعدة الحكومية لهذا النوع من المدارس إلا أن التلامذة يدفعون أقساطاً غير معددة تراوح بين أقساط المدارس الرسمية والمدارس الخاصة غير المجانية. وهناك مدرستان خاصتان هما مدرسة المستقبل وهي للروضة والابتدائي وثانوية الإمام الباقر (وهي حالياً تكميلية وتابعة لجمعية المبرات

الخيرية) وهما تعتبران من المدارس ذات المستوى الجيد نسبياً وكلفة القسط في الأولى ٦٥٠ ألف ل.ل. سنوياً وفي الثانية ٨٠٠ ألف ل.ل. سنوياً.

أما كلفة النقل فهي تبلغ ١٥٠ ألف ل.ل. سنوياً في مدرسة المستقبل. وتمارس في بعض المدارس القليلة جداً نشاطات لاصفية كالرسم والأشغال اليدوية والموسيقى وتنظم بعض الرحلات سنوياً وتمارس بعض النشاطات الرياضية. إلا أن معظم مدارس القضاء لا تمارس أيّاً من هذه النشاطات.

وتجدر الإشارة إلى تعاون إحدى المدارس المجانية في القضاء مع بعثة فرنسية مشكلة من أربعة معلمين يقومون بتدريس اللغة الفرنسية ويساعدون التلامذة في نشاطات لاصفية كما يقومون بنشاطات عامة من خلال المكتبة.

تبقى الإشارة إلى المدارس الخاصة غير المجانية والتي تأخذ أقساطاً مضاعفة عن المدارس الحكومية، على الرغم من مساعدة الدولة لها؛ وهذه المدارس كما في الأقضية اللبنانية كافة تشكل وجهاً من أوجه هدر الأموال الحكومية يصل إلى حدود ٢٠ مليار ليرة سنوياً^(١).

وكلفة الأقساط على الرغم من أنها منخفضة نسبياً بسبب هيمنة المدارس الرسمية في القضاء والخاصة المجانية في مدينة الهرمل ومع ذلك ويسبب الفقر الشديد في القضاء تعجز نسبة غير قليلة من الأسر المعيشية عن تصديد رسوم التسجيل أو استكمال الأقساط مما يؤدي إلى حرمان أولادها من الدخول إلى المدرسة أو متابعة الدراسة.

١- من معاضرة للوزير حسن شلق في المجلس النيابي لراشيا والبقاع الغربي في بيروت ١٩٩٩.

٨-٥ التسرب المدرسي:

الجدول رقم (٩)، التسرب المدرسي في قضاء الهرمل حسب الجنس والعمر في العام ١٩٩٦ (%)^(١)

الجنس	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠
ذكور	٢,٢٨	-	١,٨٩	٥,٢٦	١٧,٢١	١٤,٥٨	٢٢,٥٢	٢٢,٢٢	٥١,٤٢	١٧,٤٤	
إناث	-	-	٨,٧٧	٢,٧٠	١٦,٦٦	١٦,٦٧	٢٠,٤٥	٤٧,٨٢	٣٧,٥٠	٦١,٢٢	
المعدل الوطني	١,٦٤	-	٥,٢٢	٤,٥٢	١٤,٧٨	١٥,٦٢	٢١,٩٩	٤٠,٥٨	٤٤,٤٦	٦٤,٢٢	
المعدل في لبنان	١,٠٢	١,٤	١,٨٦	٢,٦٩	٦,٤٤	١٧,٢٥	١٨,٦٦	٢٨,٨٧	٢٤,٨٢	٤٢,٢١	

يتبين من هذا الجدول أن التسرب المدرسي الفعلي في القضاء يبدأ من عمر ١٣ سنة، حيث يبلغ معدله (١٤,٧٨٪) (١٣,٢٪ للذكور و١٦,٢٪ للإناث) مقابل معدل وطني (٦,٤٤٪)، ثم يبدأ هذا المعدل بالارتفاع تدريجياً بين عمري ١٤ سنة (١٥,٦٪) و ١٥ سنة (٢١,٩٪) ليرتفع ارتفاعاً عالياً في عمر السادسة عشرة إلى (٤٠,٥٪) (٢٢,٢٪ ذكور و٤٧,٨٪ إناث) ثم يرتفع مجدداً إلى (٤٤,٤٪) في عمر السابعة عشرة ليقفز مجدداً إلى ما يقارب الثلاثين (٦٤,٢٪) في عمر الثامنة عشرة، وهو العمر الذي يشكل منعطفاً أساسياً في التسرب المدرسي في القضاء، في حين أن المعدل الوطني هو (٤٠,٢٨٪). وفي قراءة مقارنة يبدو واضحاً ارتفاع نسبة التسرب المدرسي في الهرمل، في فئات العمر من ٩ إلى ١٨ سنة عما هي عليه في لبنان وتحديداً في فئتي عمر ١١ سنة و ١٢ سنة حيث تشكل نسبة التسرب المدرسي في الهرمل ثلاثة أضعاف مثيلتها في لبنان للفئة الأولى وأكثر من ضعفي مثيلتها في لبنان للفئة الثانية. أما أسباب التسرب المدرسي فهي تعود بشكل أساسي إلى الفقر الشديد والحاجة إلى أيدٍ عاملة منتجة سواء للمساعدة في الأعمال الزراعية، خصوصاً للأولاد

١٦ استندت في احتساب التسرب في هذا الجدول على مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، مرجع سابق، (الجدولان ج ١٢ وج ١٣ بالنسبة لقضاء الهرمل، وعلى الجدولان ج ١٤، ج ١٥ وج ١٦ بالنسبة للمعدل في لبنان).

دون سن الثامنة عشرة، أو للتفتيش عن عمل وزيادة الدخل الأسري المتدني جداً.

٩-٥ المعلمون الاحتياط:

يعتبر عدد المعلمين الاحتياط في مدارس قضاء الهرمل الأدنى بالمقارنة مع مثيله في الأفضية اللبنانية كافة. ففي مدارس القضاء كلها يوجد معلم احتياطي واحد فقط أي بمعدل (٠,٠٣) معلم للمدرسة الواحدة بينما يبلغ هذا المعدل (٤,٧٨) معلمين في المتن و(٢,٥٩) معلماً في بيروت و(١,١٨) معلم كمعدل عام وطني (انظر الملحق رقم ٩)؛ وهكذا يظهر لنا فائض في درجة الإشباع في أفضية معينة ونقص في درجة الإشباع في أفضية أخرى يحكم كلاهما سوء في التوزيع ينحكم بدوره إلى غياب سياسة التخطيط والتنمية وإلى حضور سياسة المحسوبيات والتفاوت المناطقي.

١٠-٥ توزيع الأفراد في القضاء بحسب درجة الإشباع الأساسي في ميدان التعليم:

تأتي الهرمل في المرتبة الثانية بعد عكار، والأولى في محافظة البقاع، لجهة التدني في درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميدان التعليم لنسبة كبيرة من الأفراد.

الجدول رقم (١٠): توزع الأفراد في البقاع حسب درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميدان التعليم - التصنيف الثلاثي (%) من إجمالي الأفراد المقيمين في القضاء^(١)

الدرجة	متدنية	متوسطة	عالية	إجمالي
زحلة	٣٣,٢	٣٨,٦	٢٨,١	١٠٠
البقاع الغربي	٣٩	٣٦,٢	٢٤,٧	١٠٠
راشيا	٤١	٤٠,٤	١٨,٥	١٠٠
بعلبك	٤١,١	٣٨,١	٢٠,٨	١٠٠
الهرمل	٦٤,٣	٢٢,٤	١٢,٣	١٠٠

يكشف لنا هذا الجدول عن التفاوت بين الأقضية في المحافظة الواحدة، وهو تفاوت صارخ، حيث إن نسبة الأفراد ذوي درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميدان التعليم في قضاء الهرمل متدنية وهي تشكل تقريباً، ضعفي مثيلاتها في زحلة ٢/٣ مثيلاتها في الأقضية الأخرى. وهو وضع متأزم يفترض تدخلاً حكومياً للحد، إن لم يكن لإزالة هذا التفاوت.

١- خارطة أحوال المعيشة في لبنان (وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، مرجع سابق ص ١١٢.

الملحق رقم (١)

المؤسسات التعليمية في قضاء الهرمل

المدارس الرسمية : ثانوية الهرمل، تكميلية الهرمل للصبيان، تكميلية الهرمل الجديدة، مدرسة البنات، مدرسة بديتا، متوسطة العمري، متوسطة الشربين، متوسطة القصر، متوسطة سهلات الماء، ومدارس جوار الحشيش، مراح عباس، وادي الرطل، وادي الكرم، وادي التركمان، طورون، مراح بوقمر الدين، قريطة، الخرايب، الشواخير، بيت الطشم، رأس العاصي، قنافظ، بريسا، رين، البعول، الكواخ، حوش السيد علي، الحريقة، المعاصر، البستان، مراح العين، السويصة، حرف السماقة، حضانة الإنعاش الاجتماعي التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، روضة المهنية، المنصورة، تل مسعود، الحميري، مدرسة الهرمل الفنية للتعليم المهني والتقني وأخيراً دار المعلمين والمعلمات.

المدارس الخاصة المجانية وغير المجانية : مؤسسة الإمام موسى الصدر، ثانوية الإمام الباقر أو (مبرة الإمام زين العابدين)، السلام (وتسمى حالياً البراعم)، لهادي (فيد الإنشاء)، متوسطة الإمام علي، التقدم، الأهلية، الحديقة الخضراء، الرابية، المستقبل وهي متواجدة كلها في مدينة الهرمل باستثناء مدرسة الحرية (في بلدة القصر).

وتجدر الملاحظة أن هذه المدارس هي خاصة مجانية باستثناء مدرستين خاصتين غير مجانيّتين هما ثانوية الإمام الباقر ومدرسة المستقبل.

الملحق رقم (٣)

المهنيات الرسمية في محافظة البقاع حسب الأفضية في العام الدراسي ٩٧-٩٨^(١)

القضاء	اسم المدرسة
زحلة	مدرسة زحلة الفنية العالية
الهرمل	مدرسة الهرمل الفنية العالية
بعلبك	مدرسة بعلبك الفنية العالية
	مدرسة بدنايل الفنية العالية
البقاع الغربي	مدرسة مشفرة الفنية العالية
	معهد البقاع المهني والتقني - الخيارة
راشيا	مدرسة راشيا الفنية

الملحق رقم (٤)

توزع المهنيات الخاصة في محافظة البقاع في العام الدراسي ٩٧-٩٨^(١)

القضاء	عدد المهنيات	%
زحلة	١٢	٦٠
بعلبك	٧	٣٥
البقاع الغربي	١	٥
الهرمل	صفر	-
راشيا	صفر	-
المجموع	٢٠	١٠٠

١- المركز التربوي للبحوث والإنماء، دليل التعليم المهني والتقني، للعام ٩٧-٩٨.

٢- المصدر نفسه.

الملحق رقم (٥)

عدد الطلاب المهنيين في محافظة البقاع للعام ٩٧-٩٨

القضاء	نوع القطاع	اسمي	خاص	الاجمعي	نسبة
زحلة		٣٦٧	١٢٠٤	١٥٧١	٣١.٥
بعلبك		٩٤٣	٣٧٢	١٣١٥	٣٦.٣
الهرمل		٣٢٧	-	٣٢٧	٥.٥
البقاع الغربي		١٦٦٧	٦٥	١٧٣٢	٣٤.٧
راشيا		٩٣	-	٩٣	١.٩
الاجمعي		٣٣٤٢	١٦٤١	٤٩٨٣	٩٩.٩

الملحق رقم (٦)

توزيع عدد المدارس الرسمية ومجموع مساحة الملاعب المسقوفة والمكتشوفة في كل قضاء للسنة الدراسية ٩٧-٩٨

ساحة الملاعب المسقوفة ٢٠٠٠		ساحة الملاعب المكتشوفة ٢٠٠٠		القضاء
Sum	count	Sum	count	
١٥٩١٩	٦١	٤٣٢٢٧	٦١	بيروت
٣٦٤٠	٣٢	٢٢٢٠٤	٣٢	جبيل
٢٣٦٧	٢٨	١٧٣٦٦	٢٨	كسروان
١٢٤٠٢	٥١	٢٧٥١٠	٥١	المتن
١٤٣٥٠	٦٧	٣٨٧٩٨	٦٧	بعبدا
٧٨٤٩	٥٠	٢٨٦٩٢	٥٠	عاليه
١٣١٨٥	٧٠	٦٠٠٢٥	٧٠	الشوف
٢٣٧٥٥	٩٢	٥٦٢٤١	٩٢	طرابلس
٨٤٣٣	٦٠	٣٣١٣٨	٦٠	طرابلس القضاء
٢٠٩٥٨	١٥٥	٩١٣٧٤	١٥٥	عكار
٤٢٥٦	٣١	١٦٢٢٤	٣١	زغرتا
٥٣٧٥	٤٠	٢٧٤١٨	٤٠	الكورة
٦٢٥	١٠	٦٥٨٠	١٠	بشري
٦٥٠٩	٤١	٣٠٥٣٣	٤١	البترون
١٠٣٦٩	٥٣	٤٥١٢٧	٥٣	زحلة
٢٣٣٣	٢٨	١٦٨٦٦	٢٨	الهرمل
١٧٥٩٤	١١١	٩٠٣٣١	١١١	بعلبك
٥٤٣٨	٣٩	٦٧٦١١	٣٩	البقاع الغربي
٣١٣٣	٣٩	٢٨٧٠٥	٣٩	راشيا
١٦٢٤٥	٦٣	٩٦٩١٠	٦٣	صيدا
٢٣٤٩	١٧	١٢٧٧٠	١٧	جزين
١١٩٠٥	٤٧	٤٩٥٠٩	٤٧	النبطية
٣١٢٢	١٩	١٤٣٧٦	١٩	حاصبيا
٥٥٩١	٣٦	٣٣٩٠٧	٣٦	مرجعيون
١٧١٤٥	٧٢	٧٤٥١٩	٧٢	صور
٨٩٣٦	٣٧	٦٠٣٥٨	٣٨	بنت جبيل
٢٤٦٨٨	١٣٢٩	١٠٧٩٣٠	١٣٢٩	المجموع

الملحق رقم (٧)

الجدول (١٠)، توزيع الذين يتابعون الدراسة حالياً - العام ١٩٩٦ (مستوى متوسط وما فوق) بحسب الجنس والاختصاص التعليمي

الاختصاص	الجنس		ذكور		أنثى		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
اختصاصات علمية	٢٠٤	٩,٦٦	١٣٢	٥,٤٤	٣٣٧	٧,٤٠		
اختصاصات أدبية	٣٣٦	١٥,٤٦	٣٣٧	١٣,٨١	٦٦٣	١٤,٥٧		
اختصاصات غير مبيّنة	٢٠	٠,٩٧	-	-	٢٠	٠,٤٥		
تعليم عام	١٥٦١	٧٣,٩١	١٩٦٩	٨٠,٧٥	٣٥٢٩	٧٧,٥٨		
المجموع	٢١١١	١٠٠	٢٤٣٨	١٠٠	٤٥٤٩	١٠٠		

الجدول رقم (١١)، توزيع الذين هم خارج المؤسسات التعليمية حالياً العام ١٩٩٦ (متوسط وما فوق) بحسب الجنس والاختصاص التعليمي

الاختصاص	الجنس		ذكور		أنثى		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
اختصاصات علمية	٢٣٥	٩,٩٧	٤١	٢,٩٦	٢٧٥	٧,٣٠		
اختصاصات أدبية	٢٤٥	١٠,٢١	١٤٣	١٠,٣٧	٣٨٨	١٠,٢٧		
اختصاصات غير مبيّنة	-	-	-	-	-	-		
تعليم عام	١٩١٨	٨٠,٠٠	١١٩٣	٨٦,٦٧	٣١١١	٨٢,٤٣		
المجموع	٢٣٩٧	١٠٠	١٢٧٧	١٠٠	٣٧٧٤	١٠٠		

الملحق رقم (٨)

توزيع الذين يتابعون الدراسة حالياً (العام ١٩٩٦) في قضاء الهرمل (مستوى متوسط وما فوق) بحسب المستوى التعليمي الحالي والاختصاص التعليمي

الاختصاص	يتابع في المتوسط		يتابع في الثانوي		يتابع في الجامعة		يتابع دراسات عليا		الجنس
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
اختصاصات علمية	٣١	١,٠٦	١,٠٦	٩,٦٤	٢٢٤	٢٠,٥٦		٣٣٧	٧,٤٠
اختصاصات أدبية	٢٠	٧٠	٧٠	٧,٢٢	٥١٠	٦٩,٤٤	٧١	١٠٠	١٤,٥٧
اختصاصات غير معينة				٢,٤١				٢٠	٤٥
تعليم عام	٢٨٤٦	٩٨,٢٤	٩٨,٢٤	٨٠,٧٢				٣٥٢٩	٧٧,٥٨
المجموع	٢٨٩٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٧٣٤	١٠٠	٧١	١٠٠	٤٥٤٩

الملحق رقم (٩)

توزيع عدد المعلمين الاحتياط في المدارس الرسمية بحسب كل قضاء بالنسبة لكان إقامة المعلمين للعام ٩٧-٩٨

المعلمين	العدد
بيروت	١٥٨
جبيل	٦٧
كسروان	٧٤
المتن	٢٤٤
بعبدا	١٢٧
عاليه	٢٥
الشوف	٨٩
طرابلس	٩٦
طرابلس القضاء	٢٧
عكار	١١١
زغرتا	٣٧
الكورة	٨٩
بشري	٨
البترون	٥٧
زحلة	٥٥
الهرمل	١
بعلبك	٥٢
البقاع الغربي	١٩
راشيا	٦
صيدا	٦١
جزين	٢٧
النبطية	٢٥
حاصبيا	١٩
مرجعيون	١٦
صور	٣٢
بنت جبيل	٣٠
المجموع	١٥٧٢
المجموع العام	١٥٧٢

الملحق رقم (١٠)

بيان إحصائي عن المدارس في محافظة البقاع في العام ١٩٩٨-١٩٩٩

القطاع	عدد التلاميذ	عدد التلاميذ في		المجموع
		الذكور	الإناث	
زحلة	٩	٦٩٩	٢٠٤٨	٢٧٤٧
البقاع الغربي	٩	٤٧٧	١٥٢٨	٢٠٠٥
راشيا	٣	٩٨	٤٧٦	٥٧٤
بعلبك	١٢	٧٠٨	٢٧٢٩	٣٤٣٧
الهرمل	١	٣٠٦	٤١٩	٧٢٥
المجموع	٣٤	٢٢٨٨	٧٢٠٠	٩٤٨٨

القطاع	عدد المدارس	عدد التلاميذ	
		الذكور	الإناث
زحلة	٤	١٠٦٤	٧٧
البقاع الغربي	٢	٢٤٣	١١٧١
راشيا	٢	٢٥٥	١١٧١
بعلبك	٥	١١٧١	٢٥٥
الهرمل	١	٢٥٥	١١٧١
المجموع	١٢	٢٥٥٥	١١٧١

القطاع	عدد المدارس	عدد التلاميذ في مرحلة			المجموع
		الذكور	الإناث	المجموع	
زحلة	٢٢	٩٢٣	٢٥٩٢	٣٢١٩	٧٨٢٥
البقاع الغربي	٢٦	٩٦٩	٣٢٥٩	٢٣٠٣	٦٥٣١
راشيا	٢٢	٤٢١	١٧٥٦	١٣٣٢	٣٥٠٩
بعلبك	٥٦	١٣٩٣	٥٧٨١	٤٤١٦	١١٤٨٩
الهرمل	١٠	٢٢٧	١٠١٠	٦٦٣	١٩٠٠
المجموع	١٤٦	٣٨٣٢	١٥٣٩٩	١٢٠٣٣	٣١٣٦٤

البلدية الريفية	المقار	عدد المدارس	عدد التلاميذ في مرحلة		الجموع
			ما قبل الابتدائي	الابتدائي	
زحلة		١١	٤٥٠	١٧١٧	٢١٦٧
البقاع الغربي		٢	١٩	٥٤	٧٣
راشيا		٢	٥٨	٢٧٨	٣٣٦
بعلبك		٣٥	٣٧٦	١٣٩٧	١٧٧٣
الهرمل		١٧	١٣٩	٤٧٥	٦١٤
الجموع		٦٨	١٠٤٢	٣٩٢١	٤٩٦٣

بيان بالمدارس الخاصة غير المجانية في محافظة البقاع في العام ١٩٩٨-١٩٩٩

البلدية الخاصة	المقار	عدد التلاميذ	عدد التلاميذ في مرحلة				الجموع
			ما قبل الابتدائي	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	
زحلة		٢٥	٣٠٦٣	٦٩٣٨	٤٩٢١	٢٠٩٢	١٧٠١٤
البقاع الغربي		٨	٧٩٠	٢٠٣٩	١٥٤٣	٤٧٦	٤٨٤٨
راشيا		٢	١٢٥	٤٥٣	٢٤٧	٤٠	٨٧٥
بعلبك		٢٣	٧٥٥	١٦٧١	٣٤٥٢	١٠٣٨	٦٩١٦
الهرمل		٣	٢٧٣	٢٠٦	٤١٧	-	٨٩٦
الجموع		٦١	٥٠١٦	٥٠١٦	١٠٥٨٠	٣٦٤٦	٣٠٥٤٩

البلدية الخاصة	المقار	عدد المدارس	عدد التلاميذ في مرحلة			الجموع
			ما قبل الابتدائي	الابتدائي	المتوسط	
زحلة		١٧	٥٣١	١٨٣١	١٨٤٨	٤٢١٠
البقاع الغربي		٨	٢١٣	٣٦١	١٠٩٤	١٦٦٨
راشيا		٤	١٢٧	٥٣٨	٤٧٥	١١٥٠
بعلبك		٢٩	١٦٨٠	٣٣٠٧	٣٨٨٠	٨٨٦٧
الهرمل		٢	١٢٢	٣٢٥	٢٩٤	٧٤١
الجموع		٦٠	٢٦٨٣	٦٣٦٢	٧٥٩١	١٦٦٣٦

الابتدائية الخاصة	القضاء	عدد الثانويات	عدد التلاميذ في		المجموع
			ما قبل الابتدائي	الابتدائي	
زحلة	١٢	٦١٤	١١٧٣	١٧٨٧	
البقاع الغربي	١	٣١	٧١	١٠٢	
راشيا	-	-	-	-	
بعلبك	٣	١٤١	٣٣١	٤٧٢	
الهرمل	١	١٠٤	٨٨	١٩٢	
المجموع	١٧	٨٩٠	١٦٦٣	٢٥٥٣	

بيان بالمدارس الخاصة المجانية في محافظة البقاع في العام ١٩٩٨-١٩٩٩

٧	القضاء	عدد المدارس	عدد التلاميذ		المجموع
			ما قبل الابتدائي	الابتدائي	
زحلة	٢٦	١٢٤٧	٤٥٨٦	٥٨٣٣	
البقاع الغربي	١٤	٨٢٩	٢٩٥١	٣٧٨٠	
راشيا	٣	١٠٩	٣٨٣	٤٩٢	
بعلبك	٥٣	٣١٨٧	١١٣٩٧	١٤٥٨٤	
الهرمل	٧	٢٥١	١٦٣٤	١٨٨٥	
المجموع	١٠٣	٥٦٢٣	٢٠٩٥١	٢٦٥٧٤	

بيان إجمالي بعدد المدارس وعدد التلاميذ في محافظة البقاع في العام الدراسي

١٩٩٨-١٩٩٩

القضاء	عدد المدارس	عدد التلاميذ في				المجموع
		ما قبل الابتدائي	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	
زحلة	١٣٦	٦٨٢٨	١٩٨٣٨	١١٨٥١	٤١٤٠	٤٢٦٥٧
البقاع الغربي	٧٠	٢٨٥١	٨٧٣٥	٥٤٩٤	٢٠٠٤	١٩٠٨٤
راشيا	٣٩	٩٥٨	٣٤٠٨	٢٣٩٥	٥١٦	٧٢٧٧
بعلبك	٢١٦	٨١٣٩	٢٣٨٨٤	١٣٦٢٧	٣٧١٧	٤٩٤١٧
الهرمل	٤١	١١١٦	٣٧٣٨	١٦٨٠	٤١٩	٦٩٥٣
المجموع	٥٠٢	١٩٨٩٢	٥٩٦٠٣	٢٥٠٤٧	١٠٨٩٤٦	١٢٥٣٨٨

الفصل السادس

الموارد الطبيعية

١-٦ الأرض:

إن الجدول رقم (١) يكشف لنا عن حجم المساحات الزراعية في قضاء الهرمل. وفي ضوء معرفتنا بالمساحة العامة للقضاء يمكننا التعرف على أنواع الأراضي كافة (زراعية: بعلية مروية والأراضي غير الزراعية). فقد بلغت المساحة للأراضي المزروعة في القضاء ١١١٩٤ هكتاراً عام ١٩٩٦^(١) أي ما نسبته (١٩,٧٪) من المساحة العامة للقضاء وكانت قد بلغت ١١٨٥٩,١١ هكتاراً عام ١٩٦٠^(٢) أي ما نسبته (٣٣,٢٪) من مساحة القضاء، وبترجع بلغ ٨٨٧٩ هكتاراً أي (٤٤,٢٣٪) بين المساحتين؛ وبالاتي تكون مساحة الأراضي الجردية ٤٥٥٢٢ هكتاراً عام ١٩٩٦ (٨٠,٣٪) من المساحة العامة للقضاء بعد أن كانت مساحتها ٣٧٨٥٧ عام ١٩٦٠ أي (٦٦,٨٪) من المساحة الإجمالية للقضاء.

الجدول رقم (١): المساحات الزراعية في قضاء الهرمل بين العامين ١٩٦٠ و ١٩٩٦

المساحة	غير مروية	مروية	غير مروية	المساحة
١٩٦٠	١٥٢٧٧,٦٦	٣٥٨١,٤٥	صفر	١٨٨٥٩,١١ ♦
%	٨١	١٩	-	١٠٠
١٩٩٦	٦٤٦٠	٤٧٣٤	صفر	١١١٩٤
%	٥٧,٧	٤٢,٣	-	١٠٠

١- وزارة الزراعة F.A.O.: الإحصاء الزراعي ١٩٩٦. من المستغرب ألا يوجد تحديد دقيق لمساحة القضاء حيث إن دليل القرى أورد الرقم ٧٣١,٠٠٥ كلم^٢ أي ٧٣١٠٠ هكتار.

٢- الإحصاء الزراعي لعام ١٩٦٠ مصدرة هو فوثيه وياز:

Gauthier et Baz - Ministère de L'Agriculture: Aspect général de L'Agriculture libanaise, 1960

♦ بلغ المجموع حسب مصدر الإحصاء لعام ١٩٦٠ (٢٠٠,٧٣,٦٦) للمساحات نفسها الواردة في الجدول دون أي شرح من أين حصلت هذه الزيادة.

٦-٢ التقسيم العقاري لقضاء الهرمل،

يتشكل قضاء الهرمل عقارياً من مناطق أربع وهي:

١- الهرمل العقارية وتشمل: مدينة الهرمل، القصر، الزكبة، الهوشرية، قنافذ، الشواغير، المنصورة، حوش السيد علي، رأس العاصي، الشلمان، البويضة، تل مسعود، الكواخ، البريج، خربة البطن، شحقونة.

٢- الهرمل - الشربين العقارية وتضم: الشربين، فيسان، الحميري، الحريقة، البستان، مراح العين، السويصة، الحرف، جوار الحشيش.

٣- الهرمل - زغرين العقارية: وادي التركمان، وادي الرطل، زغرين، البعول، المشرف، وادي الكرم، مراح السيد، مراح النواس، قريطة، بيت علوه، بيت عواد، بيت علام، مراح بوقر الدين، وادي بنيت، وادي النيرة، بريصا.

وهذه المناطق الثلاث كلها مسوحة ومفروزة.

أما المنطقة العقارية الرابعة فهي منطقة الهرمل - الجباب العقارية وفيها: الجباب، السّوّج وتضم منطقة الرجم وهي تمتد في السهل على طريق حوش السيد علي، وكذلك منطقة المنصورة لجهة الشرق حتى الحدود مع الشواغير وهي كلها مناطق حق مختلف^(١).

٦-٣ المياه:

يتمتع قضاء الهرمل بثروة مائية هائلة يؤثر عليها العدد الكبير للينابيع والعيون وكذلك نهر العاصي. إلا أن التناقص الصارخ والأساسي في هذا القضاء يكمن في هذا الوفّر الطبيعي من جهة وسوء استغلال هذه الثروة من جهة أخرى مما ينعكس سلباً على الأوضاع المعيشية للسكان. فهناك (٥٧,٧٪)

١- مقابلة مع أحد العاملين في بيع المقارات، أجراها المحقق الميداني في تشرين الأول ١٩٩٩. وهذه المعلومات الميدانية تطابقت مع معلومات مركز المشروع الأخضر في بعلبك عن المناطق المحددة، والتي شملت سهل الهرمل، تتناقص مع إحصاءات وزارة الزراعة وFAO لعام ١٩٩٦ عن الأراضي المسوحة والمحددة وغير المسوحة حيث اعتبرت أراضي الهرمل كلها مسوحة (راجع الإحصاء الزراعي لوزارة الزراعة وFAO، مرجع سابق ١٩٩٦).

من الأراضي الزراعية بعلمية (راجع الجدول رقم ١) وهناك قرى عديدة لا تزال تعتمد على مياه آبار الجمع لتأمين مياه الشفة^(١).

٣-١ الأنهار^(٢)،

يعتبر نهر العاصي^(٣) من أغزر الأنهار اللبنانية إطلاقاً. وهو ينبع من عين الزرقاء ويجري مسافة ٤٦ كلم في الأراضي اللبنانية ليكمل مساره في الأراضي السورية.

ويقتصر استعمال مياه هذا النهر على الأراضي المحاذية له بشكل أساسي وعلى بعض المشاريع الخاصة والتي تتطلب توظيف رأسمال معين لتجهيز محطة لضخ المياه من النهر إلى هذه الحيازات. ولقد جرى اتفاق بين الجانبين اللبناني والسوري على اقتسام مياه هذا النهر وفق حصص محددة إلا أن أي إجراء عملي للاستفادة من هذه الحصة لم يحصل حتى الآن^(٤).

٣-٢ الينابيع،

تواجد في قضاء الهرمل الينابيع الآتية:

أ - الينابيع الدائمة: عين أم شرف، الشاغور، عين وادي العين، نبع رأس المال وهو الأشهر بين كل هذه الينابيع وهو يروي الهرمل، وكافة قرأها المحيطة، نبع بديتا، نبع الوقف، نبع وادي الجوز، ينابيع عروبة والمعبور، نبع الجوز (في جردو آل جعفر)، نبع مرجعين، نبع الغوار وعين الجديدة (في مرجعين).

١- راجع الملحق رقم (٢).

٢- ورد في إحصاء وزارة الزراعة FAO عدد الأنهار في الهرمل هو ٣ ولدى سؤالنا عن ذلك ميدانياً كان التمسك بالأمر واعتقاد أن السبب في الإشكال هو تعريف النهر الذي اعتمدته الإحصاء المذكور.

٣- ما تسمية العاصي فتعود إلى أنه النهر الوحيد الذي يجري بعكس مجرى الأنهار اللبنانية الأخرى والسبب ليس عصبائه على الطبيعة كما يشاع وإنما السبب يعود إلى أن عتبة مدينة بعلبك وهي منطقة عالية تقسم السهل إلى منحدرين جنوبي حيث يجري نهر الليطاني وشمالاً حيث يجري نهر العاصي.

٤- للاطلاع على الاتفاقية والمفاوضات اللبنانية السورية حول اقتسام نهر العاصي راجع خليفة، عصام: لبنان والمياه والحدود (١٩٦٦-١٩٧٥)، بيروت ١٩٩٦، ص ٢٠٦-٢٢٤.

ب - الينابيع الموسمية: نبع الأحد عشرية، نبع المنقطع (قرب القصر) ونبع بريصا.

٣-٣ الآبار:

ورد في إحصاء وزارة الزراعة والفاو F.A.O لعام ١٩٩٦ أن عدد الآبار الارتوازية في الهرمل هو بئر واحد فقط وهو ما أثار الاستغراب والتعجب بسبب الفارق الكبير جداً بين الواقع الميداني وبين الخفة في العمل الإحصائي. ولا يمكننا تقديم أي تفسير لذلك والمطلوب من المعنيين بالإحصاء تقديم هذا التفسير^(١) ففي تحقيقنا الميداني ولو بعد مرور ٢ سنوات على إحصاء وزارة الزراعة والفاو، ومع افتراض أن بعض الآبار قد أنشئ حديثاً إلا أن الأعداد الكبيرة جداً للآبار التي أحصيناها تكشف عن خلل أساسي في الإحصاء المذكور.

أما الآبار التي توصلت إلى إحصائها من خلال العمل الميداني فهي:

أ - الآبار الحكومية:

بئر واحدة في كل من القرى الآتية: الكواخ، سهلات الماء، وادي التركمان، حوش السيد علي (وهو مقدمة من اليابان)، الزيتيني (وهو مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) ويضاف إليها بئران في بلدة القصر فيصبح مجموعها سبع آبار.

ب - الآبار الخاصة:

تعتمد هذه الإحصائيات على مسح ميداني تم تنفيذه عام ١٩٩٩ حيث أحصى في مدينة الهرمل وبعض ضواحيها ٣٦٠ بئراً وفي منطقة السهل ٤٧٢ بئراً^(٢). وهكذا وفي غياب التدخلات الرسمية الجدية يستثمر الناس جزءاً من رساميلهم ليعفر كل منهم بئرته الخاص، مما يؤدي إلى هدر كبير في الثروتين

١- تتوزع هذه الآبار على القرى الآتية: القصر ٣٢٨ بئراً، سهلات الماء ٤٢ بئراً، البويضة ٦٤ بئراً، حوش السيد علي ١٢ بئراً، المنصورة ١١ بئراً، الزيتيني ٨ آبار وبيت حيرا ٥ آبار (تحقيق ميداني بتكليف من الباحث عام ١٩٩٩).

المادية والمائية. وكما هو ملاحظ يقتصر حفر الآبار على المنطقة السهلية ويبقى الكثير من قرى الجرود محروماً من تمديدات مياه الشرب سواء الرسمية أم عبر المشاريع الخاصة وذلك بسبب ضعف الإمكانيات المادية للسكان المقيمين فيها.

٤-٣ البحيرات والسدود:

ما أكثر الدراسات التي أجريت من أجل بناء سد على نهر العاصي، إلا أن أي منها لم يوضع حتى الآن موضع التنفيذ. ويذكر إحصاء وزارة الزراعة وF.A.O وجود بحيرتين في قضاء الهرمل. وفي تحقيقنا الميداني تبين أن هناك سداً بدائياً وهو من خشب ومهمته تحويل مياه النهر في قرية بيت حيرا وهي البحيرة الأولى. كما توجد بحيرة ثانية هي بحيرة معيان الجديدة في بلدة القصر.

تجدر الإشارة إلى أن المشروع الأخضر نفذ في فترات ما قبل الحرب إنشاء مجموعة من الخزانات في بعض مناطق بعلبك الهرمل لتجميع مياه الشتاء من أجل الاستفادة منها للري عند الحاجة، وقد تبين لي في زيارة ميدانية في فترة تحضير لي أطروحتي عن منطقة بعلبك الهرمل وزراعة الحشيشة، أن كل تلك الخزانات من الباطون كانت متشققة وغير صالحة للاستعمال. ويتدقق أكثر تبين لي أنها كانت نوعاً من أنواع التنقيعات الخاصة ببعض الأشخاص ولم تأت ضمن خطة للتنمية الزراعية في تلك المنطقة.

٤-٦ الأحراج:

تكشف لنا الملاحظة المباشرة عن تنوع في المشهد الريفي في قضاء الهرمل حيث يتوزع بين مشهدين أساسيين: المشهد الصحراوي والأجرد في قسم من السهل وبعض الجبال في الجهة الشرقية من القضاء ومشهد الاخضرار والذي يزداد انتشاره مع ارتفاع الجبال في الجهة الغربية والجنوبية الغربية من القضاء.

تشغل الغابات مساحة ١١٧٣٠ هكتاراً أي ما نسبته (٦,٢٠٪) من مساحة

القضاء وهي نسبة مرتفعة جداً بالمقارنة مع المعدل العام في لبنان (٧٪)^(١) وأكثر بقليل مما تشكله المساحة الزراعية في القضاء (١٩,٧٪). وتشكل الأحرار مورداً اقتصادياً تعتمد عليه بعض الأسر في تأمين معيشتها (إقامة المشاحر لاستخراج الفحم)^(٢).

ما مواقع الأحرار في القضاء فهي تنتشر في: الهرمل، المنافذ، وادي النهري، وادي بنيت، وادي النوم، وادي التركمان، القصر، (رأس بعلبك، الجديدة، القاع)^(٣)، الشربين، وادي الزغرين، وادي الرطل، السوح، التفاحة، قرنة السنديانة، مرجحين، المعصرة، بريصا، كرم ذهبية، مغر فاطمة، قرنة الطواحين، وادي الجدود، الشلطا، حقل إدريس، الكواخ، القليعة، فيسان، الحميرة، الميدان، الحرف، الدموم، السويسة، الألفون، مقيل بوجرة، جوار الحشيش، الحريق وادي القارح، وادي السلي، وادي العريشة، المرامغ، عين المجوية، وادي الحور، سمحات، حرف الهوا، حرف الرشاعة، الزكبة، قناخذ، حرف السماقة وعريض النجاص^(٤).

ويمكن اختصار هذه التسميات المحلية إلى ٦ مواقع أساسية هي الشربين (١٩١٢م) جبل عروبا (١٩٥٣م) جبل جعفر (١٩٤٧م) جبل ناصر الدين (١٦٢٨م) قرنة السندان (١٩٧٥م) منطقة الجباب الحمر (١٨٦١م).

أما أهم أنواع الأشجار في هذه الأحرار فهي: الأرز، الشربين، اللزاب، الملول، البطم، السنديان، الشوح والصنوبر.

وتجدر الإشارة إلى عدم وجود مشاريع تحريج في القضاء، ما خلا بعض المبادرات الطوعية كحملة التحريج (عام ٩٨) في حوض العاصي بمبادرة من قيادة الجيش بالتعاون مع طلاب المدارس واتحاد الشباب الديمقراطي (على جانبي الطريق العام من موقع رأس العاصي وصولاً إلى الهرمل).

١- فاعور، علي؛ أطلس لبنان، مرجع سابق، ص ١٧.

٢- هناك ضرورة لتنظيم هذه الحرفة كمورد معيشي مع ضرورة الحفاظ على الغابات.
 (٤) هذه القرى الثلاث تابعة إدارياً لقضاء بعلبك.

٣- قرار ١٠٤٩ - توزيع مناطق الغابات، الجريدة الرسمية، العدد ١٨٠٥٣.

كذلك ليس هناك أية محميات بيئية وإنما يدور بعض الكلام على مشروع محمية في السويصة (لزاب وشوح).

٦-٥ المناجم والكسارات:

يبلغ عدد الكسارات في الهرمل، حسب مصادر وزارة البيئة، ثلاث كسارات، وكلها غير مرخص لها وهي: كسارة فخر الدين، كسارة شميب، وكسارة غصن.

وفي تحقيقنا الميداني تبين لنا أن عدد هذه الكسارات هو تسع ومن بينها الثلاث السابقة الذكر وهي موزعة على الشكل الآتي:

في الزيتيني ثلاث كسارات وهي كسارة علو وكسارة غصن (مذكورة في تقرير وزارة البيئة) وكسارة فخر الدين (أيضاً واردة في تقرير وزارة البيئة).

وكسارة في كل من: الدموم، مفرق الرويمة، فيسان، وادي الفارغ، الحريقة، وادي الدبشة، وكل أصحابها من آل جعفر.

الملحق رقم (١)

مصدر تأمين مياه الشرب في قرى قضاء الهرمل عام ١٩٨٢^(١)

مصدر المياه	القرية / المنطقة		القرية / المنطقة	مصدر المياه
أبار جمع	زويتيني		بيوضة	رأس أعالي الهرمل
أبار جمع	سهلات الماء		بيت الطشم	الشاغور
أبار جمع	شربين، بريصا، مرجعين		حوش السيد ع	نهر الماصي
أبار جمع	كواخ		ايحوش السيد علي	نهر الماصي
أبار جمع	محصرة		حوش السيد علي	نهر الماصي
أبار جمع	وادي الكرم		يزويتيني	أبار جمع
أبار جمع	وادي فمرة		سهلات الماء	أبار جمع
الشاغور	بيت الطشم		شربين، بريصا، مرجعين	أبار جمع
نوع عروية	مراح العين		شربين، بريصا، مرجعين	يتابع مرجعين
رأس أعالي الهرمل	بيوضة		شواخير، الطشم	نوع الشاغور
صهاريج	مزرعة سجد		كواخ	أبار جمع
نوع الأحد عشرية	هرمل		مراح العين	نوع عروية
نوع الرينة	هرمل		مزرعة سجد	صهاريج
نوع الشاغور	شواخير، الطشم		محصرة	أبار جمع
نوع الماصي	هرمل		هرمل	نوع الأحد عشرية
نوع الوقف	هرمل		هرمل	نوع الرينة
نوع رأس المال	هرمل		هرمل	نوع الماصي
نهر الماصي	حوش السيد علي		هرمل	نوع الوقف
نهر الماصي	حوش السيد علي		هرمل	نوع رأس المال
نهر الماصي	حوش السيد علي		وادي الكرم	أبار جمع
يتابع مرجعين	شربين، بريصا، مرجعين		وادي فمرة	أبار جمع

١- تم إعداد هذا الجدول بجهد شخصي مني ومن الزميل د. رفيق الكرك استناداً إلى موسوعة اعرف لبنان: لتقييف مرهج، مرجع سابق.

الفصل السابع

القطاعات والأنشطة الاقتصادية

١-٧ الزراعة:

١-١ الأراضي الزراعية وأهم الزراعات:

أ - المساحة الزراعية:

بلغت المساحة الزراعية في القضاء ١١١٩٤ هكتاراً، عام ١٩٩٦^(١)، أي ما نسبته (١٩,٧٪) من المساحة العامة للقضاء والبالغة ٥٦٨٢٢ هكتاراً، وكانت المساحة الزراعية قد بلغت ١٨٨٥٩,١١ هكتاراً، عام ١٩٦٠^(٢)، أي ما نسبته (٣٣,١٪) من مساحة القضاء. وهذا يدلنا على أن المساحة الزراعية الحالية تراجمت ما مقداره ٨٨٧٦ هكتاراً أي ما نسبته (٤٤,٢٣٪) عما كانت عليه عام ١٩٦٠.

وقد طال هذا التراجع بشكل أساسي الزراعات البعلية والتي كانت تشكل (٨١٪) من المساحة الزراعية عام ١٩٦٠. ويمكن تفسير هذا التراجع في ضوء المعطيات المناخية للقضاء من جهة وفي ضوء الإنتاجية المتدنية لهذا النوع من الزراعات وعدم قدرته التنافسية خصوصاً تجاه المحاصيل الزراعية المستوردة أو المهربة من الخارج من جهة أخرى.

ولكن في مقابل هذا التراجع في النسبة الإجمالية للمساحة الزراعية، نلاحظ تزايداً في مساحة الأراضي الزراعية المروية بنسبة (٣٢٪) عما كانت عليه عام ١٩٦٠ كما يظهر ذلك الجدول الآتي:

١- وزارة الزراعة والفاو: الإحصاء الزراعي، مرجع سابق.

٢- الإحصاء الزراعي لعام ١٩٩٠:

Gauthier et Baz-Ministère de L'Agriculture: Aspect général de l'agriculture Libanaise 1960

الجدول رقم (١)، توزيع المساحة الزراعية في قضاء الهرمل بحسب نوع الزراعة لعامي ١٩٦٠ و ١٩٩٦ (بالهكتار)

نوع الزراعة	بعلية	مروية	خيم	المجموع
١٩٦٠	١٥٢٧٧,٦٦	٢٥٨١,٤٥	صفر	١٨٨٥٩,٠
%	٨١	١٩	صفر	١٠٠
١٩٩٦	٦٤٦٠	٤٧٣٤	صفر	١١١٩٤
%	٥٧,٧	٤٢,٣	صفر	١٠٠
مجموع الزيادة والتراجع	- ٨٨١٧,٦	+ ١١٥٢,٦	صفر	- ٧٦٦٥
% الزيادة أو التراجع	- ٥٧,٧	+ ٢٢, ١٨	صفر	- ٤٠,٦

وعلى الرغم من تطور المساحة الزراعية المروية بنسبة (٢٢٪)، كما ذكرنا، تبقى الإشارة إلى أن الزراعات البعلية لا تزال تشغل المساحة الأكبر بنسبة (٥٧,٧٪) وهذا مؤشر مهم على الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية الصعبة للأسر المعيشية التي تعتمد على هذا النوع من الزراعات.

أما الزراعات المحمية تحت الخيم فهي غير منتشرة في الهرمل إلا في حيازات صغيرة جداً لم يلحظها الإحصاء خصوصاً أن هذه الزراعة تتطلب رأسمالاً تفقده غالبية المزارعين في القضاء. كما يبين لنا ذلك الجدول رقم (١).

ب - الإنتاج النباتي:

لقد توزعت الأراضي المروية والتي بلغت مساحتها ٢٢٢٢٠ دونماً (٢٢٢٢٢ هكتاراً) عام ١٩٧١ على الشكل الآتي^(١):

١ - غانم، نبیه: الزراعة اللبنانية وتحديات المستقبل، زحلة، ١٩٧٢، ص ٥٨ (الجدول مأخوذ من دراسة مصلحة الإنماء الاجتماعي عام ١٩٧١).

الجدول رقم (٢)، توزيع الزراعات في قضاء الهرمل بحسب النوع والمساحة عام

١٩٧١

نوع الزراعة	قمح	شعير	بطاطا	يازيلا	حشيشة	مشمش	ذرة	المجموع
السهل	١٦٠٠	-	٨٠٠	-	٢٠٠٠			٤٤٠٠
الوديان	٣٠٠٠	٩٩٢	٥٠٠	١٤٧٧	٣٥٠	٢٥٠٠	١٠٠٠	٩٨٢٠
بلدة الهرمل	-	-	-	-	-	٦٥٠٠	٢٥٠٠	٩٠٠٠
المجموع العام	٤٦٠٠	٩٩٢	١٣٠٠	١٤٧٧	٢٣٥٠	٩٠٠٠	٣٥٠٠	٣٢٢٢٠
%	١٩,٨	٤,٢	٥,٦	٦,٤	١٠,٢	٣٨,٧	١٥	٩٩,٩

أما في العام ١٩٩٦ فقد توزعت على الشكل الآتي:

الجدول رقم (٢)، توزيع الزراعات في قضاء الهرمل بحسب النوع والمساحة عام

١٩٩٦^(١)

نوع الزراعة	الزراعات الحقلية					الزراعات الشجرية الدائمة				
	زيتون	تفاح	كمثرى	زيتون	تفاح	زيتون	تفاح	كمثرى	زيتون	تفاح
المساحة (بالهكتار)	٣٢٠	٣٩١	٢٠٠	٣٢٠	٣٢٠	٣٢٠	٣٢٠	٣٢٠	٣٢٠	٣٢٠
%	٥٢,٥	١٨,٥	٢٨	١٠٠	٢٨	٢٢,٢	٢٨	٢٢,٢	١٨,٥	١٨,٥
النسبة الإجمالية	٦١,١					٣٨,٩				

تشغل الزراعات السنوية والموسمية ما نسبته (٦١٪) من إجمالي المساحة الزراعية في القضاء، أما الزراعات الشجرية الدائمة فتشكل نسبتها (٣٩٪). فالجيليات تشغل أكثر من نصف مساحة الزراعات السنوية أو الموسمية (٥٣,٥٪) ثم تأتي بعدها الخضار والأبصال (٢٨٪) فالقرنيات (١٨,٥٪). أما بالنسبة للزراعات الشجرية الدائمة فتشغل اللوزيات المساحة الأهم (٥٣,٨٪) ثم الأشجار المثمرة المشمش تحديداً (٢٣,٦٪) فالزيتون (٢٢,٣٪).

١- مجلة أغروتيك: وزارة الزراعة والفاو - نظام المعلومات حول الإحصائيات الزراعية، صادرة عن مجموعة شركات ديانة اخوان، بيروت، (٢) ١٩٩٩.

وفي قراءة راهنة للواقع الزراعي في الهرمل، تبين لنا أن هناك غياباً كلياً لزراعة الحشيشة منذ عام ١٩٩٢ وتجري منذ سنوات قليلة، عملية استبدال لزراعة المشمش بالزيتون. ومن المتوقع من الآن وحتى عشر سنوات أن تتحول المنطقة إلى زراعة الزيتون^(١). وأسباب الاستبدال ترجع إلى أزمات التصريف المتلاحقة لمحصول المشمش بسبب تدني أسعاره مما جعل المزارعين أحياناً يتركون مواسمهم دون قطاف حتى لا يقعون في عجز أكبر كذلك إلى عدم وجود أي معمل للكونسروة لتصنيع هذا المحصول. وقبل كل ذلك يعود السبب إلى أن المشمش هو محصول حساس بمعنى أنه لا يحتمل الانتظار بعد القطاف، بينما الزيتون هو من المحاصيل الأقل حساسية، مقارنة مع المشمش، وبالآتي يمكن تخزينه لمدة أطول، سواء لييمه للأكل أم لعصره زيتاً^(٢).

كذلك هناك انتشار لزراعة اللوز في الجرد وهي أيضاً من المحاصيل التي يمكن أن تخزن فترة بعد قطافها دون أن تفسد.

كذلك بدأت تنتشر زراعة الفستق الحلبي وهي لم تُلحظ في إحصاءات «الفاو» (راجع الجدول رقم ٢) كما أنها لم تُلحظ زراعة البطيخ، والتي تستعمل الري بالتقطيع، وتنتشر في سهل الرجم الذي تتركز فيه الزراعة الأساسية لقضاء الهرمل.

ويقوم البعض من سكان الجرد بقطع قسم من الأحراج ليؤمن مساحة يزرع فيها بعض المحاصيل. يضاف إلى كل ذلك بعض الزراعات التقليدية الموسمية والسنوية كالقمح والشعير والذرة وهي زراعات مخصصة أساساً للاستهلاك المحلي؛ إضافة إلى القول والبازيلا وخضار أخرى شتاءً وزراعة القول صيفاً في سهول مرجعين (تموز - آب).

١- من مقابلة مع الموظف المسؤول عن مكتب وزارة الزراعة في الهرمل في أيلول ١٩٩٩: وقد أشار خلال المقابلة إلى أن هذا التحول إلى الزيتون لا يتم فقط على حساب زراعة المشمش وإنما أيضاً على حساب زراعات أخرى. من مثل قيام أحد المزارعين بتحويل ملكيته المزروعة عنباً إلى زراعة الزيتون.

٢- أنشئت في العام ١٩٩٩ معصرة للزيتون في بلدة جديدة الفاكهة وهي مؤشر على أن الإنتاج المحلي أصبح بإمكانه أن يؤمن تشغيلاً لهذه المعصرة. ويتوقع في السنوات المقبلة إنشاء أكثر من معصرة ومنها في الهرمل بحسب رأي مسؤول مكتب وزارة الزراعة في الهرمل.

ج - الإنتاج الحيواني:

في دراسة لمصلحة الإنعاش الاجتماعي أنجزت في عام ١٩٧١ توزعت الثروة الحيوانية على الشكل الآتي:

الجدول رقم (٤)، توزع الثروة الحيوانية في قضاء الهرمل بحسب نوع القطيع والمنطقة عام ١٩٧١^(١)

المنطقة	الذئب	غنم	ماعز	بقرة	خيل	حمير	دجاج
بلدة الهرمل	١٥٥٦	٢٢٣١	١٠٦	-	٩٧	٦٢٠١	
الوديان	١٠٥٦٩	٢٣٦٥٤	٤٠١	٢١	١١٤	٥٢٠٧	
السهل	٢٩١٩	٢٤٣٨	١٠٥	١٥	٣٢	١٨٠٠	
المجموع	١٥٠٤٤	٢٨٢٢٤	٦١٢	٣٦	٢٤٤	١٣٢٠٨	

لقد شكل الرعي تاريخياً نشاطاً اقتصادياً أساسياً للمقيمين في القضاء وعلى الأخص لسكان الوديان والجروود. ويتبين لنا من الجدول أعلاه حجم الثروة الحيوانية وخصوصاً الماعز في مرحلة السبعينات.

ويوجد حالياً في لبنان نحو ٤٧٨ ألف رأس ماعز، نصيب البقاع منها نحو ٣٢٠ ألف رأس وقسم كبير منها موجود في الهرمل والمناطق الجبلية من قضاء بعلبك.. ولولا وجود الماعز في الجبال لتقص غذاء أهل القرى^(٢).

وبحسب الإحصاء الزراعي لعام ١٩٩٧ قدرت أعداد الماعز في القضاء بـ ٢٥٠٠٠ رأس^(٣). ونلاحظ بالمقارنة مع أرقام الجدول رقم (٣) تراجعاً طفيفاً في أعداد الماعز. ويمكن تفسير ذلك بتدني أسعار الحليب ومزاحمة الإنتاج غير اللبناني له.

١- غانم، نبيه: الزراعة اللبنانية وتحديات المستقبل، مرجع سابق، ص ٥٩.
٢- من مقابلة مع آدمون شويري، مسؤول مشروع انعاش الإنتاج الحيواني التابع لIFAD زحلة، تشرين الثاني ١٩٩٩.
٣- وزارة الزراعة ومنظمة F.A.O الإحصاء الزراعي لعام ١٩٩٧، مرجع سابق.

وهناك نحو عشرة ملاكين كبار يقدر عدد القطيع عند كل منهم بين ٥٠٠ و١٠٠٠ رأس. والطريقة المستخدمة عند هؤلاء في تربية ماشيتهم هي طريقة الشراكة "Métayage" والتي تقوم على أساس أن يقدم المالك القطيع بينما يقدم الشريك - الراعي العلف والمرعى مقابل تقاسم الإنتاج بينهما بموجب الاتفاق الموقع والذي يسجل أحياناً عند كاتب العدل^(١).

أما الأغنام فقد انخفضت أعدادها من ٢١١ ألف رأس في لبنان إلى ١٧٦ ألف ومعظم هذه الثروة من الأغنام موجود في منطقة البقاع وخصوصاً البقاع الأوسط وذلك بسبب وجود المراعي فيه^(٢). وتقدر أعداد الأغنام في القضاء بحسب الإحصاء الزراعي ١٩٤٧٥ رأساً^(٣) وهي تتواجد بشكل أساسي في سهل الهرمل، بينما يتواجد الماعز بشكل أساسي في الوديان والجروود. أما الأبقار فيقدر عددها بـ ٦٥٠^(٤) رأساً تتركز بمعظمها في مثلث حوش السيد علي، القصر، وادي العاصي، بما يقارب ٥٠٠ رأس، أي في المنطقة السهلية، والعدد الباقي يتوزع على القرى وبعيازات صغيرة جداً. وتنقسم الحيازات في الهرمل والبقاع الشمالي إلى ٣ فئات: الحيازات الكبيرة (بالعاير المحلية) وهي التي تضم ٢٠ بقرة وأكثر وعددها ٢ مزارع موجودة في بلدة القصر والحيازات المتوسطة وهي تضم بين ١٠-٢٠ بقرة وهي قليلة الوجود في القضاء والحيازات الصغيرة بين ١-٤ بقرات وهي منتشرة في قرى قضاء الهرمل.

وتقتصر تربية البقر في القضاء على النوع المخصص لإنتاج الحليب، أما السبب في عدم تربية بقر اللحم فيعود إلى أن هذا النوع الأخير لإنتاج كل كلف لحم يتطلب ٨ كلف مواد غذائية، وهذه الـ ٨ كلف تكلف ٢٠٪ أعلى من السعر التجاري ولذلك فإن تربية أبقار اللحم هي خسارة اقتصادياً^(٥). أما بخصوص

١- مقابلة مع محقق ميداني مكلف بإحصاء شامل للمؤسسات والمساكن في قضاء الهرمل، الهرمل كانون الأول ١٩٩٩.

٢- من المقابلة مع ادمون شويري، مرجع سابق.

٣- وزارة الزراعة والـ F.A.O الإحصاء الزراعي ١٩٩٧.

٤- من مقابلة مع المهندس الزراعي طلال الرفاعي المسؤول عن مشروع IFAD في تشرين الأول ١٩٩٩، بينما الإحصاء الزراعي للفاو يقدم رقم ١٧٤١ بقرة وهو رقم مبالغ فيه.

٥- من المقابلة مع د. ادمون شويري، مذكورة سابقاً.

مشروع «إيفاد» لإنعاش الإنتاج الحيواني فقد تم توزيع ١٠٠٠ رأس بقر في البقاع كانت حصة الهرمل منها ٥٦ بقرة في المرحلة الأولى و٢٩ بقرة في المرحلة الثانية^(١) أي ما مجموعه ٨٥ بقرة أي ما نسبته (٨,٥٪) من حصة البقاع.

عدا هذه الأنواع من الماشية فلقد شهدت تربية السمك تطوراً بارزاً، حيث لم يكن يتواجد في عام ١٩٩٣ سوى ٤ إلى ٥ مزارع، ويتواجد منها اليوم على ضفاف العاصي ما يقارب الثلاثين، يخصص قسم من إنتاجها للاستهلاك محلياً، وخصوصاً في المطاعم المنتشرة حول العاصي في فصل الصيف، وقسم آخر يباع للمطاعم خارج القضاء في الربيع والصيف عبر سيارات بيك آب مجهزة بخزانات ماء وأوكسجين يتحرك بها باعة جوالون إلى محافظة الشمال أو بيروت أو الجبل والبقاع. أما في الشتاء فيقوم المربون بشراء الفروخ الصغيرة ويربونها حتى حلول الموسم. ويقدر عدد فروخ السمك ما بين ٦٠٠ إلى ٧٠٠ ألف فرخ أي ما يوازي ٢٠ إلى ٢٥ ألف كلغ (أي ٢٠ إلى ٣٥ طناً).

وتوجد في قضاء الهرمل أيضاً تعاونيتان لمربي النحل. وتربية النحل تشكل مورداً من الموارد الاقتصادية المساعدة أو الثانوية في القضاء. ويقدر عدد القفران بـ ١٥٠٠ فقير وعدد العاملين فيها بـ ١٠٠ أسرة وإنتاجها بـ ٦٠٠٠ كلغ (أي ٦ طن). ويباع كلغ العسل بـ ٢٠ دولاراً أميركياً أي ما يوازي ٣٠ ألف ليرة لبنانية. وبالتالي يمكن تقدير متوسط مدخول الأسرة العاملة في هذا القطاع بـ ١٢٠٠ دولاراً أميركياً في السنة. ويختلف الدخل الأسري بالارتباط بحجم القفران. والأغلبية الساحقة من مربي النحل يملكون ما بين ٥ إلى ١٠ قفران وبالتالي يحصلون على دخل سنوي يراوح بين ٤٠٠ دولار أميركي (٦٠٠ ألف ل.ل.) و ٨٠٠ دولار أميركي (١,٢٠٠ مليون ومئتي ألف ليرة لبنانية). ويوجد في قضاء الهرمل ٢ ملاكين كبار (أحدهم يملك ٥٠ قفيراً والثاني ١٠٠ قفير والثالث ٣٠٠ قفير) حيث يراوح دخلهم بين ٤ آلاف دولار أميركي و ٢٤ ألف دولار أميركي سنوياً.

١- من المقابلة مع المهندس طلال الرفاعي، مذكورة سابقاً.

أما تصريف الإنتاج فيتم محلياً وفي قضاء بعلبك بشكل أساسي. أما القفران فهي تُنقل إلى الجبال (الجروود) صيفاً ويعاد نقلها شتاءً إلى الهرمل، والبعض القليل جداً منهم ينقل بقفرانه إلى الساحل اللبناني، من أجل تأمين مرعى للنحل. وكما سبق وذكرنا، توجد تعاونيتان لمربي النحل في القضاء (انظر الجدول رقم ٥ في هذا الفصل) تضم الأولى، وهي الأقدم، ٦٠ منتسباً وتضم الثانية ٣٥ منتسباً. وتؤمن التعاونية كل ما يحتاج إليه النحالون، إلا أن فقر الناس انعكس انكماشاً في عمل التعاونية في هذا العام، مع الإشارة إلى أن مؤسسة جهاد البناء المقربة من حزب الله، قدمت الأدوية للنحل واللباس والعدة للنحالين مجاناً^(١).

٢-١ العاملون في الزراعة^(٢) :

أ - نسبتهم من مجموع العاملين :

تشكل نسبة العاملين في الزراعة، والتي تضم كل العاملين في الزراعة وتربية الحيوان والصيد والحراجه وصيد الأسماك والمزارع السمكية وأنشطة الخدمات ذات الصلة، من مجموع العاملين فعلياً (٩٦,٣٢٪) مقابل (٥٤,٧٠٪) في لبنان. وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب للعاملين في الزراعة بين الأقضية اللبنانية. وإذا ما ربطنا هذه النسبة المرتفعة للعاملين مع النسبة المرتفعة أيضاً للأراضي البعلية ومع العمل الحر في تربية الحيوانات لأدركنا المستوى المعيشي المتدني لأغلبية العاملين في هذا النشاط الاقتصادي.

ب - توزيع العاملين في الزراعة بحسب الجنس :

يتوزع العاملون في الزراعة، بحسب الجنس، بين (٩٤,٦٪) ذكور و(٥,٣٪) إناث. وتعتبر هذه النسبة للإناث نسبة متدنية ولا تعبر عن الحجم الفعلي

١- المعلومات عن تربية النحل حصلنا عليها من مقابلة مع د. مهيب حمادة أجريت في أيلول ١٩٩٩، وهو رئيس الجمعية التعاونية لمربي النحل في البقاع الشمالي.

٢- كل الإحصاءات المستخدمة عن العاملين وتوزعهم تستند إلى مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، مرجع مذكور.

للعاملات في الزراعة حيث إن المرأة تساهم في الكثير من النشاطات الزراعية في القضاء ولكن غالباً ما لا ينعكس هذا العمل إحصائياً باعتبار أنه غير أساسي. ولكن، وعلى الرغم من ذلك، تشكل الزراعة بنسبة (١٧٪)، النشاط الاقتصادي الثاني للنساء العاملات في القضاء، وهي تأتي مباشرة بعد التعليم والذي يضم (٤٢,٥٪) منهم.

ج - توزيع العاملين في الزراعة بحسب ديمومة العمل:

يرتبط العمل الموسمي والمتقطع بالقطاع الزراعي أكثر منه بالقطاعات الأخرى (الصناعة والخدمات).

ويتوزع المزارعون والعمال المهرة وما شابه في الزراعة وصيد الأسماك بين (٣٦,٨٩٪) عمل دائم و(٥٩,٢٢٪) عمل موسمي و(٣,٨٨٪) عمل متقطع، أي ما نسبته (٦٣,١٠٪) عمل غير دائم، وهو ما يجعل أغلب العاملين في هذا القطاع في أوضاع اقتصادية واجتماعية متدنية جداً، بسبب البطالة الجزئية وعدم الاستقرار الوظيفي من جهة ويسبب غياب الضمانات الاجتماعية والصحية وتدني الأجور للعاملين في الزراعة من جهة أخرى.

ويزداد الوضع سوءاً بالنسبة للعمال غير المهرة والذين تعمل نسبة كبيرة منهم في الزراعة حيث (٣٨,٤٣٪) منهم يعملون بشكل دائم و(٦١,٥٧٪) بشكل غير دائم (أي موسمي ومتقطع). والعاملون في الزراعة من هذه الفئة، يشكلون العدد الأكبر من النسبة الثانية والتي تعاني أسرها من التهميش والفقر.

د - توزيع العاملين في الزراعة بحسب المهارة:

يتوزع العاملون في الزراعة والبالغ عددهم ٢٨٦٦ شخصاً بين (٣٥,٩٪) عمال مهرة و(٦٤,١٪) غير مهرة. وينعكس هذا الواقع تدنياً في إنتاجية الزراعة من جهة وتدنياً صارخاً في المستويات المعيشية لأسر هؤلاء العمال خصوصاً في ظل غياب أية ضمانات اجتماعية لهم، من جهة أخرى.

١-٣ المشاكل الزراعية،

تعاني الزراعة في القضاء من مشاكل عديدة أبرزها:

أ - الأمراض والأدوية،

تتعرض المحاصيل الزراعية في الهرمل لأمراض، إلا أن أبرز الأمراض التي تصيب ثلاثة من المحاصيل المهمة هي^(١):

- للبطيخ: شلل البطيخ - اللفحة المبكرة واللفحة المتأخرة.

- للمشمش: المونيلىا - دودة حَقَّار الساق.

- للبطاطا: دودة البطاطا - اللفحة.

أما أبرز الأدوية المعتمدة لعلاجها فهي: بندازيم، بينوميل، فولاكسيل، مانكونوب (مبيد فطري)، سيرين ألفا، فومتوات، دامارون (مبيد حشري).

أما بالنسبة لأهم الأمراض التي تصيب الإنتاج الحيواني فهي الدودة الوحيدة والحلزون والصفيري، لكل أنواع الإنتاج الحيواني، والتهاب الضرع للماشية، ورشح والتهاب الأمعاء للدجاج، ورشح النحل وفاردا النحل، والحمى القلاعية والجدرى والطاعون للأغنام وفي فترة الأحداث دخلت مجموعة من الأمراض (قبل الأحداث كان هناك تحصين)، مثل الطاعون البقري والحمى القلاعية والحمى المالطية وحمى التهابات المعوية، وكل هذه سببت (٢٠٪) نقصاً في الإنتاج وفي الحيوانات. أما الطاعون عندما يصيب الماشية فهو يقضي على القطيع^(٢).

أما أبرز الأدوية المستعملة في علاج أمراض الحيوانات هذه فهي:

Aftobuc - Kylocin - Exiptoc - Ferrum - Ridofluk - Wombyl.

أما أدوية الدجاج والنحل والأسماك:

١- مقابلة مع مهندس زراعي في الهرمل أجريت في تشرين الأول ١٩٩٩، مرجع سابق.

٢- مقابلة مع إدمون شويري، مرجع سابق.

فللدجاج: Hydrotonic-Acti-tetra B-C.N.F Scour-diet

وللتحل: Acti-tetra-Amitraz

وللأسماك: برمنغنات البوتاسيوم^(١).

ب - التسليف:

يسجل في قضاء الهرمل بأكمله غياب أي فرع لأي مصرف من أي نوع كان^(٢). وهو يعتبر القضاء الوحيد، أو على الأقل من الأقضية القليلة جداً، في هذا الوضع وهذا الغياب للتسليف المصرفي يترك الساحة مشرعة للربا بشكل أساسي، وهذا نفت انتباه بعثة ارضد حيث أطلقت، في تقريرها لعام ١٩٦١، على المنطقة تسمية بلد الربا Le Pays de l'usure^(٣) وبالطبع لا يزال الربا وفي غياب التسليف الرسمي، منتشر في الهرمل، خصوصاً بين صغار المزارعين ويمعدل فائدة يراوح بين ١٠ و ١٥٪ شهرياً. ويقدر عدد المرابين بين ١٠ و ١٥ مرابياً^(٤).

وهناك نوع آخر من التسليف يقوم به تجار بيع المواد الزراعية والأعلاف وتجار المواسم. فقد أكد لنا أحد المالكين الكبار لقطيع أغنام (١٠٠٠ رأس) بأنه استلف علفاً بمبلغ ١٢ مليون ليرة على أن يسدده على الموسم، أي بعد بيع الإنتاج من الحليب واللبن... وقد عبّر عن خوفه من عدم التمكن من تسديد

١ - من مقابلة مع طبيب بيطري في الهرمل أجريت في تشرين الأول ١٩٩٩.

٢ - كل الإحصاءات المستخدمة عن الماملين وتوزعهم تستند إلى مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن مرجع مذكور.

٣ - وحتى مصرف التسليف الزراعي الصناعي والعقاري، الذي أنشئ عام ١٩٥٤، كان يمنع على قرى عدة في المنطقة من الحصول على قروض منه بحجة أن المزارعين يمكن أن يمتنعوا عن تسديد ما يتوجب عليهم للمصرف مستعدين من الحماية العشائرية والسياسية راجع بعلبيكي، أحمد: الزراعة اللبنانية وحدود تدخلات الدولة في الأرياف من الاستقلال حتى بدء الحرب الأهلية، دار عويدات، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٩٠. ويشار إلى أن ما يماثل هذا الكلام جرى ترده على لسان أحد الماطلين على الأوضاع من أبناء الهرمل والذي قال: هناك هيتو من البنوك بعدم تسليف ابن الهرمل. فهو حتى ولو كان يملك أرضاً بمليون دولار فهم لا يطلونه قرضاً ولو بـ ١٠ آلاف دولار من مقابلة مع سيد من آل حمادة، تشرين الثاني ١٩٩٩ - الهرمل.

٤ - LRFED: Besoins et Possibilités de Développement, Beyrouth, 1962, P 297

ذلك بحجة تدني أسعار الأجبان والألبان، وبسبب مزاحمة الإنتاج السوري الأقل كلفة.

وبعد التوقف عن زراعة الحشيشة في القضاء، وإنشاء «برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة في منطقة بعليك - الهرمل» وضع البرنامج نظاماً لتسليف المزارعين تراوح قيمة القرض بين ٧٥٠ و ١٠٠٠، إلا أن الكثير من المزارعين لم يشملهم برنامج القروض، أضف إلى ذلك تدني قيمة المبلغ دفعت بالعديد منهم إلى العزوف عن الاقتراض. بالإضافة إلى هذه الأشكال من التسليف، هناك التسليف العيني الذي يحصل عبر I.F.A.D في برنامج إنعاش الإنتاج الحيواني والذي يقوم على إعطاء المزارعين أبقاراً على أن يسددوا أثمانها بعد ٦ أشهر من الاستلام، وهذه تعتبر فترة سماح، ثم يدفع قسط كل ٢ أشهر بفائدة غير مركبة تبلغ ٨٪^(١).

واقع التسليف في الهرمل، والذي يزيد الأوضاع السيئة سوءاً، يستلزم تدخلاً ملحاً من قبل الدولة، لإنشاء مصرف خاص للتسليف الزراعي يؤمن القروض لصغار ومتوسطي المزارعين، بشروط ميسرة بما يخفف من كلفة الإنتاج من جهة ويبعد ابتزاز المرابين وفي المواسم والإعلان عن هذه الفئة من المزارعين من جهة ثانية.

ج - التعاونيات الزراعية :

يبلغ عدد التعاونيات الزراعية في قضاء الهرمل عشرين تعاونية، أي ما نسبته (٣,٢٪) من عدد التعاونيات في لبنان (٦٠٤ تعاونيات) و (١٢,٩٪) من عدد التعاونيات في محافظة البقاع (١٥٥ تعاونية).

ويكشف لنا الجدول الآتي توزيع التعاونيات في محافظة البقاع ومن ضمنها قضاء الهرمل.

١- من مقابلة مع المهندس الزراعي طلال الرفاعي، مذكورة سابقاً.

الجدول رقم (٥)، توزيع التعاونيات في محافظة البقاع حسب الأقضية وحسب أنواعها للعام ١٩٩٨^(١)

نوع التعاونية	الزراعة	مواشي	تربية نحل	أسماك	حرفية	صناعات سكنية	تدوير وتسليف	الاجمعي
بعلبك	٤٠	٤	١	١	١	٤	١	٥٢
الهرمل	١٧	-	٢	١	-	-	-	٢٠
زحلة	١٣	٨	١	١	٤	-	١	٤٧
راشيا	٩	-	٣	-	٤	٢	-	١٨
البقاع الغربي	١٢	-	-	-	٤	١	-	١٨
المجموع	٩١	١٢	٧	٣	١٣	٧	٢١	١٥٥

ويتبين من هذا الجدول أنه تتواجد في قضاء الهرمل ثلاثة أنواع من التعاونيات من أصل ثمانية أنواع، وهي تقتصر على تعاونيات زراعية (زراعة، أسماك، نحل)؛ ولا يوجد أي نوع آخر منها وعلى الأخص، تعاونيات المواشي، حيث يعتمد سكان القضاء في جزء مهم من معيشتهم على الاقتصاد الرعوي.

وتشكل التعاونيات الزراعية بالمعنى الحصري للكلمة، عددها ١٧، نسبة (١٨,٦٪) من مجموع هذا النوع من التعاونيات على مستوى محافظة البقاع، وهي نسبة مرتفعة ترسم علامات استفهام حول سهولة الترخيص للتعاونيات، حيث يتبين أن تأسيس التعاونيات يخضع لاعتبارات أساسية هي الاعتبارات السياسية حيث تتراجع الاعتبارات التعاونية الحققة مما يفسح المجال أمام بروز ما يسمى بالتعاونيات الشكلية^(٢)، والتي لا طموح لها سوى الحصول على

١- الإحصاءات الواردة عن التعاونيات مأخوذة من: «دليل الجمعيات التعاونية وصناديق التضامن في لبنان» ١٩٩٨، صادر عن المديرية العامة للتعاونيات في وزارة الإسكان والتعاونيات.
٢- حمزة، مريم: «التعاونيات الزراعية في منطقة بعلبك بين المبادئ والممارسة»، مذكرة بحث لنيل شهادة الجدارة في الخدمة الاجتماعية والتنمية المحلية، معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الرابع، (بإشراف د. علي الموسوي)، ص ٣٢.

المساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات^(١) أو من المنظمات غير الحكومية مما يدعونا إلى القول مويل لأمة كثرت فيها التعاونيات وقلّ فيها التعاون».

والتعاونيات هي: الجمعية التعاونية (القصر)، الجمعية التعاونية الزراعية العامة (الهرمل)، الجمعية التعاونية الزراعية العامة في الجورة وجوارها، الجمعية التعاونية الزراعية في حوش السيد علي وجوارها، الجمعية التعاونية الزراعية للشمندر والبطاطا في القصر، الجمعية التعاونية الزراعية العامة في مزرة تل مسعود، الجمعية التعاونية الزراعية العامة في البويضة، الجمعية التعاونية الزراعية العامة في الفوار (مرجحين)، الجمعية التعاونية الزراعية في سجد، الجمعية التعاونية الزراعية العامة في البعول والتفاحة، الجمعية التعاونية الزراعية العامة في جرود الهرمل ومرجحين، الجمعية التعاونية الزراعية العامة في السوح والشحيري، الجمعية التعاونية الزراعية العامة في الشلطة، الجمعية التعاونية العامة في حارة البيادر وجوارها (الهرمل)، الجمعية التعاونية الزراعية في الكواخ، الجمعية التعاونية الزراعية العامة في المسطاح، الجمعية التعاونية الزراعية العامة في الزيتيني.

وتشكل تعاونيات تربية النحل (تعاونيتان) نسبة (٢٨,٥٪) من مجموع هذا النوع من التعاونيات في محافظة البقاع (عددها ٧). والتعاونيتان هما: الجمعية التعاونية لمربي النحل في البقاع الشمالي والجمعية التعاونية لمربي النحل وتسويق الإنتاج في ريف الهرمل.

وهناك جمعية لمربي الأسماك باسم الجمعية التعاونية لتربية وتصريف الأسماك في حوض العاصي وهي تشكل نسبة (٣٣,٢٪) من مجموع هذا النوع في محافظة البقاع (٣ تعاونيات).

وهناك ضرورة للتدخل الجدي في هذا الإطار لتفعيل العمل التعاوني من خلال إقامة الدورات التدريبية ومن خلال تطبيق سياسات التحفيز الجدي وسحب الترخيص من التعاونيات الشككية.

١- لقد حصلت ١٤ تعاونية من التعاونيات على مساعدة واحدة على الأقل من وزارة الإسكان والتعاونيات، كذلك حصلت كل من تعاونيتي النحل على مساعدة من الوزارة وإحداهما على مساعدة من مجلس كتائن الشرق الأوسط.

د - مراكز الحسبة في القضاء:

ليس هناك من وجود لهذا النوع من المراكز في القضاء. ولا يزال تصريف الإنتاج يتم إما عبر المزارع، مباشرة إلى السوق، وإما عبر تجار مواد زراعية أو تجار حليب يشترون المحاصيل بالجملة من المزارعين لتصريفها في المناطق اللبنانية أو في الخارج. وتعاني المواسم سنوياً من أزمة كساد في المواسم. فيتم التخلي تدريجياً عن زراعة المشمش وتترك محاصيل أخرى على أمها بسبب أزمة التصريف.

٧-٢ الصناعة:

أ - أنواع الصناعات:

إن النشاط الاقتصادي الأساسي لسكان القضاء يقوم على الزراعة والرعي، أما الصناعة فهي نشاط غير أساسي وهي تعتبر في غالبيتها الساحقة من نوع الصناعة الصغيرة أو الصغيرة جداً^(١).

وتتركز هذه الصناعات - الحرف، بنسبة تقوى (٩٠٪)، في مدينة الهرمل والباقي يتوزع في عدد قليل من القرى. وأهم هذه الصناعات الغذائية هي صناعة الرغيف وأفران المناقيش والفطائر.

أما صناعة الموارد المنجمية غير المعدنية فهي تقتصر على بعض المقالع والكسارات التي سبق ذكرها، كذلك على بعض معامل أحجار الباطون فقط.

والصناعات الخشبية تقتصر على بعض أعمال التجارة العامة. أما صناعة الورق والكرتون والطباعة فتقتصر على وجود مطبعة في الهرمل تقوم تقريباً بكل أعمال الطباعة والزخرفة (غير الإلكترونية) على الورق والكرتون،

١- الكرك، رفيق: الصناعات والحرف في قضاءي بعلبك - الهرمل، وأقفا ومشكلاتها وإمكانات تطويرها، مؤسسة فريدريتش إيبيرت، بيروت، ١٩٩١.

مستجيبة بصورة شبه كافية للحاجات المحلية المتعاظمة على جميع الصعد:
الاجتماعية منها والثقافية والمدرسية الخ...^(١).

أما صناعة الغزل والنسيج والألبسة فيوجد في الهرمل ٣ مشاغل مستقلة،
معظم العاملين فيها من الإناث، تنتج الألبسة الجاهزة^(٢). أما في المصنوعات
المعدنية فهناك القليل من معامل الحدادة الإفرنجية كذلك بعض الورش
لإصلاح وسائل النقل.

ب - نسبة العاملين في الصناعة :

يبلغ عدد العاملين في القطاع الصناعي - الحر في ٢١٥٢ أي ما نسبته
(٢٢,٤٪) من مجموع العاملين من عمر ١٠ سنوات وأكثر (راجع الملحق رقم
١).

ويتوزع هؤلاء على النشاطات الاقتصادية على الشكل الآتي: (٨,٩٪) يعملون
في الصناعات التحويلية و(٧٨,٠٪) في إمدادات الكهرباء والماء والغاز
والبخار. أما النسبة الأهم فهي تعمل في قطاع التشييد والبناء والإنشاءات،
بنسبة (٩,٧٪). وكل النشاطات المذكورة هي نشاطات ذكورية، ما عدا نسبة
قليلة من الإناث تبلغ (١١,١٪) يعملن في الصناعات التحويلية مقابل
(٨٨,٩٪) للذكور.

ج - التمويل والتعاونيات :

كما سبق وذكرت بالنسبة إلى التسليف الزراعي فكذلك الأمر بالنسبة إلى
التسليف الصناعي، فلا وجود لأي مؤسسة حكومية أو خاصة تقوم بهذا الدور.
وتترك الساحة واسعة أمام المرابين وهو ما لا يشجع على القيام بأنشطة
صناعية في القضاء. أما بالنسبة إلى التعاونيات فلا يوجد أي شكل من أشكال
التعاونيات الصناعية في القضاء بسبب ضعف هذا النشاط أساساً.

١- الكرك، رهيق: الصناعات والحرف في قضاءي بعلبك - الهرمل، واقمها ومشكلاتها وإمكانات
تطويرها، مؤسسة فريديتش آيبرت، بيروت ١٩٩١.

٢- المرجع نفسه، ص ٧٢.

٣-٧ الحرف في الهرمل،

أظهرت دراسة وزارة الشؤون الاجتماعية للحرف وجود ٨٠ مؤسسة حرفية في قضاء الهرمل أي ما نسبته (٢,٦٪) من مجموع المؤسسات الحرفية في محافظة البقاع، وهي النسبة الأدنى بين الأفضية البقاعية كلها.

وكشفت أن عدد الحرف هو ١٢٢ حرفة، أي ما نسبته (٤,٥٪) من مجموعها في المحافظة، وهي أيضاً النسبة الأدنى بين أفضية البقاع.

ويتبين من دراسة الشؤون الاجتماعية غياب كلي للعديد من الحرف، مثل السلع النحاسية والفضية والمعدنية والجلدية والمعمارية والصابون وغيرها من الحرف.

أما الحرفة الأهم فهي النسيجية والتي تشكل نسبة (٥٦,٩٪) من مجموع عدد الحرف وهي تشتمل على الألبسة القماشية والصوفية على أنواعها كذلك على أعمال الإبرة والصنارة على تعدد أشكالها.

ثم تليها الحرف الغذائية بنسبة (٢١,١٪)، وهي تشتمل على الصناعات الغذائية البيئية أو ما يسمى بالمونة (وهي حرفة بيئية يتم فيها تحضير الخبز البيتي تنور أو صاج، مرببات على أنواعها فواكه مجففة، كشك، قاورما، أجبان، ألبان... الخ) وهي تساهم في الاقتصاد العائلي لأغلبية الأسر المعيشية في القضاء.

ثم حرف الخزف والسيراميك بنسبة (٨,٩٪) ثم حرف القصب أو القش بنسبة (٤,٨٪) وأهمها حرفة شد المكانس من القش الطبيعي، ثم حرف خشبية أو موزاييك بنسبة (٤٪). ومن الحرف في القضاء حرفة النجارة العامة.

وكذلك يوجد في القضاء حرف لإنتاج سلع زجاجية بنسبة (٢,٢٪).

تبقى الإشارة إلى أن هناك بعض العاملين في أنشطة كالحرف الغذائية البيئية، وأغلبهم من الإناث، لو تم احتساب أعدادهم لارتفعت نسبة العاملين في

الحرف بشكل واضح. كذلك هناك حرفة أخرى منتشرة في الجرد هي حرفة استخراج الفحم الخشبي من خلال إقامة المشاحر التقليدية وهي تشكل مورداً ثانوياً لبعض الأسر المعيشية. وفي هذا الإطار يفترض العمل على تنظيم هذه الحرفة بطريقة تحافظ لهؤلاء على مصدر معيشي يقيهم العوز الشديد من جهة ويؤمن الحفاظ على الثروة الحرجية من جهة ثانية.

٧-٤ خدمات تجارية مصرفية : أ - التعاونيات :

لدى مراجعتنا للوائح المتضمنة أسماء التعاونيات سواء منها لوائح فروع تعاونيات لبنان والتي يبلغ عددها ٤٥ فرعاً أم لوائح السوبر ماركت والبالغ عددها ٧٢ سوبر ماركت، لا نجد أي أثر لأي من هذه التعاونيات والسوبر ماركت في قضاء الهرمل مما يؤكد على مدى هامشية القضاء في الوضع التجاري والخدماتي.

ب - الوكالات التجارية :

أما الوكالات التجارية ووكالات التمثيل الحصري فهي قليلة وتقتصر على بعض الوكلاء الموزعين المعتمدين من بعض الشركات التجارية وأهمها للدهانات: داتش بوي، سايبس، مينال وفلور، تينول. كذلك هناك بعض الوكلاء لبعض التجهيزات الكهربائية المنزلية لشركات مثل: أمرسون، سوبرا، فالكور وانديزت.

ج - الفروع المصرفية :

وعلى الرغم من نمو القطاع المصرفي وانتشاره في المناطق كافة، خصوصاً بعد اندلاع الحرب اللبنانية، إلا أن قضاء الهرمل لم يحظ حتى تاريخه بأي نوع من الخدمات المصرفية، حيث لا يوجد أي فرع لأي مصرف في القضاء، مما يترك

الباب واسعاً أما أشكال التسليف المرهق، خصوصاً للمزارعين، سواء عبر المربين أم عبر تجار المواسم.

ويكشف لنا الجدول رقم (٩) عن هذا الواقع، حيث لم تسجل أية نسبة للعاملين في فئة المصارف والوساطة المالية والتأمين لا عند الذكور ولا عند الإناث^(١).

هذا الواقع يستدعي تدخلاً من قبل الدولة بشكل أساسي، كون القطاع الخاص يقدم أسباباً لهذا الإحجام، لسنا في صدد مناقشة صحتها، بإنتاجية مصرفٍ أوفرع لمصرف للتسليف الزراعي يخفف من معاناة المزارعين في هذا المجال.

د - الأسواق الأسبوعية :

يفتقد قضاء الهرمل هذا النوع من الأسواق الأسبوعية والتي يستفيد منها المنتج والمستهلك معاً، مما يؤثر على ضعف الحركة الاقتصادية ويكشف بصورة خاصة عن الفقر وعن الأوضاع الاجتماعية الصعبة للسكان.

هـ - مراكز الاتصالات :

يوجد في الهرمل نوعان من مراكز الاتصالات: المراكز الحكومية والمراكز الخاصة:

أ - المراكز الحكومية:

- مركز سنترال الهرمل.

- مكتب البرق والبريد.

- سنترال مراح العرب وفيسان.

١- كذلك فإن نشرة المصارف للعام ١٩٩٨ وفي تدادها لفروع المصارف في محافظة البقاع، أوردت لائحة بـ ٤٤ فرعاً، موزعة على الأقضية في المحافظة، وقد غاب اسم قضاء الهرمل كلياً عن هذه اللائحة بسبب عدم وجود أي فرع لأي مصرف.

ب - المراكز الخاصة:

- سنترال الهدى للاتصالات في بلدة القصر.

- سنترال ماكومست Macomest للاتصالات في الهرمل.

وتجدر الإشارة إلى أن انتشار الجهاز الخليوي خفف عند المقتدرين من حدة مشكلة الاتصالات الهاتفية. كما توجد في الهرمل محطة تلفزيون محلية باسم محطة البشائر.

٥ - الحياة المهنية:

أ - معدل النشاط:

الجدول رقم (٦)، توزع المقيمين ١٠ سنوات وأكثر بحسب العلاقة بقوة العمل والجنس في قضاء الهرمل عام ١٩٩٦

العلاقة بـ القوة العاملة	الذكور		الإناث		المجموع	النسبة المئوية (%)
	عدد	%	عدد	%		
مشتغل خارج المسكن	٨٢٣١	٥٥,١٢	٨٨٧	٥,٧٧	٩١١٩	٣٠,٠٩
مشتغل داخل المسكن	-	-	٧١	٠,٤٦	٧١	٠,٢٤
متعطّل سبق له العمل	٢٢٤	١,٥٠	٢٠	٠,١٣	٢٤٥	٠,٨١
متعطّل لم يسبق له العمل	١٥٦١	١٠,٤٥	٧١	٠,٤٦	١٦٣٢	٥,٣٩
مكثف مالياً	٥٨١	٣,٨٩	٢٠	٠,١٣	٦٠٢	١,٩٩
متقاعد	٢٣٥	١,٥٧	-	-	٢٣٥	٠,٧٧
طالب	٣٧٦٤	٢٥,٢٠	٣٧٦٤	٢٤,٤٩	٧٥٢٨	٢٤,٨٤
سيدة في المنزل لا تعمل	-	-	١٠٤٨٦	٦٨,٢١	١٠٤٨٦	٣٤,٦٠
غير ذلك لا يعمل	٣٣٧	٢,٢٥	٥١	٠,٣٣	٣٨٨	١,٢٨
المجموع	١٤٩٣٣	١٠٠	١٥٣٧١	١٠٠	٣٠٣٠٤	١٠٠

يقدر عدد القوى العاملة في الهرمل بـ ١١٠٦٧ شخصاً وهي تمثل (٢٨,٥%) من مجموع السكان المقيمين. وتعتبر هذه النسبة منخفضة بالمقارنة مع نسبة

العمالة على المستوى الوطني والبالغة (٣٤٪)^(١). وترتبط هذه النسبة المتدنية للعمالة في القضاء بالمشاركة النسائية الشديدة الضعف في الحياة الاقتصادية وبالنقص في عدد الذكور القادرين على العمل (بسبب وفيات الحرب خصوصاً) وإلى اتساع قاعدة الهرم السكاني خصوصاً لمن هم دون العشر سنوات (فتوة السكان).

وفي الواقع لقد بلغت نسبة الذكور العاملين من مجموع المقيمين الذكور (٥٢,١٤٪) مقابل (٥,٣٪) للنساء العاملات. وإذا كانت نسبة الرجال العاملين متقاربة جداً مع نسبتهم على المستوى الوطني البالغة (٥٣,١٪)^(٢)، فإن نسبة النساء العاملات هي متدنية بالمقارنة مع المعدل الوطني البالغ (١٤,٧٪)^(٣) والمتدني بدوره. إلا أن هذا التدني يثير بعض التساؤل حول مصداقية المعلومات عن عمل المرأة الريفية بشكل عام وفي الهرم تحديداً، حيث لا يصرح غالباً عن الأعمال الزراعية التي تقوم بها المرأة باعتبارها أعمالاً غير مأجورة وهي تتم في إطار الأسرة.

أما لدى احتسابنا لمعدل نشاط القوى المنتجة في القضاء أي بين ١٥-٦٥ سنة فإنه يبلغ (٦٨,٧٧٪) للذكور مقابل (٧,٩٪) وهي أدنى نسبة مشاركة للمرأة في العمل على المستوى الوطني مما يرفع معدل الإحالة في الأسر الهرملانية ويؤدي إلى تدنٍ شديد في مستويات المعيشة نظراً لهيمنة العمل الزراعي وغيره من الأعمال المتدنية المردودية. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الذكور من عمر ٦٥ وأكثر، والذين يستمرون في العمل، هي نسبة عالية في قضاء الهرم وتبلغ (٤٨,٨٪) مقابل (٤٠,٧٪) معدل وطني، من مجموع هذه الفئة العمرية. و(١٤,٢٩٪)، فئة العمر ٨٠ عاماً وأكثر من مجموع الذكور في هذه الفئة يستمرون بالعمل مقابل (١٣٪) للفئة العمرية نفسها على المستوى الوطني. أما

١- مديرية الإحصاء المركزي، الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان عام ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٣٧.

٢- المرجع نفسه.

٣- إن نسبة مشاركة المرأة في العمل هي الأدنى في البقاع (٨,٢٪ من بينهن ١٢,١٪ تراوح أعمارهن بين ١٥ و٦٥ سنة) بينما تبلغ هذه النسبة ذروتها في بيروت (٢٥,٧٪ من بينهن ٣٥,١٪ تراوح أعمارهن بين ١٥ و٦٥ سنة) انظر مديرية الإحصاء المركزي، الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان عام ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٣٧.

عند الإناث (١,٢٩٪) من مجموع الفئة العمرية ٦٥-٧٩ (وصفر٪) مجموع الفئة العمرية ٨٠ عاماً وأكثر يستمرون بالعمل، مقابل (٢,٥٪) لـ العمرية الأولى و(٠,٦٨٪) للفئة العمرية الثانية كمعدل وطني^(١).

ب - البطالة :

تقدر نسبة البطالة من مجموع القوى العاملة في القضاء بـ(١٦,٩٪) وهي أ من ضعفي نسبتها في لبنان (٨,٥٪)^(٢). ونسبة البطالة أكثر ارتفاعاً لدى الذكور (٢٠,٢٪) منها لدى الإناث (٨,٦٪)، وهذا بسبب قلة عدد النساء اللواتي يرغبن في العمل خارج المنزل في قضاء كالهزمل حيث لا تزال الأجتماعية التقليدية، ومنها الموقف السلبي من عمل المرأة، خصوصاً الأجيال المتقدمة في السن، فاعلة ومؤثرة.

وأعلى نسبة بطالة تطال الذين يبحثون عن عمل لأول مرة وهم يشكلون (١٨,٤٪) من مجموع القوى العاملة عند الذكور مقابل (٢,٢٪) من المتطللين الذين سبق لهم العمل، وبذلك تحتل الهزمل الترتيب الأول بين البطالة بينما معدل البطالة الأقل في لبنان هو في قضاء كسروان (٤٪). وهذا الواقع يفترض تدخلاً خاصاً لإنقاذ الشباب تحديداً من هذا الواقع والذي بدأنا نسمع تحت وطأته وشوشات بالعودة إلى زراعة المخدرات بعد أن تدهت المنطقة عنها أملاً بتسمية ريفية متكاملة مضى عليها أكثر من خمس سنين وهي لم تؤت أكلها الموعود.

وتبلغ نسبة الأشخاص العاملين فعلياً (٢٣,٦٪) من مجموع المقيمين مق (٢١,١٪) في لبنان إذا استثنينا العاطلين عن العمل من مجموع القوى العاملة ويبلغ العاملين فعلياً ١,٣ شخص مقابل ١,٤٨ شخص في لبنان.

١- راجع الملحقين رقم (٢) ورقم (٣).

٢- مديرية الإحصاء المركزي: الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان عام ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٢٩.

ج - أنواع المهن الرئيسية في القضاء وتوزيع العاملين عليها :

الجدول رقم (٧) : توزع العاملين حالياً ١٠ سنوات وأكثر بحسب المهنة الرئيسية والجنس في قضاء الهرمل عام ١٩٩٦

المهنة	الذكور		النساء		المجموع	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
كبار المدعين في القطاع العام وفي القطاعين الخاص والخاص	١٢٢	١.٤٩	٢٠	٢.١٢	١٤٢	١.٥٥
الأخصائيون في المجالات الطبية والفكرية والفكرية والتعليمية	٤٥٩	٥.٥٨	٤١٨	٤٢.٦٢	٨٧٧	٩.٥٤
للمن الساعدين في المجالات التقنية والفكرية والفكرية وغيرها	١٩٤	٢.٢٥	٤١	٤.٢٦	٢٣٥	٢.٥٥
مستخدمون إداريون في المجالات المكتبية والفكرية والفكرية والاستعلامات	٣٠٦	٣.٧٢	٢٠	٢.١٢	٣٢٦	٣.٥٥
العاملون في مجال الخدمات الشخصية والفكرية وفي مجال البيع	١٤١٨	١٧.٢٢	١٤٢	١٤.٨٩	١٥٦١	١٦.٩٨
الزراعيين والعاملين في الزراعة وما شابه في الزراعة وما شابه	١٠٣٠	١٢.٥٢	٢٠	٢.١٢	١٠٥١	١١.٤٢
العاملون في مجال المهن ذات الطابع الحرفي	١٣٦٦	١٦.٧٣	٦١	٦.٢٨	١٣٩٧	١٥.٢١
العاملون في تشغيل محطات الطاقة والآلات الصناعية والآليات	٧٢٤	٨.٨٠	٣١	٣.١٥	٧٥٥	٨.٢١
العاملين والمستعملين غير الماهرة	٢١٣٢	٢٥.٩٠	٢٠٤	٢١.٢٨	٢٣٣٦	٢٥.٤٢
غير ذلك وغير مبين	٥١٠	٦.٢٠	-	-	٥١٠	٥.٥٥
المجموع	٨٢٣١	١٠٠	٩٥٩	١٠٠	٩١٩٠	١٠٠

لتحديد المهن الرئيسية في القضاء لجهة استيعابها للقوى العاملة، ومن دون اعتبار لمتغير الجنس، اعتمدنا ترتيبها من حيث نسبة العاملين فيها فيبتين لنا من الجدول رقم (٧) أن التجارة، وخصوصاً التجارة بالفرق والخدمات الشخصية، شكلت نسبة (١٦,٩٨٪) من مجموع العاملين في القضاء، وهي قريبة من مثيلتها على المستوى الوطني (١٧,٢٪)، وتعكس أهمية هذا القطاع في الاقتصاد اللبناني حتى في الأرياف. وفي المرتبة الثانية تأتي المهن ذات الطابع الحرفي بنسبة (١٥,٢١٪) وهي أدنى من المعدل الوطني (٢١,٧٪). وتشغل الزراعة الترتيب الثالث بنسبة (١١,٤٢٪) وهي أعلى بكثير من المعدل الوطني (٣,١٪) وذلك يعود إلى طبيعة المنطقة، موضوع بحثنا، وهي منطقة يقوم اقتصادها على الزراعة والرعي. ثم تأتي مهنة الأخصائيين في المجالات العلمية والطبية والفكرية والتعليمية بنسبة (٩,٥٤٪) والعاملون في تشغيل محطات الطاقة والآلات الصناعية والآليات (وبشكل أساسي السائقون على

اختلاف أنواعهم) بنسبة (٨,٢١٪) مقابل (١٣,٦٪) للأولى و(٩,٥٪) للثانية على المستوى الوطني؛ ويعود سبب ارتفاع النسب على المستوى الوطني أكثر منه على المستوى المحلي إلى تمركز المؤسسات التعليمية والصحية والعلمية وغيرها في المركز بشكل أساسي وفي مراكز المحافظات وتراجعها في الأرياف. أما فئة المستخدمين والعمال غير المهرة (٢٥,٤٢٪)، وهي أعلى بكثير من المعدل الوطني (١٠,٤٪) فيكشف لنا الجدول رقم (٧) أن أغلبيتهم يعملون في مهنة الزراعة، مما يجعل من الزراعة وما يتصل بها، المهنة الرئيسية في قضاء الهرمل. ولكن الزيادة في حجم هذه الفئة من العاملين في هذه المهنة يؤدي إلى تدني الإنتاجية من جهة وإلى تدني مستويات المعيشة لهؤلاء من جهة أخرى؛ ولا تشكل مهن كبار المسؤولين في القطاع العام والخاص والأهلي وفي المجالات التقنية والصحية والمستخدمون الإداريون سوى (٧,٦٪) من مجموع العاملين في المهن في الهرمل مقابل (١٨,٣٪) على المستوى الوطني ويعود هذا التفاوت بين المستويين إلى تمركز الإدارة والمرافق الصحية والتقنية في مناطق محددة، في المركز تحديداً، وفي مراكز المحافظات بشكل عام، وحرمان المناطق الطرفية منها ومن بينها قضاء الهرمل.

د - أنواع المهن الثانوية :

الجدول رقم (٨) : توزيع العاملين حالياً ١٠ سنوات وأكثر بحسب المهنة الثانوية والجنس في قضاء الهرمل للعام ١٩٩٦

المهنة	الرجل		ذكر		أنثى		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الأخصائيين في المجالات الطبية والفكرية والفنية					١٠	١٠٠	١٠	١٠٠
الهن المساعدة في المجالات التقنية والصحية والكهربائية وغيرها					١٠	١٠٠	١٠	١٠٠
الدامرين في مجال الخدمات الشخصية والفنية وفي مجال البيع	٥١	٠,٦٢					٥١	٠,٥٥
للزراعيين والفنانات الهرة وما شابه في الزراعة وصيد الأسماك	٩٢	١,١٢			٩٢	١	٩٢	١
الدامرين في تشغيل محطات الطاقة والآلات الصناعية والآلات	٢٠	٠,٢٥			٢٠	٠,٢٢	٢٠	٠,٢٢
العمال والمستخدمون غير الهرة	٢٠	٠,١٢			١٠	٠,١١	١٠	٠,١١
غير ذلك وغير مدين	٨٠٥٨	٩٧,٨٩	٩٢٨	٩٧,٨٩	٩٧,٨٧	٩٧,٨٧	٧٩٩٦	٩٧,٨٩
المجموع	٨٢٣١	١٠٠	٩٥٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩١٩٠	١٠٠

لا تشكل المهن الثانوية نشاطاً اقتصادياً مهماً، لأنه لا يوجد في قضاء الهرمل إلا ما نسبته (١٢,٢٪) فقط من الجنسين يعملون في مهنة ثانوية مقابل (٤,٧٪) في لبنان^(١) ونسبة (١١,٢٪) للذكور و(١٣,٢٪). وتتوزع نسبة الإناث، اللواتي يعملن في مهنة ثانوية، بين (١,٠٦٪) في التعليم و(١,٠٦٪) في الصحة من مجموع العاملات في القضاء، بينما يوجد (٨,٩٧٪) لا يعملن في مهنة ثانوية.

أما المهن الثانوية التي يشغلها الذكور فتتوزع بين الزراعة (١,١٢٪) والبيع (٠,٦٢٪) والنقل (٠,٢٥٪) وهناك (٠,١٢٪) هم عمال ومستخدمون غير مهرة.

إن هذه النسبة المتدنية، للذين يعملون في مهنة ثانوية في القضاء هي متدنية أيضاً على المستوى الوطني (٢,١٨٪). والأسباب في الحالتين تعود إلى الأزمة الاجتماعية - الاقتصادية التي خلفتها الحرب وإلى الركود الاقتصادي. من جهة وإلى وفرة اليد العاملة سواء اللبنانية أم غير اللبنانية، مما يجعل المهنة

١- مديرية الإحصاء المركزي: الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ٤٥.

الثانوية مقتصرة على عدد قليل جداً من السكان. مما لا يجعل منها ظاهرة مهمة في مساندة الدخل المتأتي من المهنة الرئيسية وبآلاتي تعزيز القدرات الشرائية للأمر المعيشية في القضاء.

هـ - توزيع العاملين في قطاعات النشاط الاقتصادي بحسب الجنس:

الجدول رقم (٩)، توزيع العاملين حالياً ١٠ سنوات وأكثر بحسب قطاع النشاط الاقتصادي والجنس في قضاء الهرمل عام ١٩٩٦

القطاع الاقتصادي	الذكور		الإناث		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة وتربية الحيوانات والصيد والحراجة	٢٨٥٦	٢٤,٧٠	١٦٢	١٧,٠٢	٣٠١٩	٢٢,٨٥
صيد الأسماك والمزراع السمكية ونشطة الخدمات ذات الصلة	١٠	٠,١٢			١٠	٠,١١
الصناعات التحويلية	٧٣٤	٨,٩٢	٩٢	٩,٥٧	٨٢٦	٨,٩٩
إمدادات الكهرباء، الماء، الغاز والغاز	٧١	٠,٨٧			٧١	٠,٧٨
التشييد والبناء والإصلاحات	٨٩٨	١٠,٩٠			٨٩٨	٩,٧٧
تجارة جملة وتجزئة وسفحة مركبات ودرجات وسلع شخصية وسرية	١٢٨٥	١٥,٦١	١٢٢	١٢,٧٧	١٤٠٨	١٥,٢٢
التفانيق والمطعم والفنادق	١٤٢	١,٧٢			١٤٢	١,٥٥
النقل والتخزين والاتصالات	٥١٠	٦,٢٠			٥١٠	٥,٥٥
أنشطة متفرقة وتجارية وسفحة وكهربويات وأنشطة تجارية أخرى	٧١	٠,٨٧			٧١	٠,٨٧
الإدارة العامة والقطاع والخدمان الاجتماعي الإجباري	٨٤٧	١٠,٢٩			٨٤٧	٩,٢١
التعليم وتدريب الكبار وتدريب الموهوبين وتعليم قيادة السيارات	٤٤٩	٥,٤٥	٤٠٨	٤٢,٥٥	٨٥٧	٩,٢٢
الصحة والسكن الاجتماعي	١٢٢	١,٦١	١١٢	١١,٧٠	٢٤٥	٢,٦٦
مسحة عامة وأنشطة التفرات وترفيه وثقافة وأنشطة خيرية أخرى	١٨٤	٢,٢٢	٤١	٤,٢٦	٢٢٤	٢,٤٤
أنشطة الخدمة الزمالية	١٠	٠,١٢	٢٠	٢,١٢	٣١	٠,٢٢
مكسرات وأنشطة والهيئات الدينية واللاهوتية	١٠	٠,١٢			١٠	٠,١١
لا جواب	٢٠	٠,٢٥			٢٠	٠,٢٢
المجموع	٨٢٣١	١٠٠	٩٥٩	١٠٠	٩١٩٠	١٠٠

يتوزع العاملون في الهرمل من عمر ١٠ سنوات وأكثر بحسب الجنس بين ذكور و(٤٢,١٠٪) إناث مقابل (٧٩,٢٪) ذكور و(٢٠,٧٪) إناث

على الصعيد الوطني. وهناك تفاوت كبير بين نسبة العاملين من الجنسين سواء على مستوى القضاء أم على مستوى لبنان، إلا أن هذا التفاوت هو أكثر حدة في قضاء الهرمل. وهو يعود، من جهة، إلى قلة فرص العمل في الهرمل بسبب النقص في المشاريع الاقتصادية، ومن جهة ثانية إلى احتمال عدم التصريح عن كل العاملات في الزراعة وما يتصل بها من أعمال لاعتبارات متعددة.

أما توزيع العاملين والعاملات بحسب النشاطات الاقتصادية فهو على الشكل الآتي:

تشغل الزراعة المرتبة الأولى لجهة العاملين فيها، من مجموع العاملين الذكور، (٢٤,٧٪) وهي نسبة أعلى بكثير من مثيلتها على المستوى الوطني (٨,١٪). وهذا يكشف لنا عن أهمية الزراعة والرعي والحراثة في معيشة المقيمين في الهرمل؛ وبالآتي فإن أي تدخل اجتماعي اقتصادي على مستوى الدولة أو المنظمات غير الحكومية يجب أن يأخذ في الاعتبار هذا الواقع لمعالجة مستويات المعيشة المتدنية في القضاء. وبأتي في المرتبة الثانية لجهة التشغيل، ويفارق أكثر من النصف تقريباً، قطاع تجارة جملة وتجزئة وصيانة مركبات ودراجات وبيع سلع شخصية وأسرية، وتحديداً في الهرمل، تجارة التجزئة بنسبة (١٥,٦٪) مقابل (٢٠,٢٪) في لبنان. ثم يأتي قطاعا التشييد والبناء (١٠,٩٪) والإدارة العامة والدفاع (١٠,٢٪) مقابل (١٢,٧٪) للأول (١٢,٣٪) والثاني على المستوى الوطني مما يعني أن هناك ما يقارب (٧١,٥٪)، أو أقل من ٢/٤ السكان بقليل، يعملون في أربع قطاعات أساسية (الزراعة والتجارة بالمفرق والبناء والوظيفة). ثم (٨,٩٪) في الصناعات التحويلية و(٦,٢٪) في النقل مقابل (١٨,٧٪) للأولى و(٦,٩٪) للثانية في لبنان. ويشغل قطاع التعليم نسبة (٥,٤٥٪) في الهرمل مقابل (٤,١٪) في لبنان.

أما توزيع العاملات في الهرمل فهو على الشكل الآتي: يشكل قطاع التعليم النشاط الاقتصادي الأساسي للعاملات في الهرمل (٤٢,٥٥٪) مقابل

(٢٦,٦٪) في لبنان. وهذا يدلنا على التوجه العام لدى النساء في العمل على اعتبار أن هذا النشاط يتوافق أكثر مع دور النساء وخصوصاً المتزوجات منهن. والنشاط الاقتصادي الذي يحتل الترتيب الثاني في عمل النساء في القضاء هو الزراعة وما يتصل بها من نشاطات (١٧,٠٢٪) مقابل (٤,١٪) على المستوى الوطني. وهو فارق يمكن فهمه بسهولة على اعتبار الزراعة والرعي والصيد والحراجه هي نشاطات اقتصادية رئيسي لسكان القضاء. وتشكلعاملات في التجارة، بالمفرق تحديداً، نسبة (١٢,٧٪) والعاملات في القطاع الصحي والعمل الاجتماعي والصحة العامة (١٥,٧٦٪) مقابل (١٥٪) على الصعيد الوطني. وهذا يدلنا على أهمية التعليم من جهة والصحة والعمل الاجتماعي والصحة العامة من جهة أخرى في حجم سوق العمل عند الإناث. ويلاحظ من قراءة الجدول غياب كلي للنساء عن النشاط الإداري في الهرمل، على اعتبار أن وجود الوظيفة الإدارية في القطاع العام أو في القطاع الخاص، في الأساس قليل، وفي حال وجودها، فالسعي للحصول عليها في المجتمع الهرملاني يتم من قبل الرجل، كونه لا يزال يعتبر المسؤول الأول عن إعالة الأسرة. وهناك نشاطات اقتصادية عدة في القضاء لا يتواجد فيها العنصر النسائي، وإذا كان بعضها مبرراً كونه يتطلب جهوداً جسدية وأعمالاً لا تلائم النساء، كالتعدين والبناء وإمدادات الكهرباء والغاز، فإن غيابها عن بعض القطاعات الأخرى كالقنادق والمطاعم ومزارع السمك والاتصالات والإدارة العامة يثير تساؤلات حول تقسيم العمل في القضاء، خصوصاً أن هذه النشاطات على الصعيد الوطني لا تقتصر على الذكور. ومع أن غياب المرأة عن قطاع المصارف والتأمين ملفت إلا أن هذا الغياب مشترك مع الرجل حيث يسجل غياب كلي لهذا القطاع من القضاء، حتى الآن، على الرغم من التطور والانتشار الكبيرين اللذين شهدهما هذا القطاع في المناطق اللبنانية كافة.

الجدول رقم (١٠): توزع العاملين حالياً ١٠ سنوات وأكثر بحسب المهنة الرئيسية والعمر في قضاء الهرمل عام ١٩٩٦

[illegible]

و - توزيع العاملين في المهن بحسب العمر:

يتبين لنا من الجدول رقم (١٠) أن الكتلة الأساسية للعاملين تراوح أعمارها ما بين ١٥-٢٩ سنة (٤٠,٥٪) مقابل (٢٤,٥٪) في لبنان و٣٠-٦٤ سنة (٥٤٪) مقابل (٦٠,٢٪) في لبنان، أي ما مجموعه (٩٤,٥٪) من العاملين في الهرمل هم من الفئة العمرية ١٥-٦٤ أي ما يسمى الفئة المنتجة في المجتمع. مقابل (٩٤,٨٪) في لبنان. ولكن يكشف لنا هذا الجدول عن عدم التطابق الكلي بين الواقع في قضاء الهرمل والنموذج الكلاسيكي الذي يقسم المجتمع إلى فئة معيلة من ١٥-٦٤ وفئتين مُعالتين وهما فئة صغار السن من ٠-١٤ وفئة كبار السن من ٦٥ وما فوق، حيث توجد نسبة ولو متدنية من عمالة الأطفال بين ١٠-١٤ سنة وتقدير (٤٤,٤٪). أما الملفت للانتباه فهي نسبة كبار السن المستمرين في العمل والتي تبلغ (٤,٩٩٪)، وهي أعلى من المعدل الوطني (٤,٣٥٪)، والسبب الأساسي، هو غياب أي ضمان للشيوخ، مما يدفع العاملين من هذه الفئة العمرية إلى الاستمرار في عملهم لتأمين معيشتهم خاصة وأن أغليبيتهم تعمل في القطاع الزراعي كمزارعين وعمال مهرة أو عمال غير مهرة حيث يشكلون معاً، من مجموع هذه الفئة العمرية ما نسبته (٥٣,٢٪). وإذا ما أضفنا إليهم الباعة بالمفرق والذين تشكل نسبتهم (٢٤,٨٪) لارتفعت النسبة إلى (٨٨٪) من مجموع كبار السن المستمرين في العمل.

كذلك فإننا نجد في هذه المهن بشكل أساسي، أي العمل الزراعي وتجارة البيع بالمفرق، النسبة الأكبر من العاملين دون ١٥ سنة ونسبة (١,٩٪) في العمل الزراعي و(٠,٦٥٪) من العاملين في البيع، أما المهنة الأخرى التي يعمل فيها صغار السن ونسبة (٠,٧٢٪) فهي المهن الحرفية.

ز - توزيع العاملين بحسب ديومة العمل:

الجدول رقم (١١)، توزيع العاملين حالياً ١٠ سنوات وأكثر بحسب ديومة العمل والجنس في قضاء الهرمل عام ١٩٩٦

الجنس	الذكور		الإناث		المجموع	ديومة العمل
	العدد	%	العدد	%		
عمل دائم	٥٨٢٤	٧٠,٨٨	٨٢٦	٨٦,١٧	٦٦٦١	٧٢,٤٨
عمل موسمي	١٧٠٣	٢٠,٦٩	١٠٢	١٠,٦٤	١٨٠٥	١٩,٦٤
عمل متقطع	٦٩٤	٨,٤٣	٣١	٣,١٩	٧٢٤	٧,٨٨
المجموع	٨٢٣١	١٠٠,٠٠	٩٥٩	١٠٠	٩١٩٠	١٠٠

يتبين لنا من هذا الجدول أن (٧٢,٤٨٪) من العاملين في القضاء لديهم عمل دائم وهي نسبة متدنية، بالمقارنة مع مثيلتها على المستوى الوطني، والتي تبلغ (٨٤,٣٪). كما يشير لنا على ارتفاع نسبة غير المستقرين مهنياً (٢٧,٥٢٪). ويشكل العمل الموسمي نسبة (١٩,٦٤٪) وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع المعدل الوطني (٥,٣٪). وهاتان النسبتان المتدنية والمرتفعة بالمقارنة مع المعدل الوطني هما مترابطتان وتفسران بالحيز الذي يشغله القطاع الزراعي في بنية اقتصاد القضاء، حيث إن إحدى السمات الأساسية للعمل الزراعي، هي، وخصوصاً في الهرمل، موسميته^(١). كذلك فإن العمل المتقطع يشكل نسبة (٧,٨٨٪) مقابل (١٠,٦٪) في لبنان، وهو يبرز في بعض قطاعات النشاط كالزراعة والمهن ذات الطابع الحرفي وكذلك فئة العمال والمستخدمين غير المهرة^(٢).

١- يتوزع العاملون في الزراعة بحسب ديومة العمل على الشكل الآتي: (٣٦,٨٪) عمل دائم و(٥٩,٢٪) عمل موسمي و(٨,٨٪) عمل متقطع (راجع الملحق رقم ١).
٢- كذلك هي حال العمال والمستخدمين غير المهرة حيث إن أغليتهم تعمل في الزراعة وحيث إن (٤٦,٧٪) عملهم موسمي و(١٤,٨٪) منهم عملهم متقطع (راجع الملحق رقم ١).

الملحق رقم (١)

ز- توزيع العاملين حالياً ١٠ سنوات وأكثر بحسب المهنة الرئيسية وديمومة العمل في
قضاء الهرمل للعام ١٩٩٦

المهنة	ديمومة العمل		عمل دائم		عمل موسمي		عمل متقطع		الاجمعي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
كبار المسؤولين في القطاع العام وفي القطاعين الخاص والأهلي	٨٢	٥٧,١٤	٦١	٤٢,٨٦					١٤٣	١٠٠
الأخصائيون في المجالات العلمية والطبية والفكرية والتعليمية	٨٤٧	٩٦,٥١	١٠	١,١٦	٢٠	٢,٣٣			٨٧٧	١٠٠
المهن المساعدة في المجالات التقنية والصحية والتدريبية وغيرها	١٩٤	٨٢,٦١			٤١	١٧,٣٩			٢٣٥	١٠٠
مستخدمون إداريون في المجالات المكتبية والمالية والاستشارات	٣٣٦	١٠٠							٣٣٦	١٠٠
العاملون في مجال الخدمات الشخصية والوظيفية وفي مجال البيع	١٤٤٨	٩٢,٨١			١١٢	٧,١٩			١٥٦١	١٠٠
المزارعون والعمال والمهنة وما شابه في الزراعة وصيد الأسماك	٣٨٨	٣٦,٨٩	٦٢٢	٥٩,٢٢	٤١	٣,٨٨			١٠٥١	١٠٠
العاملون في مجال المهن ذات الطابع الحرة	١٢٤٤	٨٩,٠٥			١٥٣	١٠,٩٥			١٣٩٧	١٠٠
العاملون في تشغيل محطات الطاقة والآلات الصناعية والآليات	٧٢٤	٩٥,٩٥	٢٠	٢,٧٠	١٠	١,٣٥			٧٥٥	١٠٠
العمال والمستخدمون غير المهرة	٨٩٨	٣٨,٤٣	١٠٩١	٤٦,٧٢	٣٤٧	١٤,٨٥			٢٣٣٦	١٠٠
غير ذلك وغير مبين	٥١٠	١٠٠,١١							٥١٠	١٠٠
المجموع	٦٦٦١	٧٢,٤٨	١٨٠٥	١٩,٦٤	٧٢٤	٧,٨٨			٩١٩٠	١٠٠

الملحق رقم (٣)

توزع المقيمات الإناث ١٠ سنوات وأكثر بحسب الفئة العمرية والعلاقة بقوة العمل

[illegible]

الملحق رقم (٤)

جدول بأسماء التعاونيات في قضاء الهرمل

الترقيم التسلسلي	الاسم التعاونية	رقم السجل التعاوني	عدد الأعضاء الحاليين	مصدر التمويل
١	الجمعية التعاونية الزراعية في مسجد	١/٨٤	٤٢	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
٢	الجمعية التعاونية الزراعية في النصر	١/١٠٥	٢٣	-
٣	الجمعية التعاونية في البرينة	١/٥٠١	٣٥	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
٤	الجمعية التعاونية العامة في اليمول والتماحة	١/٥١٥	٥٣	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
٥	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في التوار	١/٥١٨	٤٣	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
٦	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في جرد الهرمل ومرجسين	١/٥٢٣	٢٧	-
٧	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في السرح والشعيري	١/٥٢٠	٢١	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
٨	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في مزرعة آل مسعود الهرمل	١/٥٢١	٤٦	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
٩	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في الجورة وجوارها	١/٥٤٤	٥٠	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
١٠	الجمعية التعاونية الزراعية للشندوب والبطاطا في النصر	١/٥٦٤	٢١	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
١١	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في الهرمل	١/٥٥٣	٢١	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات مساعدة من مجلس الكنائس في النشوق الأوسط (يشكل تسويق زراعية)
١٢	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في حوش السيد علي وجوارها	١/٥٦٩	٣٣	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات مساعدات لجمعية زراعية من وزارة الزراعة
١٣	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في النخلية	١/٥٧٥	٢٦	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
١٤	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في حارة القبادر وجوارها	١/٥٨٩	١٣	-
١٥	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في الكواخ	١/٥٩٤	١٥	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
١٦	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في المسطاح	١/٦٣٣	١٦	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات
١٧	الجمعية التعاونية الزراعية العامة في الزويضي	١/٦٤٣	١٣	مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات

لا توجد تعاونيات سكنية ولا تعاونيات توفير وتسليف ولا استهلاكية ولا تعاونيات تربية مواشي ولا تعاونيات حرفية.

تعاونيات تربية النحل			
١	الجمعية التعاونية لمربي النحل في القطاع الشمالي	١/٤٢٩	١٠٦
	مساعد من وزارة الإسكان والتعاونيات		مساعد من مجلس كتّاف الشرق الأوسط
	مساعد من وزارة الزراعة		
٢	الجمعية التعاونية للزراعة لمربي النحل وتسويق الإنتاج	١/٤٩١	٢٩
	مساعد من وزارة الإسكان والتعاونيات		مساعد عينية من كاريتاس (مستلزمات النحل)
تعاونيات تربية الأسماك			
١	الجمعية التعاونية لتربية وتصريف الأسماك في حوض العاصي والهرمل	١/٥٦٦	١٥
	مساعد من وزارة الإسكان والتعاونيات		

ملاحظة: كل التعاونيات في الهرمل من أي نوع كانت حصلت على مساعدة من وزارة الإسكان والتعاونيات ما عدا ثلاث تعاونيات فقط.

الفصل الثامن

المواقع السياحية والأثرية والطبيعية والخدماتية

٨-١ قلاع وآثار تاريخية ومقامات دينية :

تتواجد في الهرمل الآثار وينحصر تواجدها بشكل أساسي في سهل الهرمل وهي تشمل ما يأتي:

أ - قاموغ الهرمل :

ارتفاعه ٢٧ متراً. شيد نحو العام ١٧٥ ق.م. في عهد الإمبراطور الروماني السينادرو. يرتفع عن سطح البحر ٧٠٠م ويبعد عن مدينة الهرمل ٤ كلم. يبعد عن بيروت نحو ١٥٠ كلم. أما أسباب بنائه فمتضاربة. منهم من يعتبره ضريحاً لأحد أبناء ملوك آشور قتله حيوان مفترس بينما كان يصطاد. ومنهم من يعتقد بأنه منارة كانت ترشد القوافل لأنه يقوم على تل مرتفع يقع على خط مستقيم مع تلال أخرى موزعة في مناطق بملبك وزحلة ويمكن رؤيته بشكل دائري من بعد كيلومترات عدة.

ب - قناة زنوبيا :

أمرت بتشيددها الملكة زنوبيا لجر مياه العاصي إلى مملكة تدمر في العهد الروماني. تبعد عن بيروت قرابة ١٥٠ كلم وترتفع عن سطح البحر ٧٠٠م.

- دير مار مارون (مغارة الراهب): شيد في عهد زنوبيا لإقامة العمال الذين كلّفوا ببناء قناة زنوبيا. وقد أقام فيها مار مارون هو وأتباعه خوفاً من الاضطهاد. يقع على ضفة العاصي الشرقية وهو يتألف من ثلاث طبقات

محفورة في الصخر يقع في وسطه بئر كان يتصل بمياه العاصي يستخدم إبان الحصار. ويحاذي نبع عين الزرقاء، المنبع الرئيسي لنهر العاصي. يبعد عن بيروت ١٥٠ كلم. ويرتفع عن سطح البحر ٦٤٠ م.

ج - آثار بريساء

- نصب حجرية تذكارية تخلد الملك الكلداني نبوخذ نصر عند مروره بالمنطقة وهي مكتوبة (منقوشة) على الحجر بالخط المسماري. ترتفع عن سطح البحر ١٢٠٠ م. وتبعد عن العاصمة نحو ١٦٢ كلم.
- كنيسة بيزنطية تتوسط القرية (٢٠٠ م).

د - المقامات الدينية

- جميعها تقتصر إلى التاريخ ولا يعرف عنها إلا التسمية) وهذه المقامات هي:
 - المزار (مفترق بيت علام وبيت علوه) ترتفع ١٧٠٠ م عن سطح البحر.
 - علي الطويل (١٨٠٠ م) يقع على أكتاف مرجحين.
 - النبي جبريل (٦٥٠ م) يقع في القيرانية ويبعد عن مدينة الهرمل ١,٥ كلم.
 - النبي يوسف (٦٥٠ م) يقع في وسط مدينة الهرمل.
 - النبي موسى (٦٥٠ م) يبعد ٢ كلم عن مدينة الهرمل.
 - النبي إسماعيل (٨٠٠ م) يبعد ٢ كلم عن مدينة الهرمل على طريق وادي الرطل.
 - النبي محمد (٧٠٠ م) يقع بمحاذاة نبع رأس المال في مدينة الهرمل.

هـ - المغاور

إن أشهر المغاور في قضاء الهرمل هي: مغارة الراهب (راجع ما كتب عن دير مار مارون)، كذلك هناك مغاور وآبار وبقايا أبنية قديمة بيزنطية في وادي فعرا.

٨-٢ الفنادق والمطاعم وأماكن الترفيه:

يبلغ عدد المطاعم ٤٩ مطعمًا أو منتزهًا وجميعها غير مرخص، باستثناء مطعم جزيرة الفردوس على جسر العاصي. ليس هناك فنادق بكل معنى الكلمة، وإنما يوجد فندقان بحالة جد متواضعة. أحدهما وهو جزيرة الفردوس لصاحبه شاهين شاهين ويتكون من طابقين الأول يشغله المطعم والطابق الثاني مكون من ٤ غرف للنماسة هي بحالة جد وضعية. كذلك هناك مطعم السمكة وهو كما جزيرة الفردوس كناية عن طابقين، طابق أرضي يستعمل كمطعم وطابق علوي ويستعمل للنماسة وهو أيضاً بحالة جد وضعية.

والمطاعم المنتشرة على ضفاف العاصي والتي يزداد زبانتها سنة بعد سنة هي بشكل عام مطاعم عائلية. وقضاء الهرمل محروم من أبسط مقومات الثقافة والتسلية والترفيه، فلا وجود لسينما ولا لمسرح لا بل حتى إن الفرق الوطنية نادراً ما تبرعت إحداها بالذهاب إلى هناك. كذلك لا وجود لمن ملاءم للأولاد، إلا أشكال بدائية لبعض الألعاب المتناثرة هنا وهناك.

١ - شلالات الدردارة:

وهي تقع إلى الشمال من نبع العاصي قرب مزرعة بيت الطشم، حيث تتساقط المياه بقوة وينتشر رذاذها على زوار المطاعم المنتشرة على جانبي الشلالات. ويمكن عند هذه الشلالات القيام برحلة نهرية بواسطة قوارب صغيرة مخصصة لذلك.

وتستقطب المقاهي المنتشرة على ضفاف العاصي الزوار سواء من أبناء القضاء وخصوصاً في القضاء المجاور (قضاء بعلبك وكذلك في باقي المناطق اللبنانية) وهي تشكل متفصلاً أساسياً للسكان وخصوصاً للشباب منهم.

الفصل التاسع

الأندية والمؤسسات الاجتماعية والرياضية

١-٩ الأندية الثقافية :

يوجد في الهرمل الأندية الثقافية الآتية:

المجلس الثقافي لمدينة الهرمل، التجمع الأهلي المستقل، مركز رياض طه الثقافي، لجنة العمل الثقافي (بترخيص رقم ١٩ أ/١٩٩٣) - رابطة الخريجين الجامعيين في منطقة بعلبك، الهرمل (مرخصة في ٢٣/٤/١٩٨٦).

٢-٩ الجمعيات الرياضية القائمة :

حسب الدليل الرياضي لعام ١٩٩٨ يوجد في الهرمل نادٍ واحد مرخص هو نادي التضامن (كرة قدم) ولكن تبين لنا ميدانياً إضافة الى هذا النادي وجود ناديين آخرين مرخصين هما: نادي الكاراتيه، ونادي الجهاد (كرة قدم).

أما الأندية غير المرخصة فهي: نادي سبورتنغ (مخصص للنساء)، نادي الرسالة (كرة قدم)، نادي الأخوة (كرة قدم)، نادي الصادق (كرة قدم)، نادي الهلال (كرة قدم)، نادي أبا الفضل، نادي الهدى، ونادي نجمة العاصي وكلها أندية رياضية يقتصر نشاطها على لعبة كرة القدم ونادي الوقف (كرة طائرة).

أما الجمعيات الكشفية فتقتصر على جمعيتين: جمعية كشافة الرسالة وجمعية كشافة المهدي وكلاهما فرع لجمعية مركزية الأولى مركزها في بيروت والثانية مركزها في حارة حريك.

٣-٩ الجمعيات الأهلية :

جمعية التضامن الخيرية لآل الحاج حسن في الزغرين وهي مرخصة (٩٩/١٢/١٩) وجمعية التعاون الخيري لأبناء شعيب في وادي فمرة (مرخصة) (١٩٨٥/١١/١٨).

٤-٩ الجمعيات الاجتماعية :

يوجد في الهرمل مبرة الإمام زين العابدين لرعاية الأيتام (وهي ترعى شؤون ٣٠٠ يتيم) وهي فرع لجمعية المبرات الخيرية التي يشرف عليها العلامة محمد حسين فضل الله، مؤسسة الشهيد وتهتم برعاية أسر الشهداء وهي تابعة لحزب الله، لجنة إمداد الحميني وهي تؤمن إعانات مادية وعينية شهرية، لأبناء الشهداء والأيتام والمساكين وأبناء السبيل، دار البهيج لتأهيل المعوقين وهو تابع لمجلس الكنائس العالمي، جمعية الفداء لرعاية المعوقين، جمعية دعم الأسرة الريفية في الهرمل، لجنة الإنماء المستقل في الهرمل، الجمعية الخيرية الاجتماعية (ترخيص رقم ٩١/١٣٤)، تجمع الشباب لحماية البيئة، مركز السيدة زينب، لجنة تكريم اليتيم بترخيص رقم ٢٨٦/مد ١٩٩٢، ولجنة السياحة.

٥-٩ النقابات :

من أصل ٢٨ نقابة في البقاع، حسب معطيات وزارة العمل، فإن فرعاً لنقابة واحدة ورد فيه اسم الهرمل هو فرع لنقابة السائقين العموميين في بعلبك - الهرمل وتوجد نقابات عامة تشمل قطاعاً معيناً في البقاع ويمكنه أن يضم العاملين فيه من قضاء الهرمل، كنقابة عمال مربّي الأسماك في البقاع ونقابة مربّي النحل في البقاع ونقابة مزارعي وفلاحي البقاع.

وبشكل عام تعتبر الحركة النقابية في الهرمل ضعيفة جداً بسبب البنية الاجتماعية العشائرية المسيطرة من جهة ويسبب ضعف القطاعات

الاقتصادية واقتصادها على ميادين محددة تقتصر على نشاطات تقليدية ومحدودة سواء لجهة إعداد عمالها أو مستخدميها.

٦-٩ مساهمات ومشاريع المنظمات الأجنبية المانحة في القضاء،

يعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية المتكاملة في بعلبك - الهرمل من أبرز المنظمات الأجنبية المتدخلة في القضاء. وقد بدأ تنفيذ البرنامج في عام ١٩٩٤ بهدف تنمية المنطقة، عبر إيجاد زراعات بديلة عن زراعة المخدرات التي كانت تشكل دخلاً أساسياً في اقتصاد القضاء.

ومن المنظمات الأجنبية المتدخلة في القضاء مجلس الكنائس العالمي والذي أنشأ دار البهيج لتأهيل الجاقين الذي سبقت الإشارة إليه كذلك مؤسسة الإسكان التعاوني الأميركية.

أما المشاريع الإنمائية في الهرمل ومنطقتها التي تم إنجازها من قبل البرنامج وبالتعاون أحياناً مع بعض السفارات وبعض المنظمات الحكومية فهي:

- إشادة الطابق الأول من مبنى بلدية الهرمل بمبلغ ٢٨٠٠٠ (ثمانية وعشرون ألف دولار أميركي).

- تجهيز مستشفى الهرمل الحكومي وتزويده بالمعدات الطبية، وتأمين سيارتي إسعاف بالإضافة إلى تأهيل مبنى المستشفى وصيانته بمبلغ ٢٧١٥٠٠ (مائتان وواحد وسبعون ألفاً وخمسمائة دولار أميركي).

- شملت القروض التي وفرها هذا البرنامج للمزارعين مدينة الهرمل، الشواغير، العاصي، القصر، وادي فيسان، الشربين، مرجحين، وادي الكرم، وادي الترمكان، وادي بنيت، وادي النيرة؛ وبلغ مجموع مبالغ التسليف (طويلة ومتوسطة الأجل والموسمية) ٢٨,٠٠٠,٦٠٨ ل.ل (ستمائة وثمانية ملايين وستمائة وخمسون ألفاً وثمانين وعشرون ليرة لبنانية) أي ما يعادل ٤٠٥٧٦٦,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل (اربعمائة وستة وعشرين مزارعاً من عام ١٩٩٤ ولغاية ٢٠٠٠)، تم توزيعهم على أربع مائة وستة وعشرين مزارعاً من عام ١٩٩٤ ولغاية ٢٠٠٠، علماً بأن نسبة الاسترداد في نطاق منطقة بعلبك بلغت ٨٥

بالمئة في حين لم تتجاوز نسبة الاسترداد للقروض في منطقة الهرمل بأكملها ٢٧ بالمئة.

- تجهيز بلدية الهرمل بجرار وتريلة (تراكتور) (١٣٥٠٠).

- تجهيز بلدية فيسان بصهريج ومضخة (١٣٠٠).

- تجميل وتوسيع مدخل مدينة الهرمل وشراء أشجار وغرسها في مدخل الهرمل ضمن حملة بيئية شاملة بالتعاون مع مؤسسة الإسكان التعاوني C.H.F والجيش اللبناني وبلدية الهرمل بمبلغ خمسة وعشرين ألف دولار أميركي (٢٥٠٠٠).

- مشروع جر مياه الشفة لقرى قضاء الهرمل، الزكبة، الهوشرية، سهلات الماء، وادي سعدون، تلة الزيتون، قنّاذ - قضاء الهرمل بكلفة قدرها مئة وثلاثة آلاف دولار أميركي (١٠٣٠٠٠).

- مشروع ري فيسان، عين عبيد، مرج الدبة في جرد الهرمل بمبلغ ٨٥٨٠٠ (خمسة وثمانون ألفاً وثمانمائة دولار أميركي).

- مشروع حفر وتجهيز بئر ارتوازية، ومد شبكة مياه الشفة لبلدة حوش السيد علي في منطقة الهرمل، بتمويل من السفارة اليابانية بمبلغ ٥٦٤٠٠ (ستة وخمسون ألفاً وأربعمائة دولار أميركياً).

- مشروع حفر وتجهيز بئر ارتوازية وبناء خزان، ومد شبكة مياه الشفة في بلدة الزيتيني - قضاء الهرمل، بمبلغ \$١٢٠٠٠٠ (مئة وعشرون ألف دولار أميركي) بتمويل من السفارة الأرجنتينية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية.

- مشروع تجهيز بئر ارتوازية في منطقة جباب الحمر قضاء الهرمل بمبلغ \$٤٦٠٠ (ستة وأربعون ألف دولار أميركي).

- مشروع بئر ارتوازية في وادي الكرم - جباب الحمر قضاء الهرمل (مضخة، أنابيب وتمديدات) بمبلغ \$٢٦٩٠٠ (مئة وعشرون ألفاً وتسعمائة دولار أميركي).

- حفر وتجهيز بئر ارتوازية في وادي النيرة ٢٥٤٢٣ \$ (خمس وعشرون ألفاً وأربعمائة وثلاثة وثلاثون دولاراً أميركياً).

- تجهيز المدرسة المهنية في الهرمل - قسمي النجارة والميكانيك (قيد التنفيذ) بمبلغ ٣٠٠٠ \$ (ثلاثون ألف دولار أميركي).

- مشروع الكتاب الدوار في المدارس الرسمية حيث تم توزيع الكتب على صف الأول الثانوي في مدرسة الهرمل الرسمية (٢٠٥ طلاب) في العام الدراسي ١٩٩٨-١٩٩٩ بمبلغ ١٧٨٢٨ \$.

- مشروع الكتاب الدوار في المدارس الرسمية، حيث تم توزيع الكتب على صف البكالوريا القسم الأول في مدرسة الهرمل الرسمية (١١٧ طالباً) للعام الدراسي الحالي ١٩٩٩-٢٠٠٠ بمبلغ ١٧٧٠٠ \$ (سبعة عشر ألفاً وسبعمائة دولاراً أميركياً).

- استصلاح أرض مشتل الهرمل في وادي العاصي بمبلغ ٦٠٠٠ \$ (ستة آلاف دولار أميركي).

- كلفة مشاتل التوت والأشجار المثمرة في الهرمل: بذور الأشجار، حراثة الأرض، تطعيم، عمال وحراسة من عام ١٩٩٦ وحتى عام ١٩٩٨ بلغت الكلفة ٢٠٣٥١/

/ عشرون ألفاً وثلاثمائة وواحد وخمسون دولاراً أميركياً. وانتفع منها عدد من المزارعين الذين قاموا بتربية دود القز وإنتاج وبيع الفرائق لوزارة الزراعة لمكتب الحرير (توزيع نصوب على المزارعين وإشراف) ١٥٠٠٠ دولار أميركي.

- مشروع التأهيل المهني للمرأة الريفية بالتعاون مع مركز السيدة زينب في الهرمل (شراء آلات ومعدات للخياطة والتطريز وخياكة الصوف وإقامة دورات بمبلغ ٢٤٥٠٠ \$ (أربعة وعشرون ألفاً وخمسمائة دولار أميركي).

- مشروع التأهيل المهني للفتاة والمرأة الريفية في القصر - فيسان ودورات تدريبية بمبلغ ١٩٠٨٠ \$ (تسعة عشرة ألفاً وثمانون دولاراً أميركياً) بالتعاون مع اللجنة العليا.

-
- دورة تدريبية على السجاد في الهرمل بمبلغ \$١٠٠٠٠ (عشرة آلاف دولار أميركي) بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية.
 - دورة خياطة مع جمعية دعم الأسرة الريفية في الهرمل بمبلغ \$٥٢٢٠ (خمسة آلاف ومائتي وعشرون دولاراً أميركياً).
 - مشروع تجفيف المشمش، بناء غرفة في منطقة الشواغير وإقامة دورات تدريبية على التقنيات بالتعاون مع اللجنة العليا للمزارعين بمبلغ \$٨٥٠٠ (ثمانية آلاف وخمسمائة دولار أميركي).
 - مشروع دعم بلدية الهرمل - حملات نظافة ورش مبيدات بمبلغ \$١٥٥٤٠ (خمسة عشر ألفاً وخمسمائة وأربعون دولاراً أميركياً).
 - مشروع تشجير ورش مبيدات بالتعاون مع بلدية الهرمل بمبلغ \$١٤٤٢٣ (أربعة عشر ألفاً وأربعمائة وثلاثة وثلاثون دولاراً أميركياً).
 - المشروع البيئي في بلدة القصر - قضاء الهرمل بالتعاون مع بلدية القصر بمبلغ \$٥٦١١ (خمسة آلاف وستمائة وأربعة عشر دولاراً أميركياً).
 - حملات نظافة، جرف أتربة وتسموية ارض وإقامة حفريات في الهرمل بالتعاون مع لجنة الإنماء المستقل بطلب من عضو اللجنة المحلية رئيس لجنة الإنماء المستقل د. مهيب حمادة وإشراف قائم مقام الهرمل السابق السيد مانع المقداد بمبلغ \$١١٥٠٠ (أحد عشر ألفاً وخمسمائة دولار أميركي).
 - مشروع الشواغير - بيت الطشم - الهرمل، مدقتوات ري من الباطون المسلح بطول ٢٦٠٠م بكلفة \$٨٠٠٠٠ (ثمانون ألف دولار أميركي).
 - مشروع أفتية ري في منطقة مرجحين، قضاء الهرمل بطول ٣٦٠ متراً بكلفة \$٤٥٠٠ (أربعة آلاف وخمسمائة دولار أميركي).
 - توسيع ساحة الهرمل وتجميلها، بتمويل مشترك بين البرنامج ومؤسسة الإسكان التعاوني C.H.F بمبلغ \$٦٠٠٠ (ستة آلاف دولار أميركي).
-

- مشروع تأمين ممرضات وأطباء وموظفين للمستوصف الصحي - مركز الرعاية الأولية في الهرمل مع رواتب للموظفين والأطباء المتعاقدين ضمن عقد مع وزارة الصحة العامة بمبلغ \$١١٤٧٤٠.

- توفير تجهيزات بلدية الهرمل (معاول، رفوش، براميل، أدوية وقساطل بمبلغ \$١٦٦٢١) (ستة عشر ألفاً وستمائة وواحد وعشرون دولاراً أميركياً).

- حملات بيئية في الهرمل والقصر، حملات نظافة، تأمين معدات لبئر ارتوازية بمبلغ \$١٤٤١٢ (أربعة عشر ألفاً وأربعمائة وثلاثة عشر دولاراً أميركياً).

- تم تزويد بلدية الهرمل من قبل البرنامج بـ ٥٠٠ متر من القساطل لأحد أحياء الهرمل بمبلغ \$٥٠٠ (خمسمائة دولار أميركي).

- يطلب من بلدية الهرمل، قام البرنامج بشراء عجلات لشاحنة النفايات بمبلغ \$٦٠٠ (ستمائة دولار أميركي).

- بناء على طلب بلدية الهرمل، قام البرنامج برش مبيدات للحشرات الطائرة الصيف الماضي وتأمين رش مبيدات إلى البلدية بمبلغ \$٢٥٠٠ (ألفان وخمسمائة دولار أميركي).

- خصص برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية صهريج ماء وجرار زراعي ومساعدات إضافية لري مشروع التشجير في مداخل الهرمل ويدخلها بمبلغ وقدره حتى الآن \$٥٠٠٠ (خمسة آلاف دولار أميركي).

- طرش مكتبة الهرمل العامة ضمن نشاط المشاركين في مخيم العمل التطوعي بمبلغ \$٥٠٠ (خمسمائة دولار أميركي).

- إقامة دورات بيئية للهيئات والمدرسين، خصت الهرمل بمبلغ \$٢٢٠٠ دولار أميركي.

- تنفيذ عقد التربية السكانية الذي شمل ١٤ مدرسة ثانوية في المنطقة، تدريب وتجهيز ٤ أندية، بلغت كلفة النادي البيئي في الهرمل ٢٠٠٠

ألفا دولار أميركي (قيد التنفيذ).

- تدريب وتأهيل ممرضات قانونيات لمدة ثلاث سنوات لفتيات الهرمل، وقد بلغت الكلفة:

السنة الأولى: ٥ طالبات بمبلغ ٢٨٣٢ دولاراً أميركياً.

السنة الثانية: ١١ طالبة بمبلغ ٦٦٣٢ دولاراً أميركياً.

السنة الثالثة: ١٢ طالبة بمبلغ ٨٢١٨ دولاراً أميركياً.

الكلفة الإجمالية: ١٧٦٧٩ دولاراً أميركياً.

- تأمين ثلاثة أجهزة كومبيوتر لجمعية مركز السيدة زينب في الهرمل لإقامة عدة دورات متتالية.

- تعميق خبرة التدريب على إنتاج كثرات الصوف بمبلغ ٧٠٠ دولار أميركي.

- دورة كومبيوتر لـ ١١٠ طلاب في الهرمل (بالتعاون مع الجمعية الخيرية للتنمية) بمبلغ ٦٣٠٠ دولار أميركي.

- مشروع تجهيز بئر ارتوازية في بلدة الكواخ قضاء الهرمل بمبلغ \$٢٣٢٢٥ (ثلاثة آلاف وثلاثمائة وخمسة وعشرون دولاراً أميركياً).

- مساعدات فردية وحالات اجتماعية في الهرمل ومنطقتها (كتب وملابس عدد ١٨ حالة) بمبلغ ٧٠٠ دولار أميركي.

- دراسة استغلال مياه مرجحين وضخها للسوح والوديان على السوح الشرقي.

- دراسة دعم مياه نبع رأس المال بمحطة ضخ على العاصي أو من عين الزرقا.

- تسوية الكوع قبل الجسر عند مدخل الهرمل، الطريق الرئيسي.

- كما أقام قسم الإرشاد الزراعي في برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية حقولاً إرشادية للمزارعين في منطقة الهرمل بالإضافة إلى التجارب والأبحاث الزراعية في كل من:

مدينة الهرمل (تل مسعود - سهل المصطباخ).

فيضان (السويس).

مرجعين (سهلة المداوش، نيع الحور).

جباب الحمر (السوح).

الفصل العاشر

الصحة والبيئة والمنشآت

١-١٠ الصحة ومنشآتها:

١-١ المنشآت الصحية:

أ - المستشفيات:

يوجد في قضاء الهرمل مستشفىان واحد حكومي وهو: مستشفى الهرمل الحكومي^(١) وآخر خاص وهو مستشفى العاصي (مستشفى علام سابقاً). والمستشفىان موجودان في مدينة الهرمل.

ب - المستوصفات: ويبلغ عددها تسعة وهي:

مستوصف وزارة الصحة العامة (حكومي)، مستوصف الإنعاش الاجتماعي التابع لمركز الخدمات الإنمائية (حكومي)، مستوصف الشهيد الشيخ راغب حرب (جمعية)، مستوصف الصليب الأحمر اللبناني، مستوصف الإمام الهادي (جمعية)، مستوصف مركز الجمعية الخيرية الاجتماعية (جمعية)، مستوصف جمعية الفداء لرعاية المعاقين (جمعية)، وهذه المستوصفات كلها موجودة في مدينة الهرمل، أما مستوصف الجمعية الخيرية الاجتماعية فهو موجود في بلدة القصر (جمعية).

ج - المراكز الصحية:

لا يوجد في قضاء الهرمل كله سوى مركز طبي واحد هو مركز البتول الطبي

١- يُشاد حالياً مبنى جديد للمستشفى الحكومي في خراج مدينة الهرمل على طريق الهرمل - القاع.

وهو إحدى المؤسسات التابعة لحزب الله وهو مركز حديث ومجهز تجهيزاً طبياً شاملاً.

د - الصيدليات:

ويوجد في الهرمل (المدينة) خمس صيدليات وهي الآتية:

١- صيدلية الشعب الجديدة.

٢- صيدلية الزهراء.

٣- صيدلية يارا.

٤- صيدلية جوماننا.

٥- صيدلية الهرمل الكبرى.

هـ - العيادات الطبية:

كما توجد في الهرمل أربع عشرة عيادة خاصة تتوزع على الاختصاصات الآتية:

خمس عيادات صحة عامة في مدينة الهرمل وواحدة في بلدة القصر، من بينها عيادة لطبيب سوري. أما العيادات الاختصاصية فيتوافر منها الآتي:

اختصاص الجراحة العامة، اختصاص الجهاز الهضمي، اختصاص انف إذن وحنجرة، اختصاص عيون^(١)، اختصاص شرايين، اختصاص نسائي (توجد عيادتان)، واختصاص تدليك. ويوجد أيضاً خمسة أطباء أسنان وثلاث قابلات قانونيات. كما يوجد طبيب بيطري في قضاء الهرمل^(٢).

١- إضافة إلى هذا الطبيب السوري هناك طبيبان سوريان: (طب عام) يحضران إلى بلدة القصر بين الحين والآخر.

٢- الإحصاء الزراعي: وزارة الزراعة والـ FAO، مرجع سابق. لا بد من الإشارة أيضاً إلى استغنائنا للأرقام الواردة في هذا الإحصاء الزراعي والذي يجهلنا نشك في صحتها هذا العمل. فقد ورد فيه أن العيادات الخاصة عددها واحد والصيدليات واحدة (راجع الملحق رقم ١). بينما الأرقام الواردة في بحثنا هي نتيجة تحقيق ميداني، ولا يمكن إعادة الفارق إلى المدة الزمنية الفاصلة بين الإحصائين.

و- المختبرات الطبية:

أما المختبرات الموجودة فعددها ثلاثة وهي:

- مختبرات الإمام الصدر.
- مختبر الشعب.
- مختبر الشهيد الشيخ راغب حرب.

١٠-٢ طبيعة عمل المنشآت الصحية:

تبلغ القدرة الاستيعابية لمستشفى القضاء ٧٤ سريراً بما معدله (٠.٩) سرير لكل ألف شخص، وهي من أدنى النسب على المستوى اللبناني، مقابل ٤ أسرة لكل ألف شخص، ويتوزع الأطباء والأسرة بين مستشفى الهرمل ٢٤ سريراً و١٢ طبيباً وبين مستشفى العاصي ٥٠ سريراً و٣٠ طبيباً. ويعتبر المستشفى الحكومي أشبه بمستوصف وخدماته الطبية مدار تقدر من قبل السكان. إن عدم تفعيل هذا المستشفى وتطوير خدماته في منطقة حيث الفقر يعتبر رفيق درب الكثير من الأسر المعيشية في القضاء، يطرح أكثر من علامة استفهام حول المفزى من السياسة الصحية لكل الحكومات التي تماقت على حكم البلاد لا بل أبعد من ذلك حول معنى المواطنة وكيفية تطبيقها في هذه المنطقة المهمشة من لبنان.

أما المستشفى الآخر الخاص فبناؤه ضخم جداً إلا أن الخدمات الطبية فنقتصر على المرضى الذين يعالجون على نفقة وزارة الصحة وهو يزدهر على حساب إهمال وعدم تطوير وتفعيل المستشفى الحكومي كغالبية مستشفيات لبنان خاصة.

١٠-٣ البرامج الصحية:

لقد شمل برنامج الرعاية الصحية الأولية قضاء الهرمل وتم القيام بحملة

للتلقيح ضد (الكاف، الثلاثي، الحصبة، شلل الأطفال، الصفيري...) مجاناً.

أما الأمراض المزمنة: كالسل، ضغط الدم، السكري، فلا يوجد تقديرات لعدد الحالات. وتؤمن أدوية هذه الأمراض المزمنة (ما عدا الأنسولين) مجاناً. والأسعار في المراكز الصحية هي أسعار رمزية.

- الإعاقة: توجد مؤسستان تعنيان بالمعوقين وهما: دار البهيج والدار تهتم بأربعة وعشرين مستفيداً يتوزعون على ١١ ذكراً و١٣ أنثى وتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و٣٠ سنة، وجمعية الفداء لرعاية المعوقين (راجع الجمعيات الاجتماعية الفصل التاسع).

أما الجهات التي تؤمن المساعدات والأدوية فهي:

وزارة الصحة العامة واليونيسيف وجمعية الشبان المسيحيين والصليب الأحمر ومؤسسات طبية لحزب الله وبلدية الهرمل.

وبالنسبة إلى التوزيع النسبي للأطفال، دون الخامسة، الذين لم يتم أو يستكمل تلقيحهم، فالإحصاء المتوافر هو على مستوى المحافظات، ومنها البقاع، ولا يتوافر إحصاء على مستوى الأقضية. يحتل البقاع المركز الرابع بين المحافظات بنسبة (٢٠٪) من مجموع الحالات في لبنان. وعدم التلقيح يعود بنسبة (٥٢,٤٪) لأن الطفل لا يزال صغيراً وتليها نسبة (١٥,٩٪) بسبب أن الطفل مريض ثم (١١,١٪) لأسباب أخرى (لم تحدد) و(٤,٨٪) لعدم المعرفة بأهمية التلقيح أو عدم المعرفة بأهمية الزيارة الثانية أو مكان التلقيح ووقته. ومن المؤكد واستناداً إلى معدل الأمية المرتفع عند النساء، في قضاء الهرمل، فإن نسبة مهمة من الحالات التي لم يتم أو يستكمل تلقيحها موجودة في قضاء الهرمل.

١٠-٤ التأمين الصحي:

الجدول رقم (١)، نسب التغطية بأنظمة التأمين الصحي في محافظة البقاع وفي
لبنان وبيروت (١)

نظام التأمين	بيروت	لبنان	محافظة البقاع
مضمون	٤٢	٥٥,٣	٣٥,٦
ضمان اجتماعي	١٥,٢	٢١	١١,٧
تعاونية الموظفين	١٣,١	٨,١	١٨,٤
تأمين لحساب رب العمل	١,٩	٤,٣	١,٥
تأمين مختلط	٢,٩	٦,٥	٠,٩
مستفيدين من وزارة الصحة	١٧,٦	٧,٨	١٣,٩
غير مضمون	٥٨	٤٤,٧	٦٤,٤

يبرز لنا هذا الجدول إحدى المشكلات الأساسية على المستوى الصحي وبالأتي على مستوى التنمية البشرية المستدامة إذ تقتصر نسبة السكان المشمولين بأحد أنظمة التأمين الصحي في البقاع على (٣٥,٦٪) مقابل (٤٢٪) على مستوى لبنان. ويؤشر ذلك على تفاوت منطقي بالمقارنة مع محافظة بيروت مثلاً (٥٥,٣٪) وعلى تمركز في التأمينات الاجتماعية يتناغم مع التمرکز الاقتصادي والإداري في العاصمة. والمقارنة بين البقاع والعاصمة يكشف لنا عن اتجاهين مختلفين في نسب التأمين فالنسب العالية في بيروت هي منخفضة في البقاع والعكس صحيح. ويتبين أن الضمان الاجتماعي والتأمين الخاص الآخر والتأمين المختلط والتأمين لحساب رب العمل نسبها أعلى في بيروت تحديداً وفي لبنان عموماً من النسب المقابلة في البقاع. كما أن نسبة المضمونين في التعاونية والمستفيدين من وزارة الصحة هي أعلى في البقاع منها في بيروت من جهة ولبنان من جهة أخرى، وفي هاتين الشبكتين من الأمان الصحي تكون الخدمات الصحية بنوعية متدنية بالمقارنة مع شبكات الأمان الصحي الأخرى

١- إدارة الإحصاء المركزي الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ١٩٩.

والسبب في ذلك أن أغلبية المضمونين في القضاء هي من الموظفين في السلكين المدني والعسكري من الرتب الوسطى والدنيا. كما تظهر الأرقام فإن الأغلبية أي (٦٤,٤٪) هم غير مشمولين بأي تأمين صحي وخصوصاً العاملين في القطاع الزراعي. مما يستدعي تدخلاً جدياً لتأمين الرعاية الصحية للمواطنين كافة وبصورة خاصة للعاملين في الزراعة.

والوضع في قضاء الهرمل بالنسبة للتأمين الصحي هو من أكثر المناطق اللبنانية حرماناً من هذا التأمين بسبب النشاطات الاقتصادية المسيطرة في القضاء زراعية، خدمات صغيرة وحرف وكلها نشاطات لا يشملها أي ضمان كما أن الأحوال الاقتصادية الصعبة للمقيمين لا تسمح لهم بتأمين صحي خاص. وهذا ما يستدعي تدخلاً جدياً لتأمين الرعاية الصحية لهؤلاء المواطنين المهمشين.

١٠-٥ النفقات الصحية،

تتوافر إحصاءات النفقات الصحية أيضاً على مستوى محافظة البقاع وهي لذلك تكون غير معبرة عن الواقع الفعلي في القضاء وهي للدلالة أكثر منها للدقة العلمية.

الجدول رقم (٢): معدل قيمة التكاليف الصحية ونسبة الأسر حسب نوع النفقات وحسب محافظة الإقامة^(١)

نوع النفقات الصحية	بيروت	لبنان	البيقاع	بعلبك	بيروت
تأمين خاص	١٧١٩	١٤٠٣	٢٠١٠	١٧٩٩	١٤٠٨
استشفاء	١١٦٧	١٢٠٨	١٢٥٦	١٨٤٥	٢٥٠٥
أدوية	٥٥٦	٤٨٢	٥١٠	٧٢١	٨٥٠٧
استشارات طبية	٢٥٨	٢٩٢	٢٤٩	٤٨١	٧٦٤
تحاليل ولقمة	٢٤٩	٢٩٢	٢٥٤	٢٩٦	٤٩٠٩
علاج	٥٢٠	٦٨٦	٥١٥	٦٣٩	٦٠١
علاج أسنان	٧٠٥	٥٥٨	٧٩١	٩١٠	٢٩٠٧

تطال نفقات التأمين الخاص (٥,٩٪) من الأسر في البقاع مقابل (١٤,٨٪) على المستوى اللبناني و(٢٦,٢٪) في بيروت. وتكشف لنا هذه النسبة في البقاع عن المستوى المعيشي المتدني للأسر في المحافظة بالمقارنة مع مثيلتها في بيروت. ويبلغ المعدل السنوي المدفوع ١٠٢,٤٠٠ ل.ل. للأسرة البقاعية الواحدة خلال سنة مقابل ٧١٩,٠٠٠ ل.ل. في لبنان و٢,٠١٠,٠٠٠ ل.ل. في جبل لبنان. ولا يعني ذلك أن التعرض للأمراض في القضاء أقل منه في المناطق الأخرى المذكورة وإنما تلعب الأوضاع الاقتصادية الصعبة دوراً في لجم النفقات الصحية وخصوصاً الوقائية منه.

ويتبين لنا أن القضاء يشكو من نقص في المستشفيات وخصوصاً الحكومية، على أمل استكمال البناء الجديد للمستشفى الحكومي، ولعبه دور المستشفى الحقيقي بتخطيه وضع المستشفى الحكومي الحالي. إن تردّي الوضع في القضاء، والغلاء الفاحش للخدمات الصحية في لبنان جعل المواطنين في قضاء الهرمل يطلبون الخدمة الصحية من سوريا بما في ذلك من شراء للأدوية وخلافه. مع الإشارة إلى أن مستوصفي الصحة العامة والإنعاش الاجتماعي

١- إدارة الإحصاء المركزي: الأوضاع المعيشية للأسر في عام ١٩٩٧، مرجع سابق، ج١٥-٦ من ٢١٢.

الحكوميين هما الوحيدان المجانيان كلياً أما المستوصفات الأخرى فهي تأخذ بدلاً رمزياً بين ألفين وخمسة آلاف ليرة عن المعاينة.

٦-١ الإعاقة:

يكشف لنا الجدولان الآتيان عن وضع الإعاقة في قضاء الهرمل بحسب الجنس والعمر.

أ - الإعاقة والجنس:

الجدول رقم (٣): توزع المعوقين في قضاء الهرمل بحسب نوع الإعاقة والجنس العام ١٩٩٧^(١)

نوع الإعاقة	الذكور		البنات		المجموع	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
كفيف	١٠	٣,٧٠	١٠	٦,٢٥	٢٠	٤,٦٥
أصم	٣١	١١,١١	٤١	٢٥	٧١	١٦,٢٨
مشلول	٧١	٢٥,٩٣	٢٠	١٢,٥٠	٩٢	٢٠,٩٣
بتر أطراف علها	٣١	١١,١١	-	-	٣١	٦,٩٨
بتر أطراف سفلى	١٠	٣,٧٠	-	-	١٠	٢,٢٣
معمق بالأطراف عدا الشلل والبتر	٤١	١٤,٨١	١٠	٦,٢٥	٥١	١١,٦٣
معمق ذهنياً	٤١	١٤,٨١	٤١	٢٥	٨٢	١٨,٦٠
متعدد الإعاقات	٤١	١٤,٨١	٣١	١٨,٧٥	٧١	١٦,٢٨
إعاقات غير ذلك	-	-	١٠	٦,٢٥	١٠	٢,٢٣
المجموع	٢٧٥	١٠٠	١٦٣	١٠٠	٤٣٩	١٠٠

يتبين لنا من هذا الجدول، أن المعوقين الذكور يشكلون نسبة (٦,٢٥٪) من مجموع المعوقين في قضاء الهرمل وهي نسبة قريبة من مثيلتها على المستوى الوطني (٩,٦١٪)؛ والإناث المعوقات يشكلن نسبة (٤,٣٧٪) مقابل

١- إدارة الإحصاء المركزي: الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان ١٩٩٧ مرجع سابق.

(٣٨,٩٪) في لبنان. أما الإعاقة الأهم والأبرز عند الذكور فهي الشلل (٢٥,٩٣٪) من مجموع المعوقين الذكور مقابل (١٩,٤٩٪) في لبنان، ثم تليها الإعاقة الذهنية والإعاقة بالأطراف ما عدا الشلل والبرتر والإعاقة المتعددة بنسبة تبلغ (١٤,٨١٪) لكل منها؛ مقابل (٢٣,١٢٪) لكل منها على الصعيد الوطني.. أما الإعاقة الأبرز عند الإناث فهي الصمم (الطرش) والأسعار الذهنية حيث تشكل نسبة (٢٥٪) لكل منهما، مقابل (٢٢,٢٢٪) للشلل و(٢٥,٩٥٪) للإعاقة الذهنية، وهي من أعلى النسب للإعاقة عند الإناث على المستوى الوطني. ويحمل ١٩٦ معوقاً أي (٤٤,٦٪) فقط في قضاء الهرمل بطاقة المعوق الشخصية.

ب - الإعاقة والعمر:

الجدول رقم (٤): توزع المعوقين في قضاء الهرمل بحسب نوع الإعاقة والعمر عام ١٩٩٧^(١)

نوع الإعاقة	الذكور		الإناث		المجموع		النسبة		النسبة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
كفيف	١٠٠	٣٠	٥٠	-	-	٥٠	١٠	-	-	-
أصم	١٠٠	٧١	-	-	٢٨,٥٧	٢٠	٤٢,٨٦	٣١	٢٨,٥٧	٢٠
مشلول	١٠٠	٩٢	-	-	٦٦,٦٧	٦١	٣٢,٣٣	٣١	-	-
برتر أطراف عليا	١٠٠	٣١	-	-	٦٦,٦٧	٢٠	٣٢,٣٣	١٠	-	-
برتر أطراف سفلى	١٠٠	١٠	-	-	-	١٠٠	١٠	-	-	-
موق بالأطراف عدا الشلل والبرتر	١٠٠	٥١	٢٠	١٠	٤٠	٢٠	-	٤٠	٢٠	-
معوق ذهنياً	١٠٠	٨٢	-	-	٥٠	٤١	٢٥	٢٠	٢٥	٢٠
متعدد الإعاقات	١٠٠	٧١	١٤,٢٩	١٠	٢٨,٥٧	٢٠	-	٥٧,١٤	٤١	-
إعاقات غير ذلك	١٠٠	١٠	-	-	-	١٠٠	١٠	-	-	-
المجموع	١٠٠	٤٣٩	٦,٩٨	٣١	٤١,٨٦	١٨٤	٢٧,٩١	١٢٣	٣٣,٦٦	١٠٢

١- إدارة الإحصاء المركزي: الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان ١٩٩٧ مرجع سابق.

يتبين من الجدول رقم (٤) أن معدل الإعاقة الأعلى، في قضاء الهرمل، هو لدى الفئة العمرية ٢٠-٦٤ حيث يبلغ (٤١,٨٦٪)، وهي تماثل النسبة لفئة ذاتها على المستوى الوطني؛ وتليها الفئة العمرية ما بين ١٥-٢٩ بنسبة (٢٧,٩١٪) وهي أعلى بقليل من نسبتها على المستوى الوطني (٢٦,١٨٪) أي ما مجموعه (٦٩,٧٧٪) للفئة العمرية بين ١٥-٦٤، أي ما يعرف بالفئة أو بالقوى المنتجة. إلا أن ما يلفت النظر هو نسبة الإعاقة للفئة العمرية ما بين ٠-١٤ سنة، والتي تبلغ (٢٣,٢٦٪) وهي نسبة عالية جداً بالمقارنة مع المعدل العام الوطني والبالغ (١٤,٢٣٪). وهو ما يؤشر لنا على العناية الصحية المتدنية في القضاء وعلى الفقر والجهل اللذين تعاني منهما الأسر الفقيرة في القضاء، واللذين يمنعان هذه الأسر من إنقاذ أطفالها من الإعاقة. وهناك نسبة (٦,٩٨٪) من المعوقين في الفئة العمرية ٦٥-٧٩. ولا ذكر لحالات إعاقة من عمر ٨٠ سنة وأكثر.

الجدول رقم (٥): توزيع الأشخاص المعوقين وفق أماكن سكنهم والحايلين بطاقة المعوق الشخصية وعدد الجمعيات والمؤسسات والمراكز التي تعنى بخدمة الأشخاص المعوقين في محافظة البقاع بتاريخ ١٦/٩/١٩٩٩^(١)

العدد الإجمالي بتاريخ ١٦/٩/١٩٩٩: الأشخاص الحاملين بطاقة المعوق الشخصية: ٢١٩١٥				
القضاء	العدد	النسبة والعدد الإجمالي	عدد الجمعيات والمؤسسات	عدد مراكز الخدمات
زحلة	٨٠٣	٣,٦٦	١٢	١٥
البقاع الغربي	٣٣٠	١,٥١		
بعلبك	١١٩٨	٥,٤٧		
الهرمل	١٩٦	٠,٨٩		
راشيا	١٩١	٠,٨٧		
المجموع	٢٧١٨	١٢,٤٠		

ملاحظة: لا يمكن اعتبار هذه الأرقام ممثلة فعلياً لواقع الإعاقة في لبنان حيث إنها مرتكزة إلى بطاقة المعوق الشخصية التي تسلمها وزارة الشؤون

١- وزارة الشؤون الاجتماعية: مشروع تأمين حقوق المعوقين (١٦/٩/١٩٩٩) ودليل الخدمات المؤمنة من خلال الجمعيات والمؤسسات التي تعنى بالأشخاص المعوقين (١٩٩٨).

الاجتماعية لكل شخص يطلبها شرط أن تكون إعاقة مدرجة في اللوائح التي أقرتها، وبالتالي لا تشكل قاعدة البيانات المجموعة لتاريخه عينة علمية وفقاً للأصول المتبعة لإصدار معلومات إحصائية. وتصح هذه الملاحظة أكثر ما تصح على الوضع في قضاء الهرمل. حيث النظرة للإعاقة لا تزال نظرة شفقة وإحسان خصوصاً بالنسبة للمعوقين منذ الولادة أو لأسباب أخرى غير تلك التي لها علاقة أو نتجت عن العمليات ضد الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي أو نتيجة غاراته أو لأسباب تتعلق بالحرب اللبنانية خصوصاً من يتبع منهم لتنظيم سياسي ما.

١٠-٧ الصحة الإنجابية^(١)،

لا بد من الإشارة إلى غياب الإحصاءات الدقيقة عن الأقضية والدراسة المتوفرة هي على مستوى محافظة البقاع.

يتبين من هذه الدراسة التي قامت بها وزارة الصحة بالتعاون مع جامعة البعلبeka العربية عام ١٩٩٦ بأنه من بين ٢١٢ ولادة في البقاع يوجد (٨٦,١٪) من الأمهات تابعن حملهن وبالأتي هناك (١٣,٧٪) من الأمهات لم يتابعن حملهن وهي نسب متقاربة مع النسب المماثلة على المستوى الوطني.

وتشير الدراسة ذاتها إلى أن عدم متابعة الأمهات الحوامل في البقاع تعود للأسباب الآتية: (٢٨,١٪) لعدم وجود مشاكل صحية و(٢١,٤٪) لوجود خبرة سابقة و(٤,٨٪) لعدم وجود خدمات صحية و(٢١,٤٪) بسبب التكلفة العالية... وينطبق السببان الأخيران تحديداً على الوضع في قضاء الهرمل.

أما عن نوع المتابعة فقد توزعت الحالات الـ ٢٦٩ على الشكل الآتي: (٧٥٪) لدى طبيب و(٢١,٢٪) لدى ممرضة / قابلة و(٣,٨٪) داية مقابل (٩٥٪) تابعن حملهن في بيروت لدى طبيب.

أما بالنسبة إلى عدد مرات المتابعة فقد بلغ معدلها (٢,٨) مرتين في البقاع

١- وزارة الصحة: جامعة الدول العربية، المسح اللبناني لصحة الأم والطفل، مرجع سابق.

مقابل (٤,٥) مرات في بيروت و(٢,٢) مرات في لبنان. كذلك فإن أغلبية المتابعات لم تكن منتظمة حيث يوجد (٣١٪) فقط من الحوامل في البقاع تابعن حملهن بصورة منتظمة مقابل (٥٦٪) في بيروت و(٣٦,٥٪) في لبنان.

أما مكان المتابعة فقد توزع في البقاع على (١١,٦٪) لدى مؤسسة صحية حكومية مقابل (٦,٦٪) في بيروت و(٨٠,١٪) لدى مؤسسة صحية خاصة مقابل (٨٧,٧٪) في بيروت و(٧٪) في المنزل مقابل (٤,٩٪) في بيروت.

إن هذه المعدلات والنسب العامة في البقاع تتطوي على تمايزات بين الريف والمدن من جهة وبحسب الإمكانات الاقتصادية للأسر من جهة ثانية إضافة إلى مستوى التعليم وغيرها، وهذه مؤشرات كلها تجعل من قضاء الهرمل أحد الأقضية حيث النساء الحوامل هن الأقل متابعة لحملهن بسبب توافر العوامل المذكورة أعلاه وكذلك الأقل انتظاماً والأكثر تردداً على مؤسسات صحية حكومية.

٨-١٠ البيئة ومنشآتها:

٨-١ المشاكل البيئية:

من أهم المشاكل البيئية التي يواجهها القضاء:

١- التصحر:

إن غياب الاستغلال العقلاني لمياه نهر العاصي، عبر إقامة سد لري الأراضي، يؤدي إلى إنتاج مساحات كبيرة من الأراضي المحيطة بالنهر خصوصاً في الجهة الشرقية منه، مما يؤدي إلى تصحرها. كذلك فإن عدم اهتمام الدولة بمشاريع حفر آبار مركزية لجر مياه الشفة إلى المنازل يدفع البعض إلى استغلال عشوائي للثروة المائية عبر حفر الآبار الخاصة مما يؤدي إلى هدر بالثروتين المالية والمائية.

ب - النفايات الصلبة والسائلة :

شكلت النفايات المتراكمة في مختلف أحياء وشوارع المدينة المشكلة الأولى التي واجهت المجلس البلدي (في الهرمل)، حتى باتت شبحاً يهدد صحة المواطنين^(١). مما دفع بهذا المجلس إلى وضعها كأولوية للمعالجة. إلا أن طرق المعالجة وكما في أغلب المناطق اللبنانية تتم عبر حرقها في الهواء الطلق وانبعاث السموم منها، مما يؤدي إلى تلوث البيئة. والبلدية تعد بحرق وطمير وإعداد مكب للنفايات^(٢). كذلك فإن حرمان قرى القضاء من شبكات تصريف المياه المبتذلة، يدفع بسكان هذه القرى إلى تصريف نفاياتهم السائلة إما بواسطة الجور الصحية والتي تؤدي بدورها إلى تلوث مصادر المياه الجوفية وإما بواسطة تركها تجري في الطرقات العامة مما يؤدي إلى تلوث البيئة. كذلك هناك تلوث لمجرى العاصي من خلال رمي النفايات فيه من قبل المتزهرين قربه.

ج - رمي وقطع الثروة الحرجية :

لا تزال قطمان الماعز تشكل ثروة مهمة في القضاء، خصوصاً في المناطق الجردية حيث الثروة الحرجية، والتي تشكل مرعى مهماً لهذه القطمان. أضف إلى ذلك أن حرفة استخراج الفحم الخشبي لا تزال حرفة تعتمد عليها بعض الأسر في القضاء، مما يؤدي إلى قطع متمادٍ للثروة الحرجية. وبانتظار إيجاد البديل الاقتصادي لهؤلاء الحطابين فيمكن تنظيم السماح لهم بمساحات معينة مع إرشادهم وتوجيههم في كيفية التعاطي مع هذه الثروة والحفاظ عليها وإعادة تجديدها.

١- مجلة الهرمل: نشرة تصدر عن الدائرة الإعلامية في بلدية الهرمل، ص٧.

٢- مجلة الهرمل: المرجع نفسه، ص٩.

د - إهمال المواقع الأثرية والطبيعية في القضاء،

توجد في القضاء مجموعة من الآثار التاريخية المهمة. (راجع الفصل الرابع) ولكن ما يجمع بين هذه الآثار هو الإهمال الشديد من قبل الجهات الحكومية المسؤولة حيث إنه يصعب الوصول إلى بعض هذه الآثار، لعدم وجود طرق معبدة، إضافة إلى عدم القيام بأي صيانة لأغلبيتها. ويظهر أن البلدية وبعد انتخابها عام ١٩٩٨ وضعت من ضمن أهدافها إقامة منشأة سياحية قرب قاموع الهرمل بمساحة ١٥٠٠٠ م^(١)، وهناك ضرورة من جهة ثانية لتحسين الخدمات في المطاعم والمقاهي على نهر العاصي وتطوير البنى التحتية وتفعيلها.

٢-٢ المؤسسات البيئية،

يفتقر قضاء الهرمل إلى المؤسسات البيئية الفاعلة ويقتصر وجودها على جمعيات ضعيفة الإمكانات المادية والمالية (راجع الفصل التاسع: الجمعيات البيئية).

ومع انتخاب المجلس البلدي عام ١٩٩٨ تقوم البلدية، بالتعاون مع بعض الجمعيات المحلية سواء البيئية منها أم الشبابية كذلك وبالتعاون مع بعض المنظمات الدولية، ومنها برنامج الأمم المتحدة للتنمية الريفية في بعلبك الهرمل ببعض النشاطات البيئية كحملات التشجير خصوصاً على مدخل مدينة الهرمل، كذلك أقيمت ندوات تهدف إلى نشر الوعي البيئي ومعالجة بعض المخالفات البيئية بالحوار والتفاهم^(٢).

١- الهرمل: مجلة تصدر عن الدائرة الإعلامية في بلدية الهرمل ص٧.

٢- الهرمل: نشرة بلدية، المرجع نفسه، ص٨.

الملحق رقم (١)

عدد المؤسسات الصحية في محافظة البقاع عام ١٩٩٧^(١)

المؤسسات الصحية	بيمارتي	الصيدليات	العيادات التخصصية	مستشفيات	التمويل الذاتي
التشخيص	٨	١٥	٢٧	٢٠	٦
إعطاء	٠	٨	٢٢	١٥	٢
الوقاية	٠	٥	١٤	٩	٢
إعطاء	٢	٢	٧	١٠	٢
إعطاء	٦	١٨	٢٢	١٧	٧

١- وزارة الزراعة والثروة الحيوانية FAO الإحصاء الزراعي، مرجع سابق.

الفصل الحادي عشر

شبكة النقل ووسائلها

١-١١ محاور المواصلات:

١-١ الطرق الدولية:

لا يوجد في قضاء الهرمل أية طريق دولية على الرغم من متاخمتها للحدود السورية لجهة الشمال وعدم وجود عوائق طبيعية مهمة.

٢-١ الطرق الرئيسية:

بغياض الطرق الدولية، فإن الطرق الرئيسية التي تصل مدينة الهرمل بأول مدينة سورية هي الطريق التي تمر بمدينة الهرمل باتجاه الشرق نحو قضاء بعلبك عبر محطة رأس بعلبك ثم تتعطف شمالاً باتجاه القاع ومنها إلى الحدود السورية (مركز جوسي) فمدينة القصير ثم مدينة حمص.

والطريق نفسها انطلاقاً من الهرمل إلى محطة رأس بعلبك ومنها جنوباً إلى بعلبك تشكل طريقاً رئيسياً تربط قضاء الهرمل بقضاء بعلبك.

أما الانطلاق من الهرمل غرباً باتجاه الجرود المحاذية لقضاء عكار فيؤدي بنا إلى سلوك طريق الهرمل - حلبا (مركز قضاء عكار).

الجدول رقم (١)، لائحة بالطرق الرئيسية الأقصر بين الهرمل ومراكز الأفضية المجاورة

رقم نقطة الانطلاق	الجهة	الطريق الرئيسية	نقطة الوصول	الطول (بالكيلو)
الهرمل	شرقاً	محطة رأس بعلبك ثم شمالاً القاع-الحدود اللبنانية السورية	حمص	٥٨
الهرمل	شرقاً	محطة رأس بعلبك ثم جنوباً الجديدة، العين، التيبي علمان، اللبوة، الأمهزية، رسم الحنت، مقنة، وادي الصفا.	بعلبك	٦٠
الهرمل	شرقاً	بعد بعلبك، دورس، طليا، تمنين التختا، أبلج، الفرزل، الكرك، الملقنة.	زحلة	٦٢
الهرمل	شمال-غرب	الشربين، فسان، البستان، الحميري، الرويمة	حلبا	٧٥

هذه هي أقصر الطرق انطلاقاً من الهرمل سواء للوصول إلى أول مدينة سورية القصير (٣٥ كلم تقريباً) أو إلى أشهر مدينة سورية في تلك الناحية أي حمص (٥٨ كلم تقريباً) أو للوصول إلى بعلبك (٦٠ كلم) أو للوصول إلى زحلة - مركز المحافظة (٩٢ كلم) أو للوصول إلى حلبا - مركز قضاء عكار (٧٥ كلم).

بالنسبة للدخول إلى سوريا فهناك إمكانيّة لأهالي القرى الحدودية للقيام بذلك عبر قراهم ولكن بصورة غير رسمية وذلك سيراً على الأقدام. أما المركز الحدودي الشرعي الوحيد القريب من مدينة الهرمل فهو مركز جوسي والذي تفصله عن قضاء الهرمل بلدة القاع التابعة لقضاء بعلبك.

أما بالنسبة للطرق الأخرى التي يمكن الوصول عبرها إلى مركزي قضاءي بعلبك وعكار فسترد عبر إستعراضنا للطرق الفرعية التي تصل بين مركز القضاء والقرى التابعة له، حيث يشكل بعضها معبراً إلى قضاء آخر.

١-٣ الطرق الفرعية:

سنستعرض أولاً الطرق الفرعية التي يمكن أن نعبّر بواسطتها إلى قضاء بعلبك:

أ - الهرمل، الزيتيني، مراح النواس، جباب الحمر، عيون أرغش (في قضاء بعلبك)، ومنها باتجاه قضاء بشري في محافظة الشمال أو مباشرة باتجاه عيناتا الأرز- دير الأحمر فبعلبك.

ب - وادي بنيت، رأس بعلبك (قضاء بعلبك).

ج - مراح حسن طعان، رأس بعلبك من جهة وجديدة الفاكهة من جهة ثانية وزبود من جهة ثالثة وكلها قرى في قضاء بعلبك.

د - مراح العبد، الخرايب إلى زبود (قضاء بعلبك) ومن الأخيرة إلى قرى القضاء في البقاع الشمالي.

هـ - مراح الشعب، اللبوة (قضاء بعلبك).

أما الطرق الفرعية المؤدية إلى قضاء عكار فأهمها:

أ - الهرمل، القصر، سهلات الماء، فيسان، البستان، الرويمة ثم عبر وادي الدموم باتجاه القبيات، حلبا أو باتجاه فتيدق، برقايل، حلبا.

ب - الهرمل، الشربين، بريصا، قلعة عروبة، فتيدق، برقايل، حلبا.

أما الطرق الفرعية داخل قضاء الهرمل فهي:

أ - الهرمل، المنصورة، البويضة، الناصرية، القصر، سهلات الماء، الحريقة، فيسان حرف السماقة، جوار الحشيش، الحميري، البستان، الرويمة.

ب - الهرمل، الشربين، عين الجديدة، بريصا، مرجعين.

ج - الهرمل، زغرين، مزرعة سجد، البعول (ثم من البعول إلى مرجعين عبر طريق ترابية).

د - الهرمل، وادي الرطل، مراح الشنين، مراح العبد.

-
- هـ الهرمل، وادي الرطل، مراح طورون، وادي التركمان، مرجعين.
- و - الهرمل، الزيتيني، مراح النواس، السوح، الجباب الحمر، نبع الحور، مرجعين.
- ز - الهرمل، المنصورة، البويضة، حوش السيد علي (الحدود السورية) (١٩ كلم تقريباً).
- ح - الهرمل، الشواغير، بيت حيرا، حوش السيد علي (الحدود السورية) (١٥ كلم تقريباً).
- ط - الهرمل، بيت الطشم، الشلمان، المشرف.
- ي - الهرمل، رأس العاصي.
- ك - الهرمل، القيرانية، المسري، وادي الدبور.
- ل - الهرمل، فيسان، مراح العين، السويصة، سمحات، عروبة.

١-٤ الطرق الزراعية:

يبلغ عدد الطرق الزراعية في قضاء الهرمل والمنفذة بواسطة المشروع الأخضر ١٣ طريقاً.

الجدول رقم (٢)، جدول بالطرق الزراعية وأطوالها (بالكم) حتى عام ١٩٩٩^(١)

اسم الطريق الزراعي	الطول (بالكم)
وادي التركمان - مرجعين	٩
الشربين - مرجعين	١٢
جوار الحشيش - عروبة	٢,٢
التمناعة	٤,٦
الحميري	٢
سهلات المي أبش	٢,٥
الثواخير	٥
وادي الكرم	١٧
فيسان - الشربين	٢
الهرمل - بيتا	٢,٥
الفار - الثواخير	١,٥
مرجعين - الحمى	٢
سمحات	٢
المجموع	٧٠,٤

ويتبين أن المشروع الأخضر يسد ثغرة ولو بسيطة في موضوع الطرق الزراعية. وفي إحصاء الفاو يُظهر أن ٥ قرى في قضاء الهرمل فيها طرقات كبيرة بنسبة ٥٦,٥٥٪ وأن ٣ من القرى فيها طرقات داخلية بنسبة ٢٢,٣٢٪ وأن ٩ قرى ليس فيها إلا طرق زراعية وذلك بنسبة ١٠٠٪^(٢). طبعاً إن هذه النسب العالية للطرق الزراعية في الهرمل هي مؤشر على الحالة الميئة للبنية التحتية للطرق سواء لجهة شموليتها أم لجهة نوعيتها. ويتبين من إحصاء الفاو أنه شمل ١٧ قرية فقط وقد أغفل باقي القرى والمزارع والمراحات وعددها ٧٨ (راجع الفصل الأول - جدول أسماء القرى)، مما يدفعنا إلى الاستنتاج أن أغلبية القرى

١- المعلومات عن الطرق الزراعية في قضاء الهرمل وأطوالها حصلت عليها في مقابلة مع مسؤول في مركز المشروع الأخضر في بعلبك، وهي تقتصر على الطرقات المتفذة فعلياً.
٢- وزارة الزراعة والفاو FAO الإحصاء الزراعي، البحث حول القرى ١٩٩٠

والمراحات أي ما نسبته (٢,٧٨٪) محرومة من الطرقات. وهي نسبة عالية جداً تكشف لنا عن شدة الحرمان الذي يعاني منه سكان القضاء.

١١-٢ وسائل النقل،

وهي ثلاثة أنواع: النقل العام والنقل الخاص والنقل الحكومي.

١-٢ النقل الحكومي:

قبل تشرين الأول من عام ١٩٩٨ لم يكن بالإمكان الكلام على النقل الحكومي بسبب غيابه كلياً ليس عن القضاء فصعب بل عن المحافظة ككل.

يتبين من جدول خطوط النقل المشترك في محافظة البقاع^(١) أنه يوجد خطان للنقل المشترك انطلاقاً من الهرمل أي ما نسبته (٢,٢٢٪) من خطوط النقل الحكومي في البقاع وقد ارتفعت هذه النسبة إلى (٢,٢٢٪) بعد تدشين خط جديد داخل القضاء بين الهرمل والقصر. أما الخطان الأساسيان فهما:

الخط رقم ١: ينطلق الباص الحكومي من ساحة الدورة في الهرمل ويقصد مدينة بعلبك كحطة وصول نهائي، وبآلاتي ينتقل الراكب من قضاء الهرمل والذي يقصد بيروت من هذا الباص، في محطة بعلبك، إلى باص آخر وجهته شتورا، وهناك ينتقل إلى النقل الخاص لأنه حتى الآن لم يسر أي خط نقل مشترك حكومي بين البقاع وبيروت.

إذن ينطلق الخط رقم ١ من الهرمل إلى رأس بعلبك - الجديدة - العين - النبي عثمان - اللبوة - بعلبك.

أما الخط رقم ٢ فينطلق من المكان نفسه (حي السبيل في الهرمل) إلى القاع - رأس بعلبك - الجديدة - العين - النبي عثمان - اللبوة - بعلبك.

١- انظر الجدول (اللاحق رقم ١) عن خطوط النقل المشترك في محافظة البقاع ككل. وقد حصلنا على هذا الجدول من مركز النقل المشترك في بعلبك. وقد تم استحداث خط جديد في قضاء الهرمل لم يلحظ في الجدول ويربط الهرمل ببلدة القصر.

وبالتالي فإن الفارق الوحيد بين الخطين هو أن الثاني يمر في القاع وبالتالي فهو يتأخر ولو قليلاً بالمقارنة مع الباص على الخط رقم ١ لأن المسافة التي يجتازها الخط الأول تبلغ ٦٠ كلم بينما مسافة الخط الثاني هي ٦٧ كلم أي بفارق ٧ كلم. وبتعرفة هي نفسها للخطين حيث ينقسم كل منهما إلى قسمين:

المسافة الأولى بين الهرمل - اللبوة وبتعرفة ٥٠٠ ل. ثم اللبوة - بعلبك وبتعرفة مماثلة ٥٠٠ ل.

وأثناء كتابة هذا البحث تم تدشين خط للنقل المشترك بين الهرمل وبلدة القصر على الحدود الشمالية للقضاء.

٢-٢ النقل العام:

أ - الباصات:

إن الباصات العامة المتواجدة في الهرمل هي عبارة عن باص كبير يتسع لأربعين راكباً (عدد ١) وباص وسط يتسع لأربعة وعشرين راكباً (عدد ١) ومجموعة من الباصات الصغيرة (microbus) وهي الأكثر حركة. وقد شهد هذا النوع الأخير ازدهاراً وتطوراً لأسباب متعددة منها: البيع بالتقسيط بعد استقرار الأوضاع الأمنية والمنافسة بين الشركات المستوردة للسيارات إضافة إلى استعمال هذه الباصات للمازوت بدل البنزين مما ينعكس على انخفاض كلفة النقل وأخيراً قدرة هذه الباصات على الحركة في الأحياء.

تتخذ وسائل النقل العام كلها من ساحة السبيل مركزاً للانطلاق إلى بعلبك - زحلة - بيروت وتتوزع نقاط الوصول حسب مجموعة الركاب وبشكل أساسي تنحصر بموقفين أساسيين: (موقف المشرفية في الغبيري - موقف الكولا في الطريق الجديدة كما هناك مواقف أخرى متفرقة).

ب - سيارات الأجرة:

إضافة إلى وسائل النقل السابقة الذكر هناك شبه موقف معتمد لسيارات الأجرة (التاكسي) كنقطة انطلاق من ساحة السبيل. وليس هناك أي إحصاء لعدد هذه السيارات^(١).

ج - النقل الخاص:

الجدول رقم (٣)، توزع الأسر على كل من لبنان والهرمل بحسب نسبة السيارات التي تملكها ١٩٩٧ (%)

عدد السيارات المملوكة	لا تملك سيارة	سيارة	سيارات	أكثر من سيارة
النسبة (%)	سيارة	سيارة	سيارات	أكثر من سيارة
الهرمل	٦٠,٢٧	٣٨,٢٢	١,٠٦	٠,١٥
لبنان	٣٨,٤٥	٤٩,٣١	٩,٥١	٠,٧٥

يتبين لنا من قراءة هذا الجدول أن هناك تفاوتاً واضحاً في نسبة امتلاك السيارات بين المعدل الوطني وبين قضاء الهرمل حيث إن (٦٠,٢٧٪) من أسر الهرمل مقابل فقط (٣٨,٤٥٪) على مستوى لبنان لا يملكون أي سيارة أي يفارق (٢١,٨٢٪). وإذا كان امتلاك سيارة هو أحد المؤشرات على مستوى المعيشة فإن الواقع في الهرمل يؤثر على مستوى معيشي متدنٍ، وبشكل الذين يمتلكون سيارة نسبة (٣٨,٢٢٪) من الأسر وهي أيضاً نسبة ضئيلة بالمقارنة مع الفئة نفسها على مستوى لبنان ويفارق (١١,٠٩٪). أما من يملكون أكثر من سيارة فيشكلون نسبة (١,٥١٪) وهي أيضاً نسبة متدنية بالمقارنة مع النسبة للفئة نفسها على المستوى اللبناني (١٢,٢٤٪). وفي المحصلة العامة فإن نسبة من يملكون سيارات في الهرمل تعادل تقريباً نسبة من لا يملكون على المستوى اللبناني ونسبة من لا يملكون في الهرمل تعادل تقريباً من يملكون سيارات على مستوى لبنان.

١- هناك تقدير محلي أولي لعدد هذه السيارات يراوح بين ٧٠ و ٥٠ سيارة إجرة في كل القضاء وتحديد آ في مدينة الهرمل.

أضف إلى ذلك ملاحظة أخرى وهي أنه إذا كان امتلاك سيارة واحدة في الهرمل كما في لبنان لا يعتبر مؤشراً كافياً للدلالة على مستوى معيشي عالٍ (ضعف شبكة النقل العام وخصوصاً في الهرمل حيث الباص الحكومي يتركز في المدينة، كما رأينا، ولا تطل خدماته قضاء الهرمل وخصوصاً جروده، كما أن نوعية السيارات بأغلبيتها هي ذات مواصفات متدنية، كذلك التسهيلات لاقتناء سيارة الخ...) إلا أن امتلاك أكثر من سيارة في الأسرة الواحدة هو مؤشر أكثر دلالة على ارتفاع في مستوى المعيشة، فإن نسبة الـ (١٠١٪) من المالكين لأكثر من سيارة في الهرمل كافية للدلالة على المستوى المنخفض للمعيشة بالمقارنة مع المستوى المعيشي العام الوطني حيث (١٢،٢٤٪) يملكون أكثر من سيارة.

٢-٣ الموانئ والمطارات والمراكز الحدودية:

لا يوجد في الهرمل أي من هذه المرافق العامة. وعلى الرغم من وجود حدود مشتركة للقضاء مع سوريا (راجع الفصل الأول) فإن المركز الحدودي الوحيد الرسمي في المنطقة يتواجد في قضاء بعلبك. إلا أنه وككل المناطق الحدودية في العالم، هناك حركة انتقال دائمة عبر الحدود الفاصلة وهي تتم سيراً على الأقدام من دون سيارات، وأحياناً يتم الانتقال خصوصاً من الجانب السوري عبر الدراجات النارية أو باستخدام الدواب من قبل الطرفين. وحركة الذهاب والإياب عبر الحدود لسكان تلك القرى تحديداً قديمة جداً، وقد اعتاد السكان على شراء الكثير من حاجاتهم من سوريا كذلك فهم يقصدونها للطبابة وغير ذلك مستفيدين من تدني كلفة هذه المواد والخدمات. ويزدهر مع هذه الحركة اليومية العننية والمسموح بها من قبل السلطات المختصة على الحدود، نشاط التهريب والذي يدور حول استقدام المازوت والغاز والثياب والحلويات وبعض المواد الغذائية من سوريا والحصول بالمقابل على دخان وأدوات منزلية زجاجية وخبز وملح.

من المراكز الحدودية غير الرسمية ♦ والناشطة في قضاء الهرمل: مركز حوش السيد علي ومركز القصر ومركز مطرية ومركز قلند السبع.

♦ أي أن الدخول إلى سوريا من القضاء وبالعكس لا يستوجب الشكليات الحدودية من مثل ملء استمارة دخول أو خروج.

الملحق رقم (١)

خطوط النقل المشترك في قضاءي بعلبك - الهرمل بحسب المسار والطول والتوقيت
والتعرفة لعام ١٩٩٩

رقم الخط	المسار	الطول بالكيلو	التوقيت بالدقائق	التوقيت بالدقائق	التعريفات
١	الهرمل - رأس بعلبك - الجديدة - العين - النبي عثمان - البويرة - بعلبك.	٦٠	٦٠	١٨٠	بعلبك - بويرة ٥٠٠ بويرة - الهرمل ٥٠٠
٢	الهرمل - القاق - رأس بعلبك - الجديدة - العين - النبي عثمان - البويرة - بعلبك	٦٧	٦٠	١٨٠	٥٠٠
٣	بعلبك - تل الأبيض - ابيات - دير الأحمر	١٥	٦٠	١٨٠	٥٠٠
٤	بعلبك - طليا - رواق - التوزل - زحلة - الجامعة اللبنانية - سدنايل - تليبا - شورا	٣٨	٦٠	١٨٠	٥٠٠
٥	بعلبك - دوس - طليا - سفري - سرعين التمتنا وسرعين القوقا - النبي شيت - بصر لاحقاً عبر طريق بريتان - الخضر	٤٢	٦٠	١٨٠	٥٠٠
٦	بعلبك - طليا - بيت شاما - بدنايل - أبلج - القوزل - زحلة - الجامعة اللبنانية - سدنايل - تليبا - شورا	٣٠	٦٠	١٨٠	٥٠٠
٧	شورا - تليبا - سدنايل - الجامعة اللبنانية زحلة - رياق - عني النهر - النبي شيت	٣٠	٦٠	١٨٠	٥٠٠
٨	شورا - تليبا - سدنايل - الجامعة اللبنانية زحلة - بدنايل - بيت شاما - شمسطن - طاريا - حدت بعلبك	٣٨	٦٠	١٨٠	٥٠٠
٩	بعلبك - تل الأبيض - عرسال	٣٨	٦٠	١٨٠	٥٠٠

خلاصة

ما من مرة ذكر أو يذكر فيها التخلف والتهميش والفقر في لبنان إلا ويكون قضاء الهرمل حاضراً ك نموذج وتجسيد لهذه الحالة. وهذا التخلف الذي لا ننكر وجود أسباب ذاتية له إلا أنه في الأساس نتيجة لأسباب موضوعية يأتي في طليعتها إهمال الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال لهذه المنطقة. إهمال شامل طال القطاعات كلها دون استثناء. وهذا الإهمال لا يعني غياب المقومات والعناصر الإيجابية في القضاء وإنما يعني غياب أو ضعف الاستغلال العقلاني لهذه المقومات مما يفوق إطلاق تنمية محلية حقة.

ولا بد قبل استعراض العوامل الإيجابية والسلبية في القضاء من الإشارة إلى أن التركيبة الاجتماعية الأساسية فيه هي تركيبة عشائرية كما أن تركيبته الطائفية تقتصر على الطائفة الشيعية.

أما العوامل فهي:

١- تتوافر في قضاء الهرمل ثروة مائية كبيرة جداً يجسدها وجود نهر العاصي والذي يعتبر من أغزر وأهم الأنهر اللبنانية على الإطلاق ويجسدها كذلك العديد من الينابيع.

وفي الإطار ذاته يشار إلى أن المنطقة تتميز بقلّة الأمطار السنوية المتساقطة فيها (٢٥٠ مم) في المناطق السهلية.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن الزراعة هي مصدر دخل أساسي في القضاء حيث (٣٢,٩٪) يعملون فيها مقابل (٧,٥٪) في لبنان، وإن هذه الزراعة في القضاء هي بأغلبها زراعة بعلية ترتبط محاصيلها بالعوامل المناخية وتتنوّع فيها الإنتاجية، وينعكس كل ذلك على المستويات المعيشية للسكان.

إذا ما أخذنا ذلك في الاعتبار لتكشف لنا تناقض رئيسي في القضاء يتمثل في وجود ثروة مائية وفيرة من جهة وأراضٍ زراعية بعلية أو متروكة بوراً بجوار

هذه الثروة من جهة ثانية وهو ما يعتبر بعد ذاته مؤشراً من مؤشرات التخلف، حيث المعطى الطبيعي متوافر والحاجة البشرية ملحة بينما الاستغلال العقلاني مفقود. فلا إقامة لمشاريع مائية كالمسدود والبحيرات الجبلية على الرغم من إلحاحيتها مما يكشف عن تقصير وإهمال فاضحين من الحكومات المعنية، لا بل على غياب لأي رؤية تنموية.

٢- يمتاز القضاء بثروة حرجية هامة جداً تغطي مساحة (٦, ٢٠٪) من القضاء مقابل (٧٪) كمعدل وطني وبالتالي تشكل هذه الثروة معطى طبيعياً قابلاً للاستثمار سياحياً. فساكن المدن ينشدون الراحة أكثر فأكثر في أحضان الطبيعة ويميداً عن التلوث وهو ما يتوافر في هذه المنطقة. إلا أنه يقتضي الحفاظ على هذه الثروة من عاملين: أولاً: ضرورة إيجاد بديل لقطعان الماعز المتوافرة في المنطقة، والتي تؤدي إلى تخريب في الثروة الحرجية، باعتماد الرعي لأنواع أخرى من الحيوانات غير المؤذية. وثانياً القيام بإرشاد الحطابين إلى كيفية التعامل مع هذه الثروة عبر الإبقاء على مصدر عيشهم من جهة ومنع الاستغلال العشوائي لها من جهة ثانية.

٣- توافر ثروة أثرية مهمة في قضاء الهرمل أبرزها قاموع الهرمل ودير مار مارون وغيرهما، ولا تلقى الإقبال عليها من قبل المهتمين بالسياحة الداخلية ولا الخارجية بسبب عدم الإعلام والإعلان عنها ويسبب عدم استغلالها استغلالاً سياحياً عصرياً (تأمين طرققات - استراحات الخ...).

كذلك عدم الاستفادة بالشكل المطلوب من القيمة السياحية التي يشكلها نهر العاصي مما يستدعي تطوير المنشآت الموجودة حالياً وتوفير الشروط التي تسمح بجذب السائح.

٤- الموقع الهامشي والطريق للقضاء وبعده عن العاصمة بيروت وعن مدن محافظة البقاع الأساسية يشكل عاملاً سلبياً أساسياً نتيجة المركزية الشديدة للنظام، والتي حكمتها دينامية التمرکز والتطريف، وما ينتج عن كل ذلك من إهمال وتهميش للقضاء. ويزيد من حدة هذا البعد ونتائجه ضعف شبكة الطرق التي تربط القضاء بالأقضية المجاورة ومنها بياقي المناطق اللبنانية

حيث لا وجود لطريق دولية في القضاء على الرغم من أن له حدوداً مشتركة مع سوريا ويشكل همزة وصل أساسية بين محافظة البقاع ومحافظة الشمال كذلك ضعف لشبكة الطرقات الداخلية بين بلدات القضاء نفسه وغياب وسائل النقل الحكومية في أغليبتها.

ويمكن في هذا الإطار اقتراح إعادة العمل بالقطار الحديث والذي يربط محافظة البقاع بالقضاء ومنه إلى سوريا. إضافة إلى تطوير وتوسيع الطرقات الموجودة.

٥- ضرورة حل مسألة الأراضي غير الممسوحة وغير المفروزة في القضاء والتي تعيق تحول هذه الأراضي إلى رأسمال اقتصادي كما تموقي أي عمل لتطويرها واستغلالها.

٦- إن غياب أي نوع من أنواع المصارف في القضاء يترك المجال مفتوحاً أمام المرابين للتحكم بالمزارعين ويسواهم من القوى العاملة.

ومن المسائل الأكثر إلحاحية في القضاء إنشاء مؤسسة مصرفية لتؤمن التسليف خصوصاً للقطاع الزراعي على أن تكون هذه القروض بكفالة الدولة. ولا بد هنا من الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من وجود العديد من التعاونيات الزراعية إلا أنها في ممارستها تبقى في أغليبتها تعاونيات شكلية غير فاعلة مما يقتضي ضرورة المحاسبة والرقابة الجدية لعمل هذه التعاونيات من جهة كما يقتضي ضرورة تقديم الدعم المادي والمعنوي للتعاونيات الناجحة لتشكل مثلاً يحتذى من جهة أخرى.

٧- يشكو قضاء الهرمل من تدنٍّ شديد في الخدمات السكنية والتعليمية والاستشفائية والتي تشكل مؤشرات على إهمال تاريخي للمنطقة من قبل كل الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال.

فشبكة الصرف الصحي في القضاء موصولة إلى (٩,٢٪) من المساكن فيه و(١١,٧٪) لا يوجد فيها صرف صحي والباقي بأغليبيته يعتمد على الجور الصحية، كذلك يوجد (٤٦,٢٪) من المساكن غير الموصولة بشبكة المياه

العامة وهذه كلها مؤشرات أدت إلى إشغال القضاء لأدنى المراتب على مستوى لبنان في دليل المسكن.

والحالة الصحية تستلزم تدخلاً خاصاً أيضاً حيث يوجد (٩,٠) سرير لكل ١٠٠٠ مواطن وهي من أدنى النسب على المستوى الوطني حتى هذه النسبة المتدنية لا يستفاد منها بالشكل المطلوب بسبب إهمال المستشفى الحكومي، وهو أشبه بالمستوصف، والذي يشكل وجوده ضرورة هامة جداً في القضاء حيث (٦٤,٤٪) من السكان هم غير مضمونين.

والوضع التعليمي أيضاً يعاني من نقص حاد في التجهيزات والمباني كذلك يشكو من نوعية التعليم المتدنية حيث يسيطر التعليم الرسمي والخاص المجاني مما يقتضي ضرورة تفعيل التعليم في المدارس الرسمية والتي تصبح تحت ضغط الأزمة المعيشية الخائفة الأمل الوحيد والرجاء من عدم تمشي الأمية في صفوف الجيل الجديد.

وتعتبر نسب الأمية في القضاء (٢٢,١٦٪) وتحديداً عند الإناث، وكذلك نسب التسرب المدرسي فيه من الأعلى في لبنان. أضف إلى ذلك كله ضعف التعليم المهني في القضاء والذي يغيب عنه التعليم المهني الزراعي في منطقة تشكل الزراعة مجالاً أساسياً للنشاط الاقتصادي وللدخل.

ويأتي القضاء في المرتبة الثانية في لبنان والأولى في محافظة البقاع لجهة التدني في درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميدان التعليم (٦٤,٢٪) هم في درجة إشباع متدنية) مما يستدعي تدخلاً خاصاً على هذا الصعيد.

٨- إن أزمة البطالة والتي شكلت نسبة (١٦,٩٪) عام ١٩٩٦ مقابل (٨,٥٪) كمعدل وطني ازدادت حدتها وهي تطل في ظل الأزمة المعيشية الراهنة فئات أوسع من الشباب. وذلك أيضاً يقتضي تدخلاً عاجلاً لمعالجة تلك الأزمة.

وكذلك تطرح ضرورة زيادة مشاركة المرأة في العمل في القضاء والتي لا تزال ضعيفة خصوصاً في إطار تدريبها وتشجيعها على الإنتاج الحر في والفدائي منه تحديداً.

أخيراً لا يسمعي القول إلا أن المواطنة ليست معطى طبيعياً ولا مسألة وراثية ولا هي مجرد شعارات بل هي، وخصوصاً في بلدان العالم الثالث غير المتجزة التكوين الوطني، عملية بناء مستمر دور الدولة فيها محوري ويتجلى من خلال الرؤيا والممارسة التنموية في البلاد.

لائحة مراجع كتيّبات الأفضية

١. الإحصاء الزراعي، البحث حول القرى، وزارة الزراعة. الفاو ١٩٩٧.
٢. إحصائيات المنطقة التربوية في محافظة النبطية، وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، ١٩٩٩.
٣. أطلس لبنان المناخي، المجلد الثاني، مصلحة الأرصاد الجوية اللبنانية. مديرية الطيران المدني. مرصد كسارة.
٤. إعرف لبنان، عفيف بطرس مرهج، مطابع الأرز، بيروت، ١٩٧٢.
٥. المسح اللبناني لصحة الأم والطفل - التقرير الرئيسي، وزارة الصحة العامة جامعة الدول العربية، المشروع المربي للتهوض بالطفولة ١٩٩٨.
٦. مسح المخططات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الإجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٩٩٦.
٧. نظام المعلومات حول الإحصائيات الزراعية، وزارة الزراعة والفاو مجلة أغروتিকা. صادرة عن مجموعة شركات دبانة إخوان ١ و ٢/١٩٩٩.
٨. التنظيم الإداري العام مرسوم إشتراعي رقم ١١٦، الجريدة الرسمية، وزارة الداخلية، التنظيم المدني ١٢/٦/١٩٥٩.
٩. توزيع التلاميذ في لبنان وفقاً للقضاء والقطاع والمرحلة، المركز التربوي للبحوث والإنماء. وزارة التربية ١٩٩٩.
١٠. توزيع المدارس حسب اللغة الأجنبية في المحافظات والأفضية، المركز التربوي للبحوث والإنماء. وزارة التربية ١٩٩٩.
١١. توزيع الأشخاص المعوقين - حاملي بطاقة الموق. وفق أماكن سكنهم. وزارة الشؤون الإجتماعية ١٦/٩/١٩٩٩.
١٢. توزيع مناطق الغابات، قرار ١٠٤٩، الجريدة الرسمية، عدد ١٨٠٥٣.
١٣. جدول المعلومات عن السوير ماركات، المكتب الفني لسياسة الأسعار. وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة ١٩٩٩.
١٤. جدول المعلومات عن تعاونيات لبنان، المكتب الفني لسياسة الأسعار. وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة ١٩٩٩.

-
١٤. جدول المعلومات عن تعاونيات لبنان، المكتب الفني لسياسة الأسعار-وزارة الاقتصاد الوطني والتجارة ١٩٩٩.
١٥. جدول بأبرز المنظمات الشبابية، المديرية العامة للشباب والرياضة، ١٩٩٧.
١٦. جغرافية لبنان، ال ١٠٤٥٢ كلم^٢، رشاد الموسوي، لبنان، ١٩٨٢.
١٧. الجمعيات الكشفية المرخصة والمعتمدة في لبنان، المديرية العامة للشباب والرياضة، دائرة الشباب والتربية الشعبية، قسم الكشفية ١٩٩٧.
١٨. جمعيات المرشحات المرخصة والمعتمدة في لبنان، المديرية العامة للشباب والرياضة، دائرة الشباب والتربية الشعبية، قسم النشاطات النسائية ١٩٩٧.
١٩. الحرف التقليدية اللبنانية، علي بزي، أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية ١٩٩٦.
٢٠. خارطة أحوال المعيشة في لبنان - دراسة تحليلية لنتائج مسح المغطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية و U.N.D.P ١٩٩٨.
٢١. خطط جبل عامل، محسن الأمين، بيروت-لبنان، الدار العالمية للطباعة، ١٩٨٢.
٢٢. دراسة حول الحرفيين والعمل في لبنان، وزارة الشؤون الاجتماعية ١٩٩٩.
٢٣. دليل التعليم المهني والتقني، المركز التربوي للبحوث والإنماء-وزارة التربية ١٩٩٧-١٩٩٨.
٢٤. الدليل الرياضي ٩٨، Sports Index حسن شرارة بإشراف المديرية العامة للشباب والرياضة-مكتب العلاقات العامة والإعلام ١٩٩٨.
٢٥. دليل الجمعيات والتعاونيات وصناديق التعاضد، وزارة الإسكان والتعاونيات، المديرية العامة للتعاونيات، لبنان، ١٩٩٨.
٢٦. دليل الهاتف، وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية ١٩٩٨.
٢٧. رزنامة مهرجانات ومعارض ١٩٩٩، مجلة كل القصول الصادرة عن وزارة السياحة، ربيع ١٩٩٩.
٢٨. قانون الغابات، الجريدة الرسمية، عدد ١٧٣٤٩.
٢٩. نوائح بالمقالع والكسارات ومعاصر الرمول، وحدة قوى الأمن الداخلي في الأقضية والمحافظات ١٩٩٩.
٣٠. المسح الصناعي، لبنان، ١٩٩٤.
٣١. المسح اللبناني لصحة الأم والطفل - التقرير الرئيسي، وزارة الصحة العامة جامعة الدول العربية، المشروع العربي النهوض بالطفولة ١٩٩٨.
-

٣٢. مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن، وزارة الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ١٩٩٦.

٣٣. نظام المعلومات حول الإحصائيات الزراعية، وزارة الزراعة والفاو مجلة أعلى - صادرة عن مجموعة شركات دبانة إخوان ١٩٩٩/٢.

٣٤. النقابات، وزارة العمل دائرة العلاقات المهنية ١٩٩٩.

35. Aspect général de l'agriculture libanais, Gauthier & Baz-
Ministère de l'Agriculture-Service Statistique-Tom I & Baz-
Ministère de l'Agriculture-Service Statistique-Tom I&II,
1960.

36. Carte générale du Liban 1/200000, Ministère du Tourisme
& Direction des Affaires Géographiques, 1996.

37. Guide to Restaurants, Night Clubs & Cafés, Ministry of
Tourisme & The Association of Owners of Restaurants,
cafés & Night Clubs 1995/1996.

38. Liban Répertoire Alphabétique des Noms Géographiques
Français-Arabe, Direction des Affaires Géographiques
1970.

39. Précipitations/Température maximale & Minimale/Nombre
de Jours avec Précipitations/Temperature maximale
&Minimale/Nombre de Jours avec Précipitations, Direction
Générale de l'Aviation Civil-Département de la Météologie-
Service.

40. Programme de développement économique et social du
sud-Liban, le haut comité du secours, République
Libanaise, rapport réalisé par: l'institut d'aménagement et
d'urbanisme de la région d'île-de-france, Paris. TEAM
International, Beyrouth. Consulting& Research institute,
Beyrouth. ECODIT, Washington. PRDU, Université de New
York. février 1999.

41. Tableau des Lignes de l'OFTC, مصلحة النقل المشترك، ١٤/٦/١٩٩٩

ملحق: المصادر والمراجع

- ١- بولس، بولس: وجه لبنان في معالمة الحضارية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، مكتبة القرية، بيروت، ١٩٨٦.
- ٢- غانم، نبيه: الزراعة اللبنانية، تحديثات المستقبل، زحلة، ١٩٧٢.
- ٣- غصين، أنطوان: لوائح وخرائط في كتاب «بول سالم وآخرون» واقع البلديات في لبنان وعوائق المشاركة المحلية والتنمية المتوازنة، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ١٩٩٨.
- ٤- فحالي، كمال: الانتخابات النيابية اللبنانية ١٩٩٦، مؤشرات ونتائج، بيروت، ك، ١٩٩٦.
- ٥- الموسوي، علي: منطقة بعلبك - الهرمل وزراعة الحشيشة، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم والتقنيات، ليل - فرنسا، ١٩٨٥ (بالفرنسية)، غير منشورة.
- ٦- حمزة، مريم: التعاونيات الزراعية في بعلبك بين المبادئ والممارسة، رسالة جدارة في الخدمة الاجتماعية والتنمية المحلية، بإشراف د. علي الموسوي، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية - الفرع الرابع، ١٩٩٩.
- ٧- إحصاء مركز الخدمات الإنمائية في بعلبك.
- ٨- الدائرة الإعلامية في بعلبك، مجلة الهرمل، العدد الأول، أيلول ١٩٩٩.
- ٩- محاضرة للوزير السابق د. حسن شلق، المجلس الثقافي لراشيا والبقاع الغربي، بيروت، ١٩٩٩.
- ١٠- بعلبكي، أحمد: الزراعة اللبنانية وحدود تدخل الدولة في الأرياف من الاستقلال حتى بدء الحرب الأهلية، دار عويدات، بيروت، ١٩٨٥.
- ١١- الكرك، رفيق: الصناعات والحرف في قضاءي بعلبك - الهرمل، واقعها ومشكلاتها وإمكانات تطويرها، مؤسسة فريديريتش إيبيرت، بيروت، ١٩٩١.
- ١٢- مديرية الإحصاء المركزي، الأوضاع المعيشية للأسر في لبنان عام ١٩٩٧.
- ١٣- وزارة الشؤون الاجتماعية، مشروع تأمين حقوق المعوقين (١٦/٩/١٩٩٩) ودليل الخدمات المؤتمّة من خلال الجمعيات والمؤسسات التي تتنى بالأشخاص المعوقين، ١٩٩٨.

تم إنتاج هذه الكتيّبات بالتعاون بين مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان ومركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية وفروعه في المناطق في الجامعة اللبنانية، وبالتعاون مع موظفي مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في القضاء.

فريق عمل مشروع تحسين أحوال المعيشة	
المدير العام لوزارة الشؤون الاجتماعية، المنسق الوطني للمشروع	السيدة نعمت كنعان
ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	رندة أبو الحسن
مدير المشروع	الأستاذ أديب نعمة
مستشار وزارة الشؤون الاجتماعية	د. مروان الجوري
منسق الأعمال الميدانية والتدريب	د. مظهر الحركة
فريق عمل المشروع	سوسن المصري
	ناصر ياسين
	قاسم الصديق
فريق عمل معهد العلوم الاجتماعية	
عميد معهد العلوم	د. محمد شها
مدير مركز الأبحاث	د. نبيل سليمان
مركز الأبحاث	د. أحمد الهلبكي
قضاء بيروت	د. حسان حمدان
أقضية: بعبدا، عاليه، الشوف	د. شريف شمس الدين
أقضية: المتن الشمالي، جبيل، كسروان، البترون	د. سمير خوري
أقضية: طرابلس، المنية، الضنية، زغرتا، عكار، بشري، الكورة	د. فريدريك معنوق
أقضية: بنت جبيل، مرجعيون، حاصبيا	د. علي بزي
أقضية: النبطية، صيدا، صور، جزين	د. شبيب دياب
أقضية: زحلة، راشيا، البقاع الغربي	د. رفيق الكرك، د. شبيب دياب
أقضية: بعلبك، الهرمل	د. علي الموسوي
طباعة	نجوى خليل
فريق مراجعة البيانات والمعلومات	
أقضية: طرابلس، المنية، الضنية، زغرتا، عكار، بشري، الكورة	نبيلة الصاري
أقضية: بعبدا، عاليه، الشوف	رانيا أبو الحسن
أقضية: المتن الشمالي، جبيل، كسروان، البترون	مها دكروني
أقضية: بنت جبيل، مرجعيون، حاصبيا، النبطية، صيدا، صور، جزين	مفال حسون
أقضية: زحلة، راشيا، البقاع الغربي، بعلبك، الهرمل	توفيق أبو زيد

فريق عمل مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية الذي شارك في جمع المعلومات

القطاعات	أسماء العاملين في مراكز الخدمات الإنمائية	مركز الخدمات
بعيدا	علي شداد، ليلى شمس جيزيل فرحات	برج البراجنة عين الرمانة
عاليه	ديانا القنطار	عاليه
الشوف	منى عبد الصمد	المختارة
المثن الشمالي	كارمن صاف الياس حنا	برج حمود بكفيا
كسروان	نضال صادق، مي شمالي، ليلى كامل	غزير
جبيل	نول روكز، إيفون غنام، نهى حرب	جبيل
البترون	كارول إسبر	البترون
طرابلس	إلهام حلواني	باب التبانة
الكورة	جومانة الخوري	أميون/كفرحزير
بشري	سيدة الشقطي	بشري
زغرتا	لودي فتیانوس، نجية ساروفيم	زغرتا
المنية، الضنية	يسرى حامدي	سير الضنية
عكار	جهاد سمعان، أيوب إبراهيم سماع خوري، روز معلوف أحمد خلف	حلبا القببات وادي خالد
زحلة	كريستيان ريشا، وداد خليل	حوش الأمراء
بعلبك	أحمد الرفاعي، حسن شمس، ساميا الرفاعي	بعلبك
الهرمل	مهدي جعفر، هيام شمس	الهرمل
التيقاع الغربي	نوال أبي شميا، جميلة هدلا، هزاع درويش	جب جتين
صيدا	محمد سمع د. حسين بديع فاطمة خليل	حارة صيدا النقايات الصرقند
صور	رنا جهمي يوسف حمادي	صور
جزين	كلودين أسعد، رانيا حرب	جزين
التيبعية	زاهر غندور أحلام جفال	التيبعية كفرصير
بنت جبيل	سلمى فواز ندى بزي	تينين بنت جبيل
مرجعيون	روجيه نهرا فريد حمرا	الذيham مرجعيون

إن هذه الكتيّبات تتضمن المعلومات الإحصائية المجمعة من مصادر متنوعة منذ منتصف التسعينات حتى عام ٢٠٠٠. وقد استند الأساتذة في إعداد هذه الكتيّبات إلى نحو ٤٠ مرجعاً عاماً تغطي الفصول الأحد عشر، وإلى قاعدة البيانات الخاصة بمسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٩٦، والتعداد الشامل للمباني والمؤسسات الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٦، باعتبارهما المصدرين الإحصائيين الوطنيين الأساسيين. وكان هناك بالتأكيد مصادر مكملّة مركزية ومحلية جمعت من الوزارات والدوائر والمحافظات والقائمقاميات وذوي العلاقة الآخرين.

إن ثمار هذا العمل يتم وضعها منذ الآن بتصرف أصحاب القرار المتنوعين، من إدارات رسمية (كالبلديات والاتحادات البلدية، القائمقاميات، المحافظات، الوزارات والنواب والأحزاب السياسية) ومؤسسات أهلية والمؤسسات الدولية المعنية، وبتصرف أصحاب القدرات البشرية والمشروعات الاستثمارية في القطاع الخاص اللبناني والعربي والدولي، علماً بأنّها تكون مادة مفيدة للتدخل التنموي المستقبلي.

Khalidhara Alwadana



0328338

مشروع تحسين أحوال معيشة الفقراء في لبنان - وزارة الشؤون الاجتماعية

بدارو، هاتف وفاكس: ٠١/٢٨٨١٢٢

E-mail: poverty@cyberia.net.lb